

غياث نعيسة

الإشتراكية الثورية ومقدمات الثورة السورية



الاشتراكية الثورية ومقدمات الثورة السورية

غياث نعيسة

اسم الكتاب: الاشتراكية الثورية ومقدمات الثورة السورية

الموضوع: فكري-سياسي

الكاتب: غياث نعيسة

التصميم: اوميد محمد

الطبعة الاولى: 2017

المطبعة: كارو- السليمانية

السعر: (٥) دولارات

تم ايداعه في المديرية العامة للمكتبات العامة برقم (١٦٤٧) لعام 2017

الفهرس

بمناسبة الطبع هذا الكتاب.....	٥
تقديم.....	11
(1) دراسة حول (الماركسية و "قاطرات التاريخ").....	15
(2) الفهم الماركسي للامبريالية اليوم.....	43
(3) وحرب امبريالية ايديولوجية أيضا.....	59
(4) في اشكالية مفهوم الدولة...-المدنية الحديثة-.....	73
(5) الموقف الماركسي من -الظاهرة- الدينية.....	83
(6) التنوير: قراءة اشتراكية.....	97
(7) اليسار وحركة مناهضة العولمة الرأسمالية؛ تحديات وافاق.....	107
(8) فلسطين.. الى أين؟ نهاية مشروع -الدولتين-.....	119
(9) على طريق الحل الاشتراكي للقضية الفلسطينية.....	125
(10) اليسار، في التجربة والآفاق.....	137
(11) اليسار و اشكاليات المعارضة السورية.....	151
(12) من أجل بناء اليسار الاشتراكي المناضل.....	163
(13) بعض ملامح الصراع الطبقي في سورية.....	171
(14) الإعلانات السياسية وصراع الاستراتيجيات في سورية.....	181
(15) الأزمة والنضالات الجماهيرية الناهضة في سوريا.....	193
(16) سوريا : الثمار المرة للسياسات الليبرالية.....	199
(17) اليسار والماركسية.....	207

بمناسبة الطبع هذا الكتاب

من إنهيار الأنظمة الشرقية،

إلى ثورات الشرق الأوسط والثورات المضادة

شكل إنهيار أنظمة الاتحاد السوفياتي سابقا وبلدان أوروبا الشرقية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، واحد من المراحل والدروس المهمة في تاريخ الفكر الاشتراكي والنماذج 'الشيوعية'. انقسم اليساريون حول العالم، بعد هذا الاحداث الى قسمين، الأول استسلم لليأس وإستغنى عن كل آماله بالعمل الثوري، أغلبية هذا القسم هم هؤلاء الذين كانوا ولل سنوات طويلة أعضاء في صفوف الأحزاب الشيوعية الرسمية ويعتبرون أنفسهم بالشعارات- ورثة ثورة أكتوبر، ولكن في الواقع كان هنالك فجوة كبيرة بين تلك الأحزاب و تراث الثورة الروسية لعام 1917، بتعبير آخر نستطيع أن نقول انهم كانوا أولئك الأشخاص والاتجاهات الذين اقتصرت مطالبهم بالتبعية للدولة الاتحاد السوفيتي، تلك الدولة التي بعد سنوات قليلة من الثورة، كانت نفسها قد انحرفت عن اهداف الثورة وسطت عليها البيروقراطية الستالينية. بإختصار هذه الاتجاهات كانت تربط آمالها بتلك تجربة. وبالطبع بعد انهيار تلك التجربة، إنهار آمالهم. من هنا، واجه تلك الاحزاب وأعمالهم في انحاء العالم، ومن ضمنها الشرق الأوسط والعالم

العربي، العديد من التساؤلات والتحديات، لأن انهيار آمالهم بإنهيار أنظمة معينة، يعني ان مثلهم الأعلى لإشتراكيته انهار تماما، مع انهيار تجربة الاتحاد السوفيتي الستاليني. فلم تكن مرجعيتهم أبدا مطالب جماهير وقيادات الثورة في عام 1917 والسنوات القليلة الأولى من الثورة وراثتها، بل كان التجربة الروسية بالنسبة لهم هي الستالينية فحسب وايدولوجيتها، فقد كانت هذه الاحزاب، إن جاز التعبير، ليس لديها أي شيء ثوري، كانت إصلاحية.

والقسم الثاني كان أولئك الإشتراكيين الذين، رغم ان إسقاط هذه الأنظمة « الاشتراكية » المتبرطة ليس هدفهم (خاصة ان لم يكون هنالك من بديل إشتراكي حقيقي لها)، ولكن مثل هذا الاحداث لم تصيبهم بالصدمة، بتعبير آخر كان إنهاء تلك الأنظمة، بالنسبة لهم، دليلا على صحة الأفكار الماركسية والإشتراكية العلمية، بمعنى ان هذا القسم من الإشتراكيين، كان يتوقع تلك الاحداث، لأنه منذ سنوات طويلة، تعود الى بدايات تشكل ما عرف باسم المعارضة اليسارية في داخل الإتحاد السوفيتي قبل عام 1928، مرورا بمحاولات ليون تروتسكي المستمرة. هذا القسم بخلاف القسم الأول، كان إتجاها ثوريا، من جهة لأنه يعتبر نفسه إستمرارا للخط الفكري والسياسي الذي يبدأ من ماركس وانجلس والأممية الاولى، من جهة أخرى لأنه مطالبهم وأهدافهم الثورية، أبعد بكثير عن التجربة الاتحاد السوفيتي، هاتين النقطتين، كانتا تساعدهم على توقع هذا الانهيار لهذه الأنظمة والقراءة الصحيحة للأحداث، فعوضا من الصدمة والخيبة، كان هذا القسم من الإشتراكيين يعمل واستمر بالعمل والدعوة للثورة إشتراكية في انحاء العالم. القراءات والإستنتاجات الإقتصادية العميقة لهؤلاء المفكرين الثوريين. جاء انهيار إتحاد السوفيتي وأنظمة اوربا الشرقية لتنتفتح أبواب تلك المنطقة أمام رأسمال العالمي، وكان هذا أيضا أحد اهداف الرأسمالية النيوليبرالية المعولمة.

فتح أبواب الشرق والعالم العربي

اخيرا، انهيار جدار برلين كان له تأثيرات أخرى، فقد فتح الأبواب أمام الموجة النيوليبرالية نحو الشرق الأوسط والعالم العربي، خاصة وإن هذه المنطقة التي تحكمها أنظمة مستبدة وفسادة قمعت كل محاولات المقاومة الشعبية، فتم تطبيق سياسات نيوليبرالية شرسة في عموم بلدان المنطقة وبدأت المؤسسات الاقتصادية الغربية تأتي للمنطقة تحت أسماء مختلفة بشكل أدى الي مفاقمة الفقر والتفاوت الاجتماعي وتفكيك الدور الاستثماري للسلطة العامة، التي تهيمن عليها اقلية برجوازية على حساب الغالبية العظمى من الناس. تلك المؤسسات الغربية بسياساتها النيوليبرالية التي تبنتها حكومات المنطقة عملت علي تدمير كل المكتسبات الاجتماعية السابقة وفاقمت من المعاناة العامة للجماهير.

الانظمة والثورة

بمرور الوقت كان الشرق الأوسط والبلدان العربية ساحة لتجارب مشاريع إعادة الهيكلة للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، اللذين كانا استمرارية للمشاريع الإمبريالية الأخرى مثل مارشال وترومان، لكن بتكيفهم مع العصر الجديد. الطبقة الحاكمة السورية واحدة من تلك البلدان التي طبقت هذه السياسات النيوليبرالية البشعة بشكل واضح، التي سرعان ما قامت بخصخصة قطاعات الدولة. وربما نفس الحال ينطبق علي العديد من الأقاليم والبلدان الأخرى في الوقت الحالي. فهذه العلاقة القوية بين خصخصة قطاعات البلاد وتراكم الثروة والسلطة عند بعض أشخاص ، أي أقلية ضيقة، تؤدي الى تحطيم مستوى معيشة الطبقات المقهورة والمستغلة وتؤدي الى افقار عام لغالبية الناس وتهميش وبطالة واسعة. لكن هذه المعاناة تدفع، في الوقت نفسه، الى دفع الجماهير التي تعاني، للبحث عن جذور هذه

الأزمة و عن الحلول والبدائل. وطالما بقيت هذه الأفكار والبدائل داخل الأطر الثقافية والنخبوية، فإن السلطة الحاكمة قلا تعيرها اهتماما كبيرا، ولكن ان خرجت هذه الأبحاث عن الإطار الفردي وأصبحت تتبناها مجموعات ومنظمات فانها تتحول الى مصدر للوعي بالمسائل السياسية، واداة كفاحية، وفي هذه الحالة ومباشرة تبدأ السلطة الحاكمة بقمعها بلا تردد، وخاصة اذا كان الوعي و البديل المطروحين، إشتراكيا.

قد تحاول الانظمة في البداية يحاولون تشويهم، ولكنها ان استشعرت خطرا فيه وان الوضع قد يخرج عن سيطرتها، فان الانظمة تلجأ الى اسكات كل هذه الاصوات وقمعها. ولكن كل محاولات الانظمة ليس بإمكانها القضاء على مطالب الجماهير لحياة افضل، ولذلك لنتتجه السلطات الحاكمة في اخماد في غضب الجماهير.

اخر الأوراق التي استعملتها هذه السلطة الرأسمالية المتحالفة مع الغرب، سورية مثلا، هي صناعة قوة رجعية في عمق الاحتجاجات والثورة الجماهيرية، بهدف المساعدة في سحق الثورة الشعبية، و بما يشغل الجماهير والقوى الثورية بهذه القوة الرجعية.

لو عدنا الى احداث السنوات القليلة الماضية في المنطقة، وخاصة سورية، نلاحظ هذا السيناريو بشكل واضح جدا. فصعود تنظيم (الدولة الاسلامية في العراق والشام) ليس حدثا عفويا، خاصة ان مركز هذه الدولة هي سورية ومنطقة مجاورة لسورية هي العراق، لأن الثورة السورية كانت حينئذ، الثورة الوحيدة بين الثورات العربية التي كان ثوار حقيقيون يستطيعون تحقيق انتصارات، ولكن تشكل داعش حول الانظار الى مكان اخر، وانطرح فورا كعدو اضافي ووحشي في مواجهة القوى الثورية. في وقت الحالي اصبح هذا السيناريو واضح جدا.

هذا الكتاب للرفيق غياث نعيسة، يشكل واحدا من الوثائق المهمة التي كتبت عن جذور الثورة السورية، وهو وثيقة تاريخية لأراء ومواقف

الاشتراكيين. بتعبير اخر، مقالات هذا الكتاب عن مقدمات الثورة السورية، ليس منفصلا عن تلك المنهجية الماركسية التي تعتبر ان النضال الدائر في الوقت الحالي، هو استمرار للنضالات السابقة من ناحية السياق الزمني وليس نقطة انقطاع عن النضالات السابقة، بل انه اقامة لنضال الاجيال السابقة. و من ناحية مكانية ايضا، هو تكملة لنضال باقي الإشتراكيين في العالم، بقدر ماهو استمرارية لمراحل قبله، وهو في نفس الوقت قد يكون متابعة الطريق ونقطة استناد أخرى نحو المستقبل. بمعنى اخر، انه هو دليل لوجود النضال داخل الحياة والتاريخ البشريين، في أي مكان في العالم.

بابان أنور

تموز ٢٠١٧

تقديم

يضم هذا الكراس مجموعة من الدراسات والمقالات تمتد على مدى السنوات الست التي سبقت اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١.

والحال، فإن اعادة نشرها ضمن كراس، يأتي استجابة لطلب عدد من الأصدقاء والرفاق الذين ارتأوا ضرورة توثيق مواقف اشتراكية ثورية في تلك السنوات. ويأتي نشرها أيضا نتيجة قناعة لدينا بأهمية نشر ما عبرت عنه هذه الكتابات في ذلك الوقت من سجلات وتحليلات تتعلق بعدد من القضايا الفكرية والسياسية بتمايز عما كان شائعا في أوساط النخب السورية المعارضة ومن ضمنها اليسارية التي انتقلت الى صفوف الليبرالية. كما انها توضح مواقف الاشتراكية الثورية في هذه القضايا وترسم ملامح تيارها في الصراعات السياسية الدائرة والمحاولات المتجددة لبناء تنظيم اشتراكي.

ولعله من المفيد التذكير بأن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في سوريا تميز في العقد الأول من الألفية بتصحّر سياسي كبير، حيث قمعت المعارضة السياسية في عهدي الأسد الاب والابن، أي لفترة تقرب الاربعين عاما. فقد عجت السجون السورية بالزلافا من المناضلين اليساريين - وغير اليساريين- ، كما استطاع نظام الطغمة الحاكمة من تحطيم الحركة السياسية المعارضة وتدجين بعضها، واخضاع الحركة النقابية لصالح النظام تحت مسمى «النقابية السياسية» منذ عام ١٩٧٤ حيث تم الحاق البيروقراطية النقابية بحزب البعث، والحقت احزاب كرتونية في جبهة تخضع للسلطة باسم الجبهة الوطنية التقدمية.

والاسوأ من ذلك، ان النظام عمل على التحكم بالمجتمع بأكمله والسيطرة عليه عبر شبكة واسعة تشمل ما يعرف باسم المنظمات الشعبية واجهزة الأمن المتعددة وحزب البعث... واستطاع النظام احكام سيطرته على البلاد بتعميم كلا من القمع والفساد، والتلاعب بكل ما يسمح له بالبقاء في السلطة: المناطقية والعشائرية والطائفية والعائلية و الدينية والقومية... وغير النظام من تحالفاته الاقليمية والدولية في كل مرة تعرض فيها لضغوط تهدده، بما يسمح له بالبقاء متحكما بالسلطة... كما تعرضت الجماهير الشعبية والاقليات القومية الى اضطهاد وتهميش كبيرين، فلم يكن النظام، بخلاف ادعاءاته لا اشتراكيا ولا علمانيا ولا معاديا للامبريالية.

وفي العقد الاول من الألفية الثالثة ورث بشار الأسد الحكم عن أبيه، لكنه تمايز عن سياسات أبيه بتطبيقه لأبشع السياسات النيوليبرالية التي افقرت خلال عشر سنوات نصف سكان سوريا لصالح اقلية بوجوازية ترتبط مصالحها عضويا بالنظام الحاكم. وقد فعل النظام ذلك بتهور واستهوار كبيرين معتقدا انه قد سحق المجتمع ولن يكون هنالك من مقاومة شعبية ضد سياساته. وهذا الوضع هو في الاساس العميق للاندلاع الثورة الشعبية عام ٢٠١١.

أما فيما يخص اليسار السوري، فبعد مرحلة تجذر قطاعات واسعة من الشباب والشابات في الستينات والسبعينات من القرن العشرين أدت الى تكوين احزاب شيوعية واشتراكية راديكالية قوية وناشطة. ادى القمع كما ذكرنا، الى زج غالبية اعضائها وقياداتها في السجون ولسنوات طويلة، ومع سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩ وانهايار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ جرت تحولات عميقة في اوساط قطاعات واسعة من اليسار السابق ومنها اليسار الجذري نحو الليبرالية، نتيجة الاحباط والتشوش وهيمنة الايديولوجية السائدة التي روجت لخرافة نهاية التاريخ وأبدية الرأسمالية.

كنا مع آخرين من القلائل الذين دافعوا عن الاشتراكية الثورية والبديل الاشتراكي، في جو من ميل سائد ليبرالي لدى المثقفين والنخب المعارضة، ودفعنا بمحاولات لتأسيس بنى اشتراكية والدعاية لأفكارها تراوحت بين المبادرة بتأسيس «ناشطو مناهضة العولمة» عام ٢٠٠٣ وتأسيس «مجموعة الدراسات الاشتراكية» عام ٢٠٠٤، التي أصدرت العديد من الكراسات داخل البلاد.

لكن الثورة الشعبية عام ٢٠١١ هي التي سمحت، ومن خلال الانخراط داخل الكفاح الشعبي، بتأسيس منظمة اشتراكية ثورية هي تيار اليسار الثوري.

لا ندعي امتلاك الحقيقة، ولكن لانرى من جدوى للفكر ان لم يكن مقترنا بالممارسة. لأن نظرية بدون ممارسة تكون عقيمة وممارسة بدون نظرية تكون عمياء.

ان هذا الكراس يعكس جانب من تجربتنا، وهو، في الوقت نفسه، دفاع عن الاشتراكية الثورية، ونداء لجيل ناهض من المناضلين-ات الى العمل من أجل رفع راية الاشتراكية والتحرر... من خلال المشاركة في كل ساحات كفاح العمال والكادحين، والتنظيم.

غياث نعيسة

حزيران ٢٠١٧

دراسة حول (الماركسية و "قاطرات التاريخ")

تشهد السنوات الاخيرة عودة الى ماركس وكتاباتة، باعتباره المفكر الالم الذي لا يمكن تجاوزه في اية محاولة لفهم الرأسمالية كمدخل لمناهضتها. وتأتي عودة الاهتمام به هذه بعد نحو عقد من محاولات وضعه على رف التاريخ، ليتم نسيانه مع هيمنة ايدولوجيا "نهاية التاريخ" و "أبدية الرأسمالية". و بعضها الآخر حاول، في أحسن الاحوال، تعليل افكاره في دراسات أكاديمية وجامعية تنزع عن ماركس ونظريته جوهرها أي كونها نظرية الممارسة (البراكسيس).

لعل هذه العودة للاهتمام بالماركسية يمكن تفسيرها بحالة استمرار الفوضى العالمية (او العولمية) الاقتصادية والسياسية للنظام الرأسمالي في بدايات القرن الحادي والعشرين. فقد نشرت صحيفة الفايننشال تايمز في 25 آذار/مارس 1998 مقالاً يؤكد ان البيان الشيوعي "لماركس وانجلز وصف وضعاً للاقتصاد العالمي يشبه ذلك القائم عام 1998 اكثر منه ذلك في عصرهما عام 1848".

ترتبط عودة ماركس والماركسية بقوة، من جهة، بانكشاف آذوبة "النظام العالمي الجديد" و "الشرق الاوسط الكبير" على حقيقتهما مع اندلاع الحروب الامبريالية والمذابح الجماعية في منطقتنا وفي البلقان وافغانستان والصومال ورواندا وفلسطين ولبنان و... الخ وفشل ما سمي بـ "معجزة" اقتصادات النمور الاسيوية، و افلاس الارجننتين التي كانت تسمى بالتلميذ النجيب لليبرالية المتوحشة. و من جهة اخرى، باندلاع حركات جماهيرية واسعة وعالمية، كحركة مناهضة العولمة الرأسمالية، وحركة مناهضة الحروب الامبريالية، والاضرابات الواسعة في دول اوربا المتقدمة كفرنسا

وغيرها، والانتفاضات الجماهيرية في الأرجنتين واندونيسيا... الخ، وانتصارات اليسار في امريكا اللاتينية.

تناقض هذه الوقائع تماماً الصورة المثالية التي يسعى دعاة الرأسمالية وايدولوجيا الليبرالية الى طرحها. فلم تقدم الرأسمالية ولا الليبرالية لا سلاماً ولا رفاهاً. بل يقدمان حروباً واضطهاداً واستغلالاً وفوضى عالمية لا مثيل لها.

في الوقت نفسه، لا تعني عودة ماركس، في كل الكتابات المنتشرة هذه الايام، عودة متكاملة لأعماله. فهناك من يركز ويعترف بدقة تحليل ماركس للرأسمالية وتناقضاتها، وهناك قراءات أخرى، اكايدمية او شبه اكايدمية، ميته "تفقد النص روحه" حول الديالكتيك، تعزل بعض الافكار التي طرحها ماركس قبل ان تحنطها.

لكن ما تفتقر له اغلب هذه الكتابات هو الاشارة الى القناعة الراسخة والواضحة لدى ماركس بالكمون الثوري والتغييري الاساسي للطبقة العاملة.

واذ تشكل هذه الفكرة حقاً حجر الزاوية في فكر ماركس وتحليله للرأسمالية، فانها تمثل بلا شك العلامة الفارقة للماركسية عن سواها من النظريات الاشتراكية للعديد من المفكرين قبل ماركس. لأن مضمون الفكر الماركسي يقوم على مقولة "ان التحرر الذاتي للطبقة العاملة والمأجورين هو وحده الذي بإمكانه ان يقدم بديلاً عن الرأسمالية"، لأن حركة الطبقة العاملة، وفق ما ورد في البيان الشيوعي هي "الوعي الذاتي والحركة المستقلة للغالبية العظمى من الناس في مصلحة غالبية الناس".

مثلاً لا تعني هذه العودة الى ماركس بالضرورة عودة الى التراث الماركسي الثوري. اذ يصعب، مثلاً، فهم التطور الراهن للرأسمالية وعولمتها، واوضاع "دول العالم الثالث" والنزعات القومية، والانتشار الواسع للاصلاحية واسبابها وجذورها، وتحليل الامبريالية اليوم وغيرها من

القضايا، دون ان يمتلك ماركسيو اليوم وعياً بأعمال مفكرين ماركسيين كبار مثل لينين وتروتسكي وروزا لوكسمبورغ وغرامشي وآخرين، بالرغم من تمايزاتهم، ولكن باعتبارهم مكونات لكل موحد، هو التراث الماركسي الثوري.

الجيل الشاب والجديد ذو المزاج الراديكالي، ما يزال ينفر من بعض كتابات مثقفي الجيل السابق لعام 1986، التي تتميز بـكتاباتهم- بالطابع الاكاديمي او المعقد او المحافظ، او بكل هذه المساوئ معاً.

هكذا جيل شاب كان في السابق يجد، احياناً، ملاذاً له في الاحزاب الشيوعية والاصلاحية، ولكن مع انهيار الاتحاد السوفياتي وانظمة اوربا الشرقية، وزيادة ضعف نفوذ هذه الاحزاب او تفككها والتي يسود ما تبقى منها تشوش فكري وعملي واضحين. فان هذا الجيل الشاب الراديكالي انما هو اليوم بحاجة الى ان يلتحم بعلاقة حميمة مع الفكر الماركسي الثوري ومع نضالات المأجورين والمضطهدين، لكي لا ينتهي به الحال الى مجرد خوض تجربة ثقافية او فكرية عابرة دون أدنى اثر اجتماعي يذكر لها.

وعلى أرضية الاهتمام بماركس والماركسية حصلت، وما تزال تحصل، تجارب عديدة في العالم لاعادة تكوين مجموعات يسارية او ماركسية او حتى تجمعات يسارية اوسع، لكن فشل اغلبها ان كان في مسعاها على صعيد تغيير الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية او داخل الاحزاب الشيوعية او في تجارب انشاء احزاب "من طراز جديد"، ادى الى تخلي الكثيرين من الناشطين فيها حتى عن فكرة "الاشتراكية" و"دور الطبقة العاملة" لصالح مفاهيم عائمة عن "الديمقراطية". او بقي البعض ممن يجتر مقولات ستالينية او قومية-يسارية محنطة.

ما يطرح نفسه وبالاحاح في الوقت الراهن، وهو ما يبرز من خلال النضالات والتجارب العالمية، هو حاجة النشطاء والمناضلين الى "شئ ما"

يتجاوز أسلوب مجرد "لم شمل مجموعة من الافراد" الى "شئ ما اخر" يقدم لهؤلاء النشطاء والمناضلين رؤية استراتيجية ونظرية وتربوية، ويكون اطاراً سياسياً مفتوحاً للأفراد، وباعتباره كذلك يسعى الى تجاوز الهويات الفردية من خلال دعمه وبنائه للنضالات. هذا الاطار السياسي (الحزب) هو ضرورة من اجل الالتحام بالحركات والنضالات اليومية لجماهير العمال والمأجورين والمضطهدين، بأفق تغيير المجتمع. لذلك فان الفكر الماركسي الثوري، ليس ضرورياً لفهم العالم والتاريخ البشري فحسب، بل هو ايضاً "مرشد للعمل". فالنشاط العملي السياسي هو الذي يعطي الحياة للنظرية، وبدونه لا قيمة لاية نظرية مهما كانت. وتطمح هذه المقالة للاندراس في هذا السياق.

هل أفل عصر الثورات؟

أدت ثورات 1989 الى انهاء عصر، اشاعت خلاله الاحزاب الشيوعية-الستالينية- عالمياً مقولة ان حركات الطبقة العاملة لا يمكنها القيام بالثورة الاشتراكية حتى يتم انجاز وتحقيق مهام الثورة الديمقراطية. بالرغم من ذلك ما تزال تتردد مثل هذه الاطروحات بالرغم من غياب البنى التي كانت تدعو لها سابقاً. وللمفارقة التاريخية فقد حصل الشئ نفسه بعد ثورات 1848 وثورات 1905. سنتناول لاحقاً وبايجاز بعض الدروس الاساسية لسلسلة من الثورات.

تتضمن مقدمة كتاب ماركس "نقد الاقتصاد السياسي" المقولة الاساسية التالية: "لاتزول تشكيلة اجتماعية اطلاقاً الا بعد ان تنمو كل القوى المنتجة التي بإمكانها ان تستوعبها باقصى مايمكن، ولا يمكن لعلاقات انتاج جديدة وارقي ان تحل محلها قبل ان تتوفر شروط الوجود المادية لهذه العلاقات ضمن المجتمع نفسه". هذه المقولة تحدد الحقل السياسي، بمعنى انه صحيح

ان البشر يصنعون تاريخهم التي تشكل الثورات قاطراته، لكنهم يصنعونه ضمن شروط محددة، لا يمكن تجاهلها. بهذا المعنى كانت الثورة الفرنسية عام 1789 اخر الثورات البرجوازية (الاجتماعية)، لانها اجهزت على الاقطاعية سياسيا واجتماعيا، واحلت محلها نمط حكم جديد ونمط اجتماعي -اقتصادي جديد ايضا. بينما لم تكن ثورات 1848، التي شهدت بروز البروليتاريا كطبقة نشطة وفاعلة، وما بعدها ثورات برجوازية بالمعنى السابق (بمعنى ثورات اجتماعية) بل كانت ثورات "ديمقراطية"، شهدت اشكال عديدة من الصفقات والتسويات بين الطبقات المالكة (البرجوازية والاقطاعية...) على حساب الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين. لقد فقدت منذئذ البرجوازية روحها الثورية.

في هذا الوضع (1848) لبرجوازية "يقف وعلها في تعارض مع الشروط الموضوعية لبسط سيطرتها" وفق تحليل تروتسكي في "نتائج وتوقعات"، وطبقة عاملة لم تتوفر بعض شروط انتصارها، فكما وصفها انجلز لاحقا في كتابه "الصراع الطبقي في فرنسا" ان هذه الاحداث "كشفت بوضوح ان حالة التطور الاقتصادي في القارة الاوربية لم تكن بعد ناضجة من اجل الغاء الانتاج الرأسمالي". وبالرغم من ذلك فقد رأى ماركس ان ثورة برجوازية في المانيا تحققها البروليتاريا بالتحالف مع البرجوازية الصغيرة يمكن ان تنتقل الى ثورة بروليتارية بشرط ان تخلق البروليتاريا نوع من ازدواجية السلطة تمنع البرجوازية من سحقها بمجرد وصولها الى السلطة وحدد ماركس وجهة نظره هذه في خطابه الذي وجهه الى العصابة الشيوعية في نيسان/ابريل 1850 "عليهم (العمال) ان يبدلوا اقصى جهدهم لاحراز النصر الاكيد عبر توعية انفسهم على مصالحهم الطبقيّة، وتبنيهم باسرع وقت ممكن لوقف حزبي مستقل، وبرفضهم ان تحرفهم العبارات الخبيثة التي يرددها ديمقراطي البرجوازية الصغيرة ولو للحظة واحدة، عن تنظيم حزب البروليتاريا بشكل مستقل. يجب ان يكون شعار نضالهم: الثورة الدائمة".

حول الثورات البرجوازية الكلاسيكية

يسمح تاريخ الثورات البرجوازية الكبرى (القرنين 17 و 18) بالقاء الضوء على سمتين اساسيتين للعلاقة الحديثة التي تربط ما بين الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية.

السمة الاولى، هي دينامية التجذير والراديكالية التي تفعل فعلها في القلب من كل الثورات. فمن المعروف، في كل هذه الثورات، أن أولئك الذين يصنعونها لا يدخلون الصراع والمعمعة بوعي يقوم بالضرورة على فكرة واضحة هي الاطاحة بالنظام القائم. ولكن الازمات الداخلية المتكررة للسيرورة الثورة هي التي يمكنها ان تضعهم وجهاً لوجه أمام هذه الضرورة. وتشهد سيرورة الاستقطاب هذه انتقال العديد من الشخصيات، بل والعديد من المنظمات السياسية، وبشكل مأساوي من يسار الثورة الى يمينها، او الانتقال من المعسكر الثوري الى المعسكر المعادي للثورة.

ودينامية التجذر والراديكالية هذه شهدتها الثورات البروليتارية مثلما شهدتها الثورات البرجوازية.

السمة الثانية، وهي السمة الأكثر وضوحاً التي تفرق بين هذين النوعين من الثورات، انها الاختلاف في الشروط الاقتصادية-الاجتماعية التي تميز كلاً منها.

فالثورة البرجوازية هي التي تقوم في مواجهة بنى اجتماعية ما قبل رأسمالية. بينما الثورة البروليتارية انما تقوم في مواجهة البنى الرأسمالية (الصناعية المتقدمة).

هذا الاطار الموضوعي للشروط الاقتصادية الاجتماعية يحدد بصرامة تخوم السيرورة الثورية. وهو الذي يضع حداً لا يمكن القفز فوقه او تجاوزه حتى لأكثر البرامج الثورية جذرية.

بما يخص السمة الاولى، توضح الثورتين البرجوازيتين الفرنسية والانكليزية ان تحالف الجناح الديمقراطي البرجوازي الاكثر جذرية فيها مع الجناح الجذري الشعبي للثورة (مثل اللامتسرولون) انما كان بالنسبة للجناح الديمقراطي البرجوازي هو نوع من التحالف مع الشيطان. وسرعان ما استدار الاخير لضرب الجناح الراديكالي الشعبي للثورة، حيث قضى روبسبير على اللامتسرولين وكرومويل على الجناح الراديكالي للثورة الانكليزية. ونتيجة هذا السلوك كانت متشابهة في كلتا الثورتين، حيث ان الحكومة الثورية، بفقدانها لسندها الراديكالي، انما تحولت الى فريسة سهلة لاعدائها اليمينيين، وانتصرت الثورة المضادة.

اما فيما يخص السمة الثانية، فاننا نلاحظ ان موقف ماركس وانجلز تطور مع دينامية الثورات. اذ كان موقفهما في بداية الثورة (1848) يقوم على اساس ضرورة "حث" البرجوازية من قبل قاعدة يسارية مستقلة والقيام بتنظيم الطبقة المستغلة باستقلال عن البرجوازية، بهدف الضرب المشترك علان النظام القديم. والاعداد لتحالف ديمقراطي يشمل البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة والفلاحين يكون قادراً على قيادة الثورة في حال تراخت البرجوازية وظهرت علامات "برودة في قدميها".

بيد ان موقف ماركس وانجلز تعدل وفق تطور ثورات 1848. فقد اظهرت الاشهر الثلاث الاولى للثورة الالمانية أن البرجوازية غير حازمة، ويجب دفعها الى موقف ونشاط حاسم. لكن مع تطور الثورة، تحولت البرجوازية الى موقف مشلول ومائع. لتصل في "ايام حزيران /يونية" الى حالة واضحة تقف فيها كل الطبقات المستغلة بما فيها البرجوازية وغالبية ممثليها "الديمقراطيين" في صف الرجعية. عندئذ مال ماركس وانجلز الى

تبنى موقف جديد وهو ان الطبقات المستغلة أي العمال والفلاحون هم وحدهم القادرون على دفع الثورة الى الامام.

لقد اوصل خداع البرجوازية الكبير بماركس وانجلز الى موقف استراتيجي ينص على "ان النشاط المستقل والنقدي للطبقة العاملة، ان كان على صعيد القضايا التكتيكية ام المسائل النظرية تجاه البرجوازيين الديمقراطيين، هو امر جوهري".

لقد دفع تطور الثورة الى تفاقم الانقسامات السياسية داخل المعسكر الثوري على اساس الفروقات الطبقيّة. هذه الاستقطابات دفعت ماركس الى التركيز على اهمية التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة، مؤكداً انه بمقدار ما يزداد الاخير قوة بقدر ما يمكن دفع الديمقراطيين الى اليسار. وطمح ماركس الى ان تزداد قوة الحركة العمالية لدرجة تسمح لها بالثورة ضد الديمقراطيين الليبراليين.

وتبلورت قناعته بأن هذه الثورة يجب ان تكون ثورة اشتراكية. هذا الافق دفع بماركس الى التوصل الى استنتاج بان جهاز الدولة ليس جهازاً محايداً، بامكانه ان ينتقل من يدي طبقة الى ايدي طبقة اخرى. بل على الطبقة العاملة ان تعمل على بناء جهاز دولتها الخاص بموازاة وبمواجهة جهاز الطبقات المالكة. وانه سوف تنبثق في الصراع ضد النظام القديم اشكال تنظيمية جديدة مثل "لجان الاضراب" و"هيئات مندوبي العمال المحليين" و"الاجتماعات الجماهيرية". وفي ظروف النضال الملائمة سيتضمن هذا تشكيل ميليشيا عمالية مسلحة بما يمكن ان يتوفر لها. وقد اطلق ماركس على "منظمات مناهضة الدولة" اسم "المجالس الثورية المحلية" او "الحكومات العمالية الثورية" التي رأى انها لا يمكن ان تتعايش طويلاً مع الدولة البرجوازية دون حسم من هو الطرف المنتصر: تحطيم العمال للدولة البرجوازية، او سحق الدولة لهيئات السلطة العمالية.

وهكذا نرى، وفق ما سبق، ان افق الثورة الدائمة لم يكن اول من طرحه هو تروتسكي عام 1906، بل كان ماركس عام 1850. هذه المقولة - أي الثورة الدائمة- تعني وجوب طرح افق استراتيجي من أجل استقلالية التنظيم الاشتراكي للطبقة العاملة، ليس فقط منذ بداية الثورة فحسب بل ومنذ المرحلة التي يدعم فيها الحزب العمالي المطالب الديمقراطية، بهدف خلق ازدواجية السلطة ومن ثم الثورة الاشتراكية.

مع انتهاء ثورات 1848 انتهت بشكل نهائي حقبة كانت فيها البرجوازية قادرة وراغبة على الفعل بصفقتها طبقة ثورية.

لم تحصل بعد ذلك التاريخ وفي كل البلدان اية محاولة للبرجوازية لقيادة جماهير الشعب، من خلال ثورة مفتوحة، ضد النظام القديم. هذا لا يعني أن البرجوازية أصبحت الان مباشرة هي السلطة السياسية الحقيقية، حتى في اكثر البلدان تقدماً، بل يقوم بهذا العمل، اغلب الاحيان، موظفون و سياسيون وخبراء من الشرائح الوسطى والعليا، يدافعون ويتفرغون لخدمة مصالحها العامة. كما ان غياب الارادة الثورية للبرجوازية لا يعني ان الانتفاضات الشعبية ضد النظام القديم اصبحت شيئاً من الماضي.

دروس ثورات 1848

قبل اندلاع ثورات 1848 كان ماركس وانجلز واضحان حول نقطتين. الاولى، ان الثورة القادمة ستكون ثورة برجوازية، أي انها ستقيم دولة رأسمالية سيكون شكلها السياسي، في افضل الحالات، ديمقراطي وجمهوري.

الثانية، انه يجب العمل على دفع البرجوازية نحو مواجهة حاسمة ضد النظام القديم. مع خشية ان تقوم الثورة البرجوازية، بسبب القوة المتزايدة للطبقة العاملة، بوضعها جانباً هي والدولة الاقطاعية.

مع اندلاع الثورة رأى ماركس وانجلز ان الثورة في المانيا ستحصل "في افضل الشروط المتقدمة للحضارة الاوربية ومع البروليتاريا الاكثر تطوراً مما كانت عليه في انجلترا القرن 17 او فرنسا القرن 18" ولهذا السبب فانها "ستكون المدخل لثورة مباشرة لاحقة هي الثورة البروليتارية".

وهكذا نجد في البيان الشيوعي الذي كتب قبل اندلاع الثورة انه ان كان على الطبقة العاملة "ان تناضل مع الرجوازية في كل مرة لتصرف فيها بطريقة ثورية" الا انه على الاشتراكيين "ان يطرحوا، وبالشكل الاكثر وضوحاً، في صفوف الطبقة العاملة الوعي بالتناقض التناحري بين البرجوازية والبروليتاريا".

بالرغم من هزيمة ثورات 1848 الا ان نتائجها تحققت واختبرت خلال القرن التاسع عشر.

النتائج الاولى، استمرارية الانتفاضات الشعبية التي شهدت ازدياد تجلي الوعي الذاتي للطبقة العاملة على صعيدي النشاط والتنظيم. وكان تتويجها في عام 1871 كومونة باريس التي ازدهرت خلالها، ولوهلة قصيرة، أول ثورة عمالية ناجحة. وازاحت السلطة العمالية تطرح في كل الانتفاضات اللاحقة، وقد حددت روزا لوكسمبورغ الموقف الماركسي من النضالات الجماهيرية من اجل الاصلاحات بربطها دوماً -عبر المناضلين الاشتراكيين- بافق الثورة البروليتارية "لانه بالرغم من تقليص برنامجنا ليقصر على العمل من اجل الاصلاحات الاجتماعية والعمل النقابي المعتاد، الا ان الهدف النهائي للحركة لا يلقى به جانباً، لان كل خطوة الى الامام انما تؤدي الى ابعاد من الهدف المباشر المعطى، ولان الهدف الاشتراكي يبقى

قائما كوجهة في التقدم المفترض" (لوكسمبورغ، اصلاح اجتماعي ام ثورة).

النتائج الثانية، هي استمرار محاولات البرجوازية من خلال اصلاحات فوقية- في تطوير الاشكال السياسية للحكم والدولة بما يتوافق و الشروط الجديدة لتراكم رأس المال.

الثورة الروسية ودروسها، ستالينية الثورة على مراحل

كان موقف لينين الاولي حول الثورة في روسيا، والذي عبر عنه بشكل واضح في كراسه "خطا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية"، هو ان الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في روسيا ليست متطورة بشكل كاف يسمح بان تكون الثورة القادمة في روسيا ثورة اشتراكية، وشرح في كتابه "تطور الرأسمالية في روسيا" الاليات الكلاسيكية لتطورها في روسيا. وهو موقف متراجع حتى عن مواقف ماركس وانجلز منذ عام 1850. واعتقد لينين في الوقت نفسه ان البرجوازية الروسية من الضعف الى درجة عاجزة فيها عن قيادة الثورة الديمقراطية، لذلك يقع على عاتق الطبقة العاملة ان تقود الثورة لاسقاط القيصرية واقامة جمهورية ديمقراطية. لكن موقف لينين اقترب كثيرا من موقف تروتسكي في "اطروحات نيسان" وهو الموقف القائل بانه من اجل ان تكون الثورة اشتراكية، وليس -في احسن الاحوال- مجرد اقتصاد رأسمالي وجمهورية برلمانية، فمن الضروري ان تنتشر -أي الثورة- الى البلدان الصناعية المتقدمة. وحدد تروتسكي وجهة نظره في كتابه "نتائج وتوقعات" بان "البروليتاريا تنمو وتتضاعف قوتها بنمو الرأسمالية، بهذا المعنى يكون تطور الرأسمالية هو تطور البروليتاريا في اتجاه تحقيق دكتاتوريتها. على ان توقيت انتقال الحكم الى ايدي الطبقة العاملة لا يعتمد بشكل مباشر على المستوى الذي بلغته قوى

الانتاج، وانما على العلاقات في الصراع الطبقي وعلى الوضع العالمي، واخيرا على عدد من العوامل الذاتية كتقاليد الطبقة العاملة ومبادراتها واستعدادها للنضال. ان التصور ان قيام دكتاتورية البروليتاريا يعتمد بطريقة ما على تطور البلد المعني وعلى موارده انما هو زعم من مزاعم المادية "الاقتصادية" التافهة". وهذا التصور هو الاساس النظري الذي انشأت على اساسه الاممية الثالثة. مثلما دافع تروتسكي عن مبدأ ارتهان نجاح وانتصار ثورة اكتوبر بانتشارها العالمي.

لقد اكتشف لينين عام 1817 ما سبق ان اكتشفه ماركس وانجلز في زمنهما، وهو انه حتى في روسيا المتأخرة فان على الطبقة العاملة ان تقوم مباشرة وفي نفس الوقت بحل قضايا الثورة الديمقراطية والاشتراكية. وانه ان وجد نوع من "المراحل" في تطور وعي الطبقة العاملة عام 1917 فان هذا لا علاقة له بالشروط الاقتصادية الموضوعية للثورة الاشتراكية، بل يتعلق بحقيقة ان العمال يبدأون المعركة بثقة بقياداتهم التقليدية التي تمزع الى تسويات مع النظام الرأسمالي. هذا قد يؤثر على انخراطهم في البداية لكنه لا يضع حداً لمدى التزامهم تحت تأثير النضالات الثورية.

لكن الستالينية قطعت الرابط بين امكانية الثورة الاشتراكية في بلد من جهة وبين ضرورة النضال من اجل نشرها عالمياً، من جهة اخرى.

فاشتراكية ستالين في بلد واحد انما ارتكزت على مقولة ان الدولة الروسية لوحدها بامكانها اقامة المجتمع الاشتراكي، وانتقدت تروتسكي "لاستخفافه بالفلاحين".

وبالتالي فان نموذج الثورة الذي نشرته الدعاية الستالينية في العالم الثالث هو نموذج الثورة على "مرحلتين". المرحلة الاولى هي الثورة الديمقراطية والتي يجب خلالها -حسب الايديولوجيا الستالينية- ان تخضع الطبقة العاملة طموحاتها الاشتراكية الخاصة لمصلحة "تحالف واسع" يهدف

الى انجاز الثورة الديمقراطية. وفقط بعد انجاز الثورة الديمقراطية يمكن رفع المطالب الاشتراكية.

هذا الطرح الستاليني كان يعني ان الثورة لم تعد بحاجة للطبقة العاملة العالمية من اجل تحقيق النصر (في عصر الامبريالية)، واصبحت الثورة الديمقراطية منذئذ قابلة للتحقيق عبر تحالف متعدد الطبقات للقوى التقدمية التي تعمل في بلد محدد فحسب. وهكذا اصبح مقبولا للاشتراكيين ان ينادوا بتحالف الطبقة العاملة مع "الاقسام التقدمية" للبرجوازية في الثورات القادمة.

لقد ادى هذا الطرح الستاليني الى كوارث في صين عام 1921 واسبانيا 1936 من خلال اخضاع ثورة الطبقة العاملة لصالح البرجوازيين القوميين في الصين او البرجوازيين البرلمانيين (الاحزاب الجمهورية) في اسبانيا. والنتيجة كانت ثورة مضادة ودكتاتورية في كلتا الحالتين.

هل التصنيع والتحديث ورأسمالية الدولة تعني الإشتراكية؟

اذا كان المشروع الاصلي لماركس وانجلز ما يزال صالحاً، وهو "النضال من اجل مجتمع شيوعي حقيقي يكون فيه الافراد متحررون من اللامساواة الطبقيّة ومن قمع الدولة" وهو في الوقت نفسه مجتمع "يتجاوز ويرقى مستويات الانتاج والاستهلاك التي تعرفها الرأسمالية، لذلك فان ندرة المواد الاساسية سوف تزول فيه... وسيشهد قيام شكل جديد من الحكم الذي سيحل محل بقايا اداة الدولة".

لكن اقتصادات الدولة في ما كان يسمى بالدول الاشتراكية تميزت بسمتين متناقضتين. من جهة هي اقتصادات موجهة (التخطيط)، بمعنى انها لم تكن خاضعة للميل المتكرر لازمات فائض الانتاج الذي تشهده

الرأسمالية. ومن جهة أخرى، فإن هذه الميزة كان يتم اهدارها من قبل ادارة بيروقراطية رديئة، اضافة الى توجيه الانتاج لصالح تحقيق الاحتياجات الاستهلاكية للبيروقراطية الطفيلية. وهذا التناقض استند عليه طرح بعض اليساريين الذين يصفون هذه الاقتصادات بأنها "تقدمية" مقارنة بالرأسمالية "لأنها اقتصادات تخطيط"، وإذا كان طرح بعض هؤلاء اليساريين نقدياً فإنه كان يضيف بان هذه الاقتصادات كانت تدار من قبل مستبدين وتعاني من تشوه بيروقراطي.

والحال، فإن دينامية اقتصاديات هذه البلدان (الاتحاد السوفياتي و اوربا الشرقية سابقاً والصين وكوبا...) انما يكمن في حقيقة اخضاع كل النشاط الاقتصادي من اجل بناء وسائل الانتاج. ومايعنيه هذا من نتائج على كل الصعد.

لأن سيطرة اقتصاد يعمل من اجل بناء وسائل الانتاج - في أي بلد كان- هو الذي يمكن ان يفسر الخلل الهيكلي والفوضى والهدر في كل مجالات الانتاج. فان النمو الصناعي الذي نتج عنه بوتيرة سريعة ترافق مع انخفاض مذهل في منتوجات المواد الاستهلاكية والغذاء والسكن لغالبية السكان. وكان ثمن هذا التوجه هو سحق الوعي السياسي للطبقة العاملة لابتزاز الفائض منها ومن الفلاحين لتحقيق هذا التوجه الاقتصادي من خلال استغلال مضاعف. لانه، وفق فكرة ماركس، "فان العمل الحي ليس سوى وسيلة لزيادة العمل المتراكم. اما في المجتمع الشيوعي، فان العمل المتراكم ليس سوى وسيلة لتحسين واغناء وتعزيز وجود العامل".

ويدعي بعض اليساريين بان البيروقراطية في دول ما كانت تسمى بالاشتراكية لم يكن لها من خيار اخر، سوى تصنيع البلاد باعتباره الطريق الوحيد للدفاع عن الدولة العمالية.

ولكن في الواقع هنالك بديل اخر، وهو القيام بتصنيع محدود لا يدمر ويستنزف حياة العمال والفلاحين، ويسعى الى تطوير الثورة العالمية

كطريق وحيد، على المدى البعيد، لمنع قوى الانتاج الارقى التي تملكها الدول الرأسمالية المتقدمة من ان تستخدم لسحق الدولة العمالية. وقد كان هو الخيار الذي طرحه قادة البلشفة لغاية عام 1924 ومن ثم المعارضة اليسارية. ولكنه لم يكن خيار البروقراطية الستالينية.

ونتيجة ذلك فقد تم دفع الاقتصاد نحو دينامية جديدة، اذ عوضاً عن الانتاج لصالح استهلاك الطبقات المختلفة حل الانتاج من اجل التراكم.

واصبح التراكم، عوضاً عن الاستهلاك، هو هدف النشاط الاقتصادي، وهو ايضاً الرد على الضغوط الخارجية.

وباعتبار البيروقراطية الحاكمة كانت جزءاً من نظام عالمي تنافسي، فقد كانت هنا، تحديداً، تكمن جذور ازمة هذه الانظمة، أي الضغط من اجل التراكم في سبيل مزيد من التراكم. ويمكن القول، في هذا السياق، ان الخصخصة، التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي، كانت بالنسبة لاقسام من البيروقراطية، انما هي محاولة لحماية انفسها من الازمة العامة للنظام، ولم تكن، كما يعتقد البعض، سبباً للازمة.

لذلك فاننا نجد ان الكثير من اليساريين وعلى خلفية الانموذج السوفياتي، كان يخلط -والبعض ما يزال- بين رغبته بالتغلب على التخلف الاقتصادي لبلاده وما بين الاشتراكية و "التنمية الاقتصادية". والبعض منهم يرى -حتى اليوم- ان هدف الثورة الروسية كان "التصنيع" والتحديث.

والواقع، ان وجهة نظر البلاشفة في عام 1917 كانت غير ذلك.

كان اليسار الماركسي الروسي يرى ان روسيا بلد معزول. وان الطريق الوحيد للتغلب على تخلفه هو طريق التطور الرأسمالي، الذي يقع على عاتق البرجوازية الروسية.

وما كان يفرق البلاشفة عن المناشفة قبل عام 1917 هو ان البلاشفة كانوا يعتقدون ان الطبقة الرأسمالية الروسية هي من الجبن الى حد انها لن تسعى الى اسقاط القيصريّة. وان هذه المهمة تقع على عاتق تحالف الفلاحين والعمال، أي ما يسمى بـ"الدكتاتورية الديمقراطية". وكان يرى البلاشفة انه بمجرد ان انجزت هذه المهمة فان العمال سينتقلون الى صف المعارضة، للدفاع عن مصالحهم في مواجهة الاثار السلبية للتصنيع الرأسمالي. وقناعتهم هذه تستند على ايمانهم بان الاشتراكية اصبحت ممكنة التحقيق لان تطور الانتاج في ظل الرأسمالية ابرز، ولاول مرة في تاريخ البشرية، امكانية الانتقال الى الاشتراكية.

لكن البلاشفة غيروا من موقفهم هذا الى موقف اخر اقرب الى موقف تروتسكي القائل بامكانية البدء ببناء الاشتراكية في روسيا، ولكن دون ان يعني هذا القيام بالتصنيع داخل حدود الاقتصاد الروسي المغلق. وكثيراً ما كرر لينين فكرة ان فرص التقدم نحو الاشتراكية ممكنة ومتوفرة، لأن انتشار الثورة عالمياً سوف يتغلب على تخلف روسيا.

وتؤكد التجارب في الدول التابعة او شبه المصنعة ان برامج "التنمية" التي تهدف الى اللحاق (وفي اطار بلد واحد) بمستوى قوى الانتاج القائم في الدول عالية التصنيع (المتقدمة) في العالم لم تتم الا من خلال امتصاص كتل هائلة من الفائض من العمال والفلاحين.

ومن الواضح اكثر، يمكن القول انه في حالة انتصار ثورة في بلد شبه مصنع، فان الثورة يمكنها ان تحقق تحسناً في مستوى حياة جماهير الشعب من خلال توزيع ثروة الاكثر غناءً لصالح الافقر، ويمكنها ان ترفض دفع الفوائد والارباح للراسمال العالمي، ويمكنها ايضاً ان تبدأ باحداث نقلة في الصناعة والزراعة لصالح سياسة انتاجية تهدف الى تحسين شروط حياة الجماهير. وبامكانها ايضاً – اذا توفرت الشروط الموضوعية – ان تسعى وبالتدرج الى رفع مستوى الانتاجية للمجتمع ككل، وخاصة من خلال دعم

الزراعة الفلاحية بما يسمح بتوفير المزيد من الغذاء للسكان وبما يوثق من ارتباط الفلاحين بالمشروع الثوري.

بالرغم من ذلك، ليس بإمكان الثورة ان تبدأ برفع مستوى قوى الانتاج الى مستوى مشابه لما هي عليه في الدول المتقدمة، الا في حالة واحدة هي ان تعيد التجربة الروسية، أي ان تقوم الثورة بمهمة الرأسمالية وليس الاشتراكية. بمعنى اخر ان تقوم بالتراكم من اجل التراكم، وبناء وسائل الانتاج على حساب شقاء جماهير الشعب.

وسيجد النظام الثوري نفسه، على المدى المتوسط، امام خياران قاتلان، طالما بقي معزولاً في بلد واحد.

الاول هو ان ينعزل عن السوق العالمي، وحينئذ سيعاني من انحدار في مستوى قواه الانتاجية، وسيخسر امكانية تحقيق تنمية تقنية لها قيمة على الصعيد العالمي، مما سيؤدي الى ركود اقتصادي، وخسارته للدعم الشعبي.

والثاني هو ان يفتح النظام الثوري على النظام العالمي (وهذا ما حصل في فيتنام وكوبا) ليجد نفسه، في تبعيته اللاحقة، اسير لتقلبات النظام الرأسمالي العالمي.

لذلك على اليسار الماركسي ان يقول هذه الحقائق، اذا رغب بالقطيعة مع الاطروحات "التنمية والتصنيعية والتحديثية" على الصعيد المحلي التي لا تعني سوى استمرار ومفاخرة استغلال العمال والفلاحين.

حركات التحرر الوطني في العالم الثالث والاشتراكية

عرف لينين الامبريالية باعتبارها "الاستعباد الكولونيالي والمالي للغالبية الواسعة من سكان العالم من قبل اقلية محدودة من اغنى البلدان الرأسمالية

واكثرها تقدماً " (اطروحات حول المسألة القومية والاستعمار). وكان اول
ماركسي طرح ضرورة تحالف عالمي بين الثورة البروليتارية في الغرب
وحركات التحرر الوطني في الشرق. وطالب بضرورة دعم الشيوعيين لها
في النضال ضد "الامبريالية"، لكنه حذر في الوقت ذاته من الخلط "بين
مصالح الطبقات المضطهدة ومصالح جماهير العمال والمستغلين والمفهوم
للمصالح الوطنية ككل، والذي يعني ضمناً مصالح الطبقة الحاكمة"

ولذلك فقد اعلن المؤتمر الثاني للكونترن "ضرورة النضال الحازم ضد
محاولات اعطاء صفة شيوعية لتيارات التحرر الديمقراطية البرجوازية في
البلاد المتخلفة... وعلى الاممية الشيوعية ان تدخل في تحالف مؤقت مع
الديمقراطية البرجوازية في البلاد المستعمرة والمتخلفة ولكن عليها ألا
تندمج معها، وعليها تحت كل الظروف الحفاظ على استقلالية الحركة
البروليتارية حتى لو كانت في اكثر اشكالها جنينية".

اما السياسة الستالينية للدولة السوفياتية فقد سارت في الاتجاه المعاكس
تماماً. ومع الخمسينات والستينات اصبحت تقريبا كافة انظمة حركات
التحرر الوطني تسمى نفسها "اشتراكية" والعديد منها ادعى الماركسية، فيما
ينطبق عليها مقولة ماركس في (18 من برومير ولويس بونابرت): "كما
يميز المرء في الحياة الخاصة، بين مايعتقده ويقول شخص ما عن نفسه
وبين حقيقته وحقيقة ما يفعل. فينبغي التمييز بدرجة اكبر في الصراعات
التاريخية بين مقولات وخيالات الاطراف المشاركة في هذه الصراعات،
وبين تكوينها الحقيقي ومصالحها الحقيقية. وما بين تصور لها لنفسها وبين
حقيقتها".

كيف يمكن تفسير ذلك؟

والحال، فان مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي مرحلة نزع الاستعمار وحركات التحرر الوطني، قدمت انموذجاً "معكوساً" لنظرية الثورة الدائمة لتروتسكي.

بمعنى ان نظرية الثورة الدائمة تقوم على مقولتين اساسيتين، الاولى هي حقيقة ان البرجوازية اصبحت عاجزة عن استعادة ماضيها الثوري في الظروف الحديثة، وبالتالي هي عاجزة عن بناء دولة رأسمالية موحدة ومستقلة في مواجهة طبقات قبل-رأسمالية او كولونيالية حاكمة. الثانية هي ضرورة ان تقوم الطبقة العاملة بملئ الفراغ السياسي الناتج عن ما سبق، وبالتالي عليها ان تحل وبنفس الوقت قضايا الثورة الديمقراطية والاشتراكية.

ولكن ماذا يمكن ان يحدث اذا كان الشرط الاول متوفر وصحيح، أي الضعف الموضوعي للبرجوازية. بينما الشرط الثاني، أي الدينامية الذاتية للطبقة العاملة، لم يتحقق بعد؟

انها قوى اجتماعية اخرى هي التي تلعب دوراً سياسياً هاماً. فقد شهدت ثورات الصين وكوبا وايران وغيرها لحظات يتفكك فيها النظام القديم نتيجة ازمة اجتماعية واسعة، مع وجود طبقة عاملة عاجزة. في حالة الصين شكل الفلاحون الجسد الرئيسي لقوى الثورة، ولكن منذ ان اضحت الثورات الحديثة يطغى عليها الطابع المديني، فلم يعد للفلاحين امكانية تقديم قيادة سياسية تنبع منهم، وهكذا قيادة توفرها في كل الاحوال شرائح من الطبقة الوسطى هي الانتلجنتسيا.

فاذا كانت هذه الشريحة قد لعبت دوراً هاماً في قيادة الثورات البرجوازية الكلاسيكية، الا ان دورها برز اكثر في المجتمعات "النامية" الحديثة.

لقد وفرت شروط ضعف الطبقة العاملة لهذه الطبقة الوسطى ان تلعب دوراً قيادياً في الحركات الشعبية. لكن الثورات التي نتجت عن هكذا شروط

كانت تحديثية وقومية ومناهضة للاستعمار، ولكنها لم تكن ولا باي حال ثورات اشتراكية.

يجد افراد هذه الشريحة الوسطى الباحثون عن اله جديد غايتهم في مفهوم "الشعب" وخاصة تلك الاقسام منه التي تعاني من صعوبة شديدة في تنظيم نفسها أي الفلاحين. وتترافق رغبتها بالالتحام ب"الشعب" ووضع حد لخضوع البلد او "الامة" مع شعور متنامي بالفوقية. فهذه النخبة تشعر بان الجماهير(ها) هي الى درجة من التخلف و البلادة تعيقها عن القيام بالثورة لوحدها، هذه المقاربة تفسر ميل وانجذاب اغلب هذه البلدان النامية (مصر، الجزائر، سوريا، غانا، اليمن الجنوبي ...الخ) الى شكل سياسي من الحكم الفردي ورأسمالية الدولة. وقد اطلق على هذه السيرورة مصطلح "الثورة الدائمة المنحرفة، او بالمقلوب).

في كل مكان كانت فيه القوى الاجتماعية الاساسية، وبشكل خاص الطبقة العاملة ضعيفة او مفككة وتفتقر الى قيادة سياسية اشتراكية، فقد استمرت فيه هذه الشرائح الوسطى بلعب دور سياسي طويل حتى بعد اندثار وتفكك تجسيدات الايديولوجية. وانهيار الاتحاد السوفياتي وحقبة الحرب الباردة.

و ماذا عن "الكتلة التاريخية"؟

لا يمت مفهوم "الكتلة التاريخية" لدى غرامشي (دفاثر السجن) باي صلة بمفهوم شاع عنه باعتباره نوع من التحالف مع البرجوازية. مثلما ان مفهوم الهيمنة لدى غرامشي لا تعني عنده حجة لكل من يرغب بتقديم تنازلات للطبقات المالكة او السعي للاتفاق معها.

لقد اكد غرامشي، بما لا يترك مجالاً للشك، ضرورة بناء تحالف بين حركتي العمال الصناعيين والزراعيين. كما اكد على الدور الحاسم للمثقفين

في تشكيل هذه التحالفات. لانه يرى بان المثقفين يلعبون دوراً رئيسياً في ربط الفلاحين بطبقة ملاك الاراضي، لذلك دعا الى الحاجة لكسر هذا الرابط من خلال بناء تيار يساري في اوساط المثقفين.

واذ اشار غرامشي الى اهمية توفر شكل من التوافق في اوساط الجماهير الفلاحية كشرط اولي قبل تعبئتهم في مواجهة الرأسمالية، فانه انما يعني التحالف مع الفلاحين وليس مع الرأسماليين من اجل قطع علاقتهم مع طبقة كبار ملاك الاراضي.

هذا هو مفهوم "الكتلة التاريخية" الذي له دور محدد في التغيير الاجتماعي، لا علاقة له باي شكل من الاشكال مع دعوة التحالف او التعاون بين العمال والرأسماليين، او بين العمال وبين الاحزاب الشعبوية او الليبرالية او ما شابهها.

لأن تحقيق الهيمنة السياسية تعني -وفق غرامشي- قدرة الطبقة العاملة على قيادة تحالفات سياسية، وان تصبح شعاراتها ومطالبها هي شعارات ومطالب الشرائح الوسطى والفلاحين والشرائح المفقرة من الطبقة الوسطى، باعتبار تحقيق ذلك شرط اولي لتحقيق النصر.

الثورة، في النظرية الماركسية، لا يمكن ان تكون سوى من عمل الجماهير الواسعة، وليست ابدأ من عمل اقلية صغيرة كائناً ما كانت، والانتفاضة هي اوج هذه السيرورة ولحظة نوعية تنظم كفن.

ومن اجل اقناع وكسب الجماهير للثورة الاشتراكية، فان عمل يومي وشاق سيكون ضرورياً من اجل "مراكمة القوى داخل الطبقة العاملة". فالدعوة للثورة الاشتراكية والسلطة العمالية لا تتضمن في كل الاحوال ادنى تبني للمغامرات اليسارية المتطرفة التي تدفع بالجماهير في شروط يتم فيها هزيمتها وسحقها. ومهمة الماركسيين ان يعرفوا تماماً التمييز بين مرحلة مراكمة القوى وبين مرحلة استخدام هذه القوى في العمل الثوري.

الخطأ الفادح الذي ارتكبه الاشتراكية-الديمقراطية كان تحويلها لاستراتيجية مراكمة القوى الى استراتيجية دائمة. وتحويلها للمشاركة في الانتخابات الى استراتيجية لاستلام السلطة وليس لمراكمة القوى.

الديمقراطية والدكتاتورية

تقوم انظمة الحكم على آليات من نوعين: الاولى تحقيق الرضاء والثانية الاكراه. وفي حين نجد ان وزن الاجهزة الايديولوجية ووسائل الاعلام كبيرة وهامة في الديمقراطيات، دون غياب الاكراه والقوة. فاننا نرى بان آليات القوة والاكراه هي الالهة والابرز في الدكتاتوريات، دون الغاء حاجتها الى حد ما من الرضاء. وعلى الرغم من سيطرة الانظمة الدكتاتورية على مفاصل نشاطات المجتمع، ووجود -او غياب- مؤسسات برلمانية شكلية الا انه يبقى دائما مساحات ومجالات يمكن الصراع عليها.

ان سيرورة هزيمة هذه الانظمة بقراءة التجارب العديدة الحديثة (وخاصة في امريكا اللاتينية وجنوب شرق اسيا)- تنمو من خلال عملية تراكم لقوى بطئ وسري، حتى تنفجر النضالات في بعض القطاعات المؤثرة ان كانت الحركة الطلابية ام النقابية او الحركات الشعبية. وتشير قراءة هذه التجارب الى انه ليس مهماً ماهية القطاع الذي يبادر بالحركة، والتي تأخذ عموماً طابع تحرك جماهير ينفجر بعد فترة طويلة من الاختمار والاعداد. وتحمل هذه الحركات مطالب ديمقراطية (مثل شعارات لتسقط الدكتاتورية او لتسقط الحكومة) مما قد يؤدي في البداية الى تعديل موازين القوى مع الدكتاتورية، حتى يصل الى نصف اسسها.

ان التحركات الجماهيرية تبدو في البداية وكأنها "حرب حركة"، اذ يؤدي بروز نضالات كبيرة يعمق التناقضات الاجتماعية، الى ان تظفر القوى السياسية بمساحات جديدة للعمل والتوسع في عدد من المؤسسات وان تعيد بناء ذاتها وتراكم مزيد من القوى، مما يسمح لها بنشاطات اكثر

هجومية، حتى لو كانت امكانياتها ما تزال محدودة، مثل "احتلال" اماكن للتظاهر والاعتصام والدعاية والنشاط.. الخ.

وتأخذ التحركات الجماهيرية في ظل الانظمة الدكتاتورية، في العادة، طابع طبقي تعددي، وتشمل حتى قطاعات من البرجوازية. ولكن البرجوازية، كطبقة غير حازمة حتى في الصراع من اجل المطالب الديمقراطية، لا ترغب بأي ثورة خشية ان لا تذهب الجماهير بعيداً في المطالبة بما هو اكثر من مجرد تغيير اشكال السيطرة (الطاقم الحاكم). ومشاركة اقسام من البرجوازية في الصراع من اجل الديمقراطية يأتي عموماً عندما يصل هذا الصراع الى ذروته، وتحاول ان تضعه في اطار وحدود الرأسمالية. اذن، تقوم البرجوازية باستخدام قوتها الاقتصادية والاجتماعية للتلاعب بالثورة وتجميدها في مرحلتها الديمقراطية.

على سبيل المثال، ترافق الضغط الثوري من الاسفل (الجماهيري) في البرازيل عام 1982 مع اصلاح ذاتي للدكتاتورية ادى الى انتقال ديمقراطي متفاوت عليه وحافظ على سيطرة البرجوازية المدنية، بينما لم تلعب الطبقة العاملة البرازيلية دوراً مستقلاً بل انحلت في الحركة الديمقراطية العامة.

اما في الارجنتين عام 1982 فان الثورة وسقوط الحكم العسكري لم يترافقا مع بروز هيئات مجالسية او هيئات ازدواجية سلطة. ولم يكن هنالك أي حزب ذو نفوذ جماهيري، مما ادى الى قيام اقسام من البرجوازية باستلام السلطة.

ليس المثال الارجنتيني يتيماً. فقد شهدت بلدان امريكا اللاتينية سيرورات مشابهة. أي ان سقوط الدكتاتوريات مع غياب لهيئات سلطة بديلة ادى، مع وجود طبقة حاكمة جاهزة لاستخدام مؤسسات البرجوازية الديمقراطية، الى حرف النضالات الجماهيرية وتجميد السيرورة الثورية.

والدرس الرئيسي من هذه التجارب هو ضرورة ان يجهد الاشتراكيون في العمل داخل صفوف الحركة العمالية واوساط الشباب والمنظمات الشعبية والفلاحية، والقيام -على اساس هذه الاستراتيجية الدائمة- بالتنظيم من الاسفل (القاعدي) والسعي لتوحيد الصفوف والشرح الصبور والمثابر لضرورة بناء نظام من نوع جديد يقوم على الحشد الجماهيري الدائم وقيام الجماهير العاملة والمأجورة بتنظيمها الذاتي وادارتها الذاتية للحكم.

الثورات المخملية

ان محصلة تجارب ثورات اوربا الشرقية عام 1989 كانت مزيجاً من الانجاز وخيبة الامل في الوقت نفسه.

الانجاز الحقيقي لثورات 1989 هو انها اسقطت سياسية دكتاتورية واقامت محلها شكل للحكم يسمح فيه للعمال بحق تشكيل والانضمام الى النقابات التي لم تعد تحت سيطرة الدولة. وحققهم في التنظيم السياسي والتعبير عن انفسهم، وحرية لم يعهدوها في ظل الانظمة الستالينية السابقة.

اما خيبة الامل فتنبع من ان مثل هذه الحركة الثورية العالمية قد انتهت باقامة نظام اقتصادي وسياسي يحافظ على السلطة الواسعة للطبقة الحاكمة، متيحاً لها في المجال باعادة تجديد سيرورة تراكم رأس المال، من خلال مفاقمة استغلال العمال. هذه الخيبة يمكن النظر اليها من زاويتين. الاولى هي تحرر العديد من الشخصيات القيادية لهذه الثورات من اوهاهما، وقد اجادت روزا لوكسمبورغ في وصفها بان "المصلح البرجوازي الصغير يرى جوانب (حسنة) و (سيئة) في كل شئ. انه يقضم قليلاً من كل انواع الاعشاب". والثانية هي في فداحة الاستغلال الاقتصادي وعملية العزل السياسي الذي تتعرض له جماهير العمال في مجمل دول اوربا الشرقية. والذي يترافق مع تدهور حاد للمستوى المعيشي لغالبية السكان.

بالمقارنة، فان خيبة امل ثوريي ثورات 1989 هو نوعياً مختلف عن خيبة امل ثوريي الثورات البرجوازية الكلاسيكية. لأن برنامج الاخيرين لم يكن ممكناً تحقيقه بسبب الشروط الاقتصادية-الاجتماعية للعصر. بينما تم هزيمة برنامج البلاشفة في روسيا من خلال ثورة -مضادة هي الستالينية. اما ثوريي الديمقراطية لعام 1989 فان خيبتهم نتجت -على العكس من الاخيرين- من ان برامجهم قد تحققت. والخطأ (سبب الخيبة) يكمن في البرنامج وليس في شروط الوضع الموضوعي او سلطة القوى التي واجهتهم.

خاتمة

تشير دروس كل الثورات السابقة الى ان كل الثورات ومن ضمنها الثورات الاشتراكية تبدأ بالمعركة من اجل المطالب الديمقراطية. وعلى الاشتراكيين ان يكونوا في مقدمة النضال من اجل كل انواع الاصلاحات الديمقراطية.

وقد اكدت التجربة الاندونيسية، مثلاً، حقيقة ان الدولة الاندونيسية هي دولة رأسمالية، وان البرجوازية الاندونيسية مرتبطة عضوياً بالدولة، مما يوضح وببساطة حدود السياسات الديمقراطية الصرفة، والسرعة التي يمكن ان تبرز من خلالها السياسات والمطالب الاشتراكية في دينامية الثورة اللاحقة، مما يعزز من اهمية طرح مطالب اشتراكية.

بل ان الالم، هو ان يرفع الاشتراكيون المطالب الديمقراطية بطريقة مختلفة عن أولئك الذين هم مجرد مشاركين في "الثورة الديمقراطية". وان يلجأوا الى وسائل ولقنيات انظيمية مختلفة لتحقيق هذه المطالب.

وكان قد اكد ماركس عام 1848 على ضرورة ان يبقى العمال متقدمين "بخطوة" امام المعارضة الليبرالية، وان تكون مطالبهم، وان كانت "ديمقراطية"، ذات محتوى طبقي خاص تضع العمال في مواجهة الديمقراطيين الليبراليين.

كانت قضية التكتيكات والشعارات اليومية بالنسبة لماركس جزء لا يتجزأ من فهم استراتيجي اوسع يتمركز حول ان الهدف الذي نسير نحوه هو الثورة الاشتراكية. وهو لذلك لم يتحدث عن عن حكومة مؤقتة يشكلها العمال او حاول التكهّن بشكل الحكومة المؤقتة التي يمكن ان يشكلها الديمقراطيون البرجوازيون.

لقد فدرك ماركس وانجلز ان الاستقطاب الطبقي يقسم ويفرز المعسكر الديمقراطي. وقد اشار انجلز الى ان كل الثورات تبدأ بـ "وحدة ديمقراطية متعددة الطبقات في موادها النظام القديم. ولكن تطور الثورة في مراحلها الاولى يفسح في المجال للانقسامات والاصطفافات السياسية ضمن المعسكر الثوري على اساس التمايزات الطبقيّة. هكذا كان الحال في كل الثورات السابقة ومن ضمنها الثورات البرجوازية الكلاسيكية.

لكن كل الثورات اللاحقة لعام 1848 تتميز – بسبب الشروط الموضوعية لتطور الرأسمالية والامبريالية – بإمكانية ان يتطور هذا التفاوت الطبقي الى درجة يقوم فيها العمال باقامة سلطتهم المتميزة أي المجالس العمالية. فالاشتراكية عند ماركس هي " التحرر الذاتي للطبقة العاملة، ولا احد اخر يمكن ان يحقق الاشتراكية لهم".

وقد برزت هذه المجالس، كهيئات للنشاط والنضالات، عموماً بشكل عفوي في كل الانتفاضات الثورية في: المانيا 1918 وهنغاريا 1919 وايطاليا عامي 1919 و 1920 وفي اسبانيا 1936 وهنغاريا 1956 وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا 1968 والبرتغال 1974 وتشيلي... الخ.

ولأن مقولة ان "تحرر الطبقة العاملة هو من عمل الطبقة العاملة نفسها" هي من المقولات الاساسية في الماركسية، فان مجالس العمال والمنتجين، التي هي هيئات غير حزبية، تمثل الاقسام المتعددة لنضال الطبقة العاملة. وقد تمر فترة طويلة يكون فيها الهيمنة هي لاشتراكيين "معتدلين" من الباحثين عن تسوية مع الحكومة المؤقتة، كما حصل مع سوفيات الثورة الروسية التي سيطر عليها المناشفة وحلفائهم معظم عام 1917، ولكن نتيجة و مصير الثورة الروسية لم يكن بالامكان حسمه الا من خلال قدرة الثوريين -ام لا- على الظفر بالاغلبية داخل السوفييتات خلال مسار الثورة. و فقط عندما حازوا على هذه الاغلبية داخل السوفييتات قادوها الى القضاء على الحكومة المؤقتة.

ان تطور الرأسمالية الحديث يجعل البرجوازية تخشى الطبقة العاملة اكثر من خشيتها من النظام القديم الذي يجثم على كاهلها.

واخيراً، فان انهيار ما كان يسمى بالانظمة "الاشتراكية" في فترة ثورات 1989 لغاية انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 فتح الباب امام حقبة يسودها خطاب ديمقراطي يتمحور حول الحدود الدنيا من الليبرالية البرلمانية والانتخابات مع ربط المطلب الديمقراطي "حكماً" باقتصاد السوق. ويتم في هذا الاطار فصل امكانية تحقيق الديمقراطية عن النضالات الشعبية التي كانت دائماً شرطاً ضرورياً للظفر بالحريات الديمقراطية.

ك2 /يناير 2007

الفهم الماركسي للامبريالية اليوم

"إذا تطابق الشكل مع المضمون أصبح العلم نافلاً"

كارل ماركس

يتزايد الاهتمام النظري بدراسة الامبريالية لدى المثقفين الماركسيين منذ نحو عقد من الزمن، وتترافق معه ظاهرة التدخل العسكري و الحروب و الاحتلال التي تمارسها القوة العسكرية الاعظم في العالم، ألا و هي الولايات المتحدة، من غزو افغانستان الى الحرب على صربيا و احتلال العراق و التدخل في الصومال واليمن... الخ. فالولايات المتحدة تستخدم القوة العسكرية وبوضوح كاستراتيجية امبريالية خاصة لها، أو باسم الحلف الأطلسي، وفق احتياجات تدخلاتها. و يكرر الكثير من اليساريين حقيقة أن الإمبريالية تسبب الحروب والدمار، لكن غالبيتهم لا تطرح اسبابا واضحة لماذا يحصل هذا في مرحلة معينة دون غيرها، و البعض الاخر من اليسار يستغرب كيف ان نهاية الحرب الباردة لم تؤد الى إحلال السلام العالمي الذي وعدت به الايديولوجيا السائدة. في الوقت عينه، صدرت اطروحات تشير الى نهاية مفهوم "الامبريالية" ليحل محله مفهوم "الامبراطورية" اللامركزية، أو قول البعض الاخر اننا وصلنا الى مرحلة من العولمة الرأسمالية للعالم بحيث انه لم يعد صالحا استخدام مفهوم "الإمبريالية". لذلك أصبح ضروريا إجلاء الفهم النظري الماركسي للإمبريالية اليوم، و إبراز التطور الفكري الذي طرأ عليه في السنوات الأخيرة.

من المعروف ان أحد ابسط تعريفات للإمبريالية هو ما قدمه المؤرخ البريطاني فيكتور كيرنان: "الامبريالية اليوم تستخدم القوة الفظة في الخارج

بوسيلة او بأخرى، لتحصل على ارباح كان بالإمكان الحصول عليها بالتبادل التجاري البسيط". وكذلك تعريف أنطوني بريوير: "الامبريالية تعني أولا التنافس بين البلدان الرأسمالية الأكبر، تنافس يعبر عن نفسه في نزاع على أراض يأخذ شكلا سياسيا و عسكريا و ايضا اقتصادياً". وبالتأكيد فان التعريف الأكثر رواجاً عند الماركسيين هو تعريف لينين للإمبريالية عام 1916 -متأثراً بدراسة جون هوبسون حول الامبريالية الصادرة عام 1902- بانها نظام يقوم على الرأسمالية الاحتكارية و تصدير رأس المال، و هي مرحلة عليا للرأسمالية.

الدافع الأساسي والبعد الاقتصادي الرئيسي للإمبريالية هو الربح و مزيداً من الربح لأنها تنبع من رحم نظام الاستغلال الرأسمالي لبقية العالم. فان كان حقاً رأس المال الاحتكاري ما يزال في قلب النظام الاقتصادي - الاجتماعي العالمي، فذلك لا يعفي الماركسيين و اليسار الاشتراكي الاممي عموماً من ضرورة فهم وتحليل ما هو الجديد في دينامية هذا النظام.

ثلاثة مواقف

يمكن تقسيم الدراسات النظرية الحديثة حول الإمبريالية عند المثقفين اليساريين الى ثلاث مجموعات أو مواقف، حسب التوافقات النظرية التي تجمعهم.

المجموعة الأولى: تطرح و تدافع عن وجهة نظر تقول ان الرأسمالية ما تزال غارقة في أزمة الربح منذ نهاية الستينات و لم تخرج منها بعد، و ان العالم تنقسمه ثلاثة اقطاب اساسية للقوة الاقتصادية و السياسية- العسكرية هي امريكا الشمالية و اوربا و اسيا الشرقية. وبالرغم من التفوق النسبي الراهن للولايات المتحدة و هيمنتها، الا ان تنافسات جديدة ما تزال قائمة بين القوى الرأسمالية الكبرى من جهة و أيضاً مع دول ناهضة قوية مثل روسيا

و الصين من جهة أخرى. (تشمل هذه المجموعة مفكرين ماركسيين مثل اليكس كالينيكوس و دافيد هارفي و جون ريز).

المجموعة الثانية: هي التنظيرات التي تقول بان التنافس بين القوى الرأسمالية الكبرى اصبحت نافلة، نظرا للاندماج الحاصل و العابر للقوميات بين الطبقات الرأسمالية، بل و اصبحت ايضا نافلا بنى الدول و شبكة العلاقات التي تربط فيما بينها (ويعبر عن هذه المجموعة كتابات توني نيغري وميكايل هاردت) وهي اطروحات بعيدة عن الماركسية.

المجموعة الثالثة: تنتظر لمفهوم مفاده أن تفوق الولايات المتحدة و هيمنتها هو من العظمة الى حد ان القوى الرأسمالية الاخرى انحطت الى موقع الوكيل التابع (vassal كولاء الإقطاعي سابقا لسيد الامير او الملك) ضمن امبراطورية غير معلنة للولايات المتحدة (كما يطرح جليبر اشقر). فالولايات المتحدة تدير المصالح المشتركة لهذه الإمبراطورية، و بالتالي لم يعد هنالك من تنافس جيوسياسي بين القوى الرأسمالية المتعددة.

النظرية الماركسية الكلاسيكية

وقف كل من لينين و بوخارين و لوكسمبورغ موقفاً معارضاً لأطروحة كارل كاوتسكي عام 1914 حول "الامبريالية العليا" الذي اعتبرها الاخير طور اخير لتطور الامبريالية يتميز بإمكانية قيام تحالف دائم للكتل الرأسمالية الكبرى يزيل التنافس العنيف بينها و يحقق السلام.

وفي حين شدد الاوائل على حقيقة ان طبيعة العلاقات بين الدول في ظل الرأسمالية هي بالضرورة علاقات تنافسية و تنافسية مما سيؤدي، عاجلاً أم آجلاً، إلى اندلاع الحروب بين الإمبرياليات. واستند كل من هؤلاء المنظرين

الى اعمال ماركس لتطوير نظريته و اكمال ما بدأه ماركس حول الموضوع دون ان يستطيع انجازه.

لقد رأت لوكسمبورغ أن المسألة الأساسية هي شرح و فهم دينامية الاستعمار، و طرحت ان الرأسمالية، في محاولتها الدائبة لتجنب الأزمة المزمدة التي تعاني منها، بحاجة دائمة الى توسيع اسواقها من خلال دمجها لأراض ليست رأسمالية بعد(اسواق جديدة)، و أن الحروب بين الدول الامبريالية تنتج عن هذا التنافس بين القوى الكبرى حول "استعمار" هذه الاراضي و البلدان. لقد استندت لوكسمبورغ، وفق ما اظهره تطور النظام الرأسمالي لاحقا، على نقد و فهم خاطئين لآليات إعادة إنتاج رأس المال لدى ماركس، إذ أنها استندت على نظرية خاطئة تفسر أزمة الرأسمالية ألا وهي نظرية "نقص الاستهلاك". إلا أن بوخارين، وأيضاً لينين، قدما الصيغة النظرية الماركسية الأكثر تماسكا حول الإمبريالية، إذ أكد بوخارين استنادا الى مؤلفات ماركس ان ميل راس المال الى التركز و التكتف يؤدي الى نشوء راس المال المالي (وفق مفهوم رودلف هيلفردنغ عن الاندماج المتبادل بين راس المال المصرفي و راس المال الصناعي) الذي يؤدي بدوره الى تعزيز رأس المال على الصعيد القومي. و يذهب بوخارين الى أبعد من أطروحة هيلفردنغ حيث يلاحظ انه يجري بشكل مواز ميل الى عولمة رأس المال و هو ما يفاقم من التنافس بين رؤوس الاموال المتعددة ذات الاصول القومية. و استنتج ان الامبريالية هي طور يتميز بميل متزايد الى انصهار الدولة مع الرأسمال القومي، ليجد أن الحرب هي شكل آخر من أشكال المنافسة الاقتصادية بين رؤوس الاموال المختلفة. بينما كان لينين يرى، في هذا الخصوص، ان النزعة العسكرية تنبع من الميل الى التطور غير المتكافئ بين كتل رؤوس الاموال، حيث ان تقاسم العالم يخضع لتوازن القوة الاقتصادية بين الدول الكبرى، فالتطور غير المتكافئ يخلق وضعاً يستدعي بالضرورة إعادة توازن جديد من خلال العنف و الحروب.

و قد استند عدد من المفكرين الماركسيين في السنوات الاخيرة على اطروحات بوخارين و لينين لتطوير الفهم الماركسي للإمبريالية. والمثال الأكثر أهمية عن ذلك هو استناد اليكس كالينيكوس في كتابه الأخير الهام جداً "الإمبريالية و الاقتصاد السياسي المعولم" عليهما حيث ارتكز على أطروحة بوخارين لتعريف الإمبريالية باعتبارها تفاعل جدلي بين المنافسة الاقتصادية و المنافسة الجيو-سياسية. في حين انه -و غيره- استند على أطروحة لينين في تفسيره لمسألة بقاء و استمرارية تعددية اشكال الدولة و علاقات التناحر فيما بينها، لكن نظرية لينين تعاني من اشكاليات عديدة منها انها تعيد انتاج مفاهيم عالم-ثالثية اثبت تطور الراسمالية بعد الحرب العالمية الثانية خطئها (مثل مقولة طفيلية رأس المال المالي و مقولة الأرستقراطية العمالية). في الوقت الذي عانت فيه نظرية بوخارين من مشكلة كبيرة تنبع من مشاركته لرأي هيلفردنغ حول رأس المال المالي فتوصل مثله الى ان درجة التنظيم في داخل كل اقتصاد قومي قد وصل الى مرتبة عالية يجعل من الصعب حدوث فوضى في الإنتاج، و بالتالي يجنب وقوع أزمة اقتصادية، جدير بالقول أن بوخارين قد طرح هذا الرأي عشية الازمة الاقتصادية العالمية المشهورة لعام 1929.

تطوير النظرية

في مقدمة الانتقادات الموجهة للخلل في النظرية الماركسية الكلاسيكية هو ما يسميه كالينيكوس "الاختزالية الاقتصادية"، والتي تعني تلك الرؤية الميكانيكية للمادية التاريخية التي تختزل السمات الجيو-سياسية للإمبريالية الى مجرد انعكاسات للتناحرات الاقتصادية بين الدول الكبرى. و ينطلق من هذا النقد الى الدعوة للتفكير بعنصر "استقلالية" الدولة النسبي. و هو يتفق في هذا الطرح مع دافيد هارفي -في كتابه الأخير "الإمبريالية الجديدة"- حيث يقترح هارفي تعريفا يبدو قريباً لتعريف كالينيكوس للإمبريالية، إذ

يقول هارفي ان الامبريالية هي "تفاعل بين منطقتين (او مصدرين) للقوة (او السلطة) الاول رأسمالي و الثاني إقليمي (territorial)". وذلك يعني أن مصدر القوة الرأسمالي في هذا التعريف هي تلك النابعة من السيطرة الرأسمالية على وسائل الانتاج و القيمة التي تنتجها، و تشير مصدر القوة الإقليمية إلى بنى الدولة التي تضمن السيطرة الفعلية على ارض محددة و على ما تحتويه هذه الارض من مصادر و طاقات بشرية و طبيعية.

ولكن ما يبدو غير واضحاً هو طبيعة العلاقة بين هذين المنطقتين (او المصدرين) للقوة لدى هارفي، و إن كان يدعو الى تناولهما باعتبارهما مرتبطين جدلياً. ويشير كالينيكوس الى هذا الضعف في تعريف هارفي للإمبريالية، لذلك دعا إلى البحث في مفهوم النظرية الماركسية الكلاسيكية عن الدولة لعناصر الاجابة عن هذا التحدي النظري.

ينطلق كالينيكوس اولاً من قضية المنهج حيث يحدد ان "التنافس الاقتصادي بين "رؤوس اموال متعددة" هو مكون اساسي لنمط الانتاج الرأسمالي، وان اي تطوير لنظرية ماركس يستند على فرضية ان نمط الإنتاج الرأسمالي أصبح سائداً على صعيد العالم، عليه ان يدخل، في اللحظة المناسبة من التحليل، شكل اخر مميز من التنافس الرأسمالي له دينامياته و اهدافه الخاصة". و يقصد كالينيكوس بالشكل الاخر للتنافس الصعيد الجيو-سياسي.

يقول كالينيكوس ان تعريفه يختلف عن تعريف هارفي للإمبريالية فقط في طريقة الصياغة. و لكن قراءة متأنية تؤكد ان التعريفين يحملان مفهومين مختلفين عن العلاقة الجدلية بين الاقتصادي و الجيو-سياسي. اذ ان هارفي يشدد على ان كلا المنطقتين متميزتين وان هنالك نوع من الصراع بينهما لمعرفة ايهما هو السائد. بينما يتناولهما كالينيكوس كشكلين، بالطبع متميزين، و لكنهما شكلين لدينامية واحدة هي المنافسة بين الرأسماليين، و هي دينامية مكونة اساساً لنمط الانتاج الرأسمالي. و يشير الى ان الامبريالية

ظهرت في لحظة تاريخية اعطى فيها تطور نمط الانتاج الرأسمالي ميزة جيو-سياسية للدول الرأسمالية (بريطانيا و هولندا) للتفوق على منافسيهما من الدول التي تحكمها انظمة الحكم المطلق في القارة الأوروبية، وهذا ما أدى بدوره إلى دفع تطور الرأسمالية في عموم اوربا في مسعى دول الحكم المطلق الى الحفاظ على قدرتها على المنافسة الجيو-سياسية.

يمكن اذن القول ان الامبريالية قامت منذ اللحظة التي عمت فيها الرأسمالية القارة الاوربية، بينما كان بوخارين يرى ان الامبريالية تنتج عن الميل الى تعزيز رأس المال القومي من خلال تراكم ميلي الرأسمالية الى تركيز و تكثيف رأس المال.

و في هذا الاطار تتفوق رؤية كالينكوس على تلك لبوخارين لان الاولى تضع الامبريالية في سياق التطور البعيد المدى للرأسمالية، أولاً، ولأنها تربط الامبريالية مع سيرورة الانتقال من الاقطاعية الى الرأسمالية في اوربا، ثانياً.

يقترح كالينيكوس في مقاربته للاستقلال "النسبي" للدولة فرضية نظرية للعلاقات التي تربط الدولة و راس المال تقول "ان الرأسماليين من جهة، و موظفي (مديري) الدولة من جهة اخرى، يشكلون مجموعتان لفاعلين اجتماعيين لهم مصالح مختلفة هي بالنسبة للمجموعة الاولى زيادة رأس المال، وهي بالنسبة للمجموعة الثانية المحافظة على سلطة دولتهم في مواجهة السكان الخاضعين لها من جهة، وفي مواجهة الدول الاخرى من جهة أخرى". في حال الاعتماد على هذه الفرضية يصبح سهلاً فهم العلاقة بين هاتين المجموعتين انها "علاقة اعتماد متبادل هيكلي" بينهما، لان قدرات الدولة تعتمد على مدى الموارد التي بإمكانها حشدتها من خلال الضرائب المتنوعة، فان لها مصلحة اكيدة في تعزيز اوسع تراكم ممكن لرأس المال. في الوقت نفسه يحتاج الرأسماليون الى الدولة لتوفير افضل الشروط السياسية والقانونية لهم لتحقيق تراكم رأس المال.

لكن لهذه العلاقة الجدلية التي تبدو قوية لدى كالينيكوس إشكالية وتعرضت لانتقادات عديدة حول ما تحمله من تنازل نظري لأصحاب التيار "الواقعي" في العلاقات الدولية و مبالغته الشديدة باستقلالية الدولة و استقلالية المجال الجيو-سياسي. كما ان فرضيته تخفق في توضيح الطبيعة الطبقيّة لبيروقراطية الدولة، فاذا كانت المجموعتان متميزتان في مصالحهما فباي درجة يمكن القول ان البيروقراطية تشكل جزءا من الطبقة الرأسمالية، في هذه الحالة؟ وإذا لم تكن البيروقراطية جزءا من الطبقة الرأسمالية فهذا يعني انه توجد اوضاع تتفارق فيها مصالحهما لحد ان مفهوم الاعتماد المتبادل يصبح ملغيا؟

و الحال، فان كالينيكوس يعتقد فعلا بهذا امكانية لتفارق المصالح بين البيروقراطية و الرأسماليين ليبعد شبح الاختزالية الاقتصادية. ولكن في هذه الحال لا يعد هنالك شيء حقا رأسمالي في مصالح البيروقراطية. بل انها تبدو في هذه الحالة حاملة لنفس المصالح التي حملتها البيروقراطية في الدول الاقطاعية و الحكم المطلق.

لعل الفرضية النظرية الافضل لتجاوز هذه الاشكالية هي الانطلاق من حقيقة تعدد الوظائف الضرورية لإعادة انتاج رأس المال. وأن لكل من الرأسماليين و البيروقراطيين وظائف مختلفة -هذا في الاوضاع التي لا تعمل فيها الدولة بوصفها رأسمالي جماعي (اي رأسمالية الدولة) من خلال امتلاكها لوسائل الانتاج و القرار في حقلي الاستثمار و ادارة عملية الانتاج- مما يمكن وصف البيروقراطيين بـ"الرأسماليين السياسيين"، وهو مصطلح اقترحه كريس هرمان في مقاله "الدولة و الرأسمالية اليوم"، لان وظيفة البيروقراطيين هي توفير افضل الشروط السياسية لمراكمة رأس المال، و يمكن وصف الرأسماليين بـ"الرأسماليين الاقتصاديين" لان وظيفتهم هي تقرير طبيعة الاستثمارات و ادارة عملية الانتاج.

قد تسمح هذه المقاربة بكشف علاقة تضامن طبقية متبادلة ما بين هاتين المجموعتين. و تسمح بتفسير عملية الانتقال السهلة و الدائمة للأفراد من البيروقراطية بعد مغادرتهم مناصبهم الحكومية الى تولى مناصب في مجالس الشركات الرأسمالية الكبرى.

أشكال الدولة

السؤال الذي يحتاج جوابا هو كيف نفسر استمرارية تنوع اشكال الدولة في ظل سيادة الرأسمالية على الصعيد العالمي؟

يستند كالينيكوس على قانون التطور المتفاوت و المركب لتروتسكي ليفسر التمرکز المكاني لرأس المال المتطور تقنيا، من جهة. و يستند على التحليل الذي قدمه كل من كريس هارمان و دافيد هارفي حول تشكل البنى الدولاتية، والتي تقول بان هذه البنى تنشأ حول التمرکزات المكانية لرأس المال المنتج و التجاري و النقدي، من جهة اخرى. ويتوصل كالينيكوس الى ان الربط بين مفاعيلهما يشكل القوة التي ما تزال تحافظ على البنى الدولاتية القائمة، فقانون التطور المتفاوت و المركب يؤدي الى تعزيز التمرکزات المكانية القائمة مسبقا. لكن كالينيكوس يعتبر ان هذا مجرد ميل، و ليس قانون مطلق، و يمكن تجاوزه في بعض الشروط، و ما الاتحاد الأوربي إلا دليل على ذلك.

صحيح ان الاعتماد على قانون التطور المتفاوت و المركب لتروتسكي يكشف ان دينامية تطور قوى الإنتاج ينتج عن المنافسة بين الرأسماليين، لكن يبدو ان هنالك نوع من التقليل من امكانية بزوغ أشكال دولاتية جديدة على الصعد الاقليمية في اطروحات كالينيكوس. فقد كان بوخارين قد أشار إلى ان الإمبريالية هي ناتج التناقض الجزئي بين ميلين للرأسمالية، الأول هو الميل الى تعزيز الانغراس القومي لرأسمال والثاني هو الميل الى عولمة

رأس المال. و أوضح كاليينيكوس في كتابه المذكور أعلاه، أننا نعيش منذ الستينات في مرحلة يهيمن فيها الميل الى العولمة. لكن عولمة رأس المال منذ السبعينات تأخذ شكلين ثانويين الأول هو تعدد الجنسيات لرأس المال، و الثانية هي التوجه إلى تعزيز تجلياته الاقليمية، و أوربا هي أفضل مثال على ذلك و ان لم تكن المثال الوحيد، حيث هنالك توجه اقليمي في امريكا اللاتينية و جنوب شرق اسيا، و أيضا بدايات لها في منطقة الشرق الاوسط (انظر الى مجلس التعاون الخليجي او التعاون الاقليمي المهم جدا بين سوريا و تركيا و ايران...).

ومع ان ظاهرة "التجمعات الإقليمية"، التي أشار إليها دافيد هارفي في كتابه (الامبريالية الجديدة)، لم تلغ -بعد- الدول القائمة، لكن القبول بفكرة ان الاشكال الدولاتية تنشأ حول التمرکز المكاني لرأس المال، يعني الإقرار بميل عميق للدول الراهنة نحو التجمع او التعاون الاقليمي.

تکمن أهمية أطروحات كاليينيكوس في حقيقة انه تجنب منزلق الاختزالية الاقتصادية، و قدم عرضا لعلاقة جدلية بين الاقتصاد و الجيو-سياسي (اي بين رأس المال والدولة) و تجنب تناول ظواهر عابرة غير أساسية و غير مكونة للإمبريالية (بخلاف ما فعله لينين)، مع تأكيده على ان العلاقات بين الدول في ظل الرأسمالية هي، بالتعريف، علاقات تناحرية لأنها شكل من اشكال العلاقة التنافسية في الرأسمالية وهي المكون الاساسي لنمط الانتاج الرأسمالي. و هو بذلك يلغي ترسيمة المراحل التي طرحها لينين، فان ما كان مؤسسا للإمبريالية ليس بروز رأس المال المالي، بل التفاعل بين المنافسة الاقتصادية والمنافسة الجيو-سياسية، و بذلك لا تكون الامبريالية "مرحلة عليا" للرأسمالية.

الإمبريالية : بين الماضي والحاضر

يقدم كالينيكوس في كتابه عرضاً لثلاثة أطوار للإمبريالية:

الحقبة الاولى تبدأ في عام 1870 و هي مرحلة نشوء اقتصاد رأسمالي عالمي يرتفع فيه التنافس الجيو-سياسي بين الدول الأوروبية بدنيامية النظام الرأسمالي نفسه القائم على المنافسة، و تمتد هذه الحقبة لغاية 1945 و نهاية الحرب العالمية الثانية، وتميزت هذه الحقبة بالتعددية (القطبية) الاقتصادية و العسكرية والسياسية مع نمو واضح للنزعة العسكرية. كما تميزت هذه الحقبة بالتدخل المباشر للدولة في الاقتصاد.

الحقبة الثانية هي مرحلة ما عرف بالحرب الباردة، و تميزت بثنائية قطبية عسكرية-سياسية (كتلة غربية في مواجهة كتلة ستالينية)، مع تواجد تعددية قطبية اقتصادية و هو ما أدى الى نوع من التفارق النسبي بين المنافسة الاقتصادية و بين المنافسة الجيو-سياسية، واهتمام متناقص تدريجياً من القوى الإمبريالية بالعالم الثالث، و ما رافقه من سياسة نزع الاستعمار و التركيز المتزايد و الهائل لتدفق رؤوس الأموال في المراكز الإمبريالية الثلاثة و هي أمريكا الشمالية و أوروبا و شرق آسيا، و قد ساهم هذا الوضع بنشوء قوى إمبريالية أدنى عبرت عنها قوى إقليمية مصنعة صغرى.

الحقبة الثالثة تبدأ مع انهيار الاتحاد السوفياتي و الدول الستالينية الأخرى و تتميز بانتهاء الثنائية القطبية السياسية مع استمرار التناحرات الجيو-سياسية، دون أن يعني ذلك بالضرورة أن تأخذ هذه التناحرات طابع حرب مكشوفة.

لقد أدى زوال الاتحاد السوفياتي، و معه التوازن النسبي المفروض على العالم المستقطب حول القوتين الأعظم، إلى تنافس أكبر بين الدول. ودفع سيادة النظام الرأسمالي عالمياً إلى ضخ مئات الملايين من الناس إلى سوق العمل والاستغلال الرأسمالي، و مما ساهم في زيادة الاستغلال الرأسمالي

عدد من العوامل الجديدة مثل ازالة الحواجز الجمركية و ادخال تقنيات جديدة للإنتاج و الاتصالات بمقدورها ان تؤثر ماديا على التكوين العضوي لرأس المال نفسه. ودخل إلى سوق العمل المأجور ملايين البشر و لأول مرة في تاريخ البشرية، مما يضخم ويؤثر على تكوين الطبقة العاملة في كل مكان في العالم و بشكل مباشر.

و كما قال غرينسبان رئيس صندوق الاحتياط الفدرالي الامريكي (جريدة وول ستريت 4 نوفمبر/ت2 2005) "ان ضخ أكثر من 100 مليون عامل مدرب من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، و غالبية الـ 750 مليون عامل التي تشكلها قوة العمل في الصين والعمال في الهند، سوف تضاعف تقريبا قوة العمل... على صعيد العالم".

لكن روسيا ماتزال قوة كبرى في العالم، و تبرز أوروبا والصين كمنافسين للقوة الامريكية. واذا كانت ثروة الاتحاد السوفياتي، خلال الحرب الباردة، تعادل نصف ثروة الولايات المتحدة، لكن الصين اليوم تملك الامكانية لتوفير ثروة وطنية تتجاوز مرتين ونصف ثروة الولايات المتحدة. فالصين تملك القدرة على التحول الى بلد اقوى من الولايات المتحدة على المدى القصير.

و يحدد هارفي "ان رأسمالية الولايات المتحدة هي اليوم اضعف بكثير مما كانت عليه في الاربعينات. و عدم استقرار اقتصادها يكمن في التدهور السريع لميزان المدفوعات فيها". وقد يكون احد مظاهر هذا الضعف هو تخفيض قيمة الدولار، الذي يمكن ان يتعرض الى تدهور منفلت. و يشير هارفي الى "ان اي بلد اخر غير الولايات المتحدة يعاني من عجز مثل الذي تعانيه الولايات المتحدة، لكان تعرض لنظام تقشف قاسي و اعادة هيكلة لاقتصاده من قبل صندوق النقد الدولي. لكن صندوق النقد الدولي هو تابع للولايات المتحدة".

من الواضح ان الطبقة الحاكمة للولايات المتحدة واعية تماما بضعفها الاقتصادي على المدى البعيد، لكنها تستند و بكل غطرسة على قوتها العسكرية لضرب اي بلد يجرأ على اعتراض سياساتها. و يؤكد اغلب المفكرين الماركسيين ان العنف المنظم من الدولة ما يزال الصفة المركزية للرأسمالية. و يستند هارفي على اعمال روزا لوكسمبورغ في شرح ان هنالك سياقاً للتراكم الرأسمالي "الأول يعمل من خلال الاستغلال الواقع على العمل و هو سياق اقتصادي و واضح. و السياق الآخر يسود في السياسة الكولونيالية، و يعتمد بشكل فاضح على القوة العارية"، و يؤكد هارفي أن مفهوم لوكسمبورغ حول "المرحلة الاصلية الاولى لرأس المال" المرافق لمرحلة الاستعمار أو مفهوم ماركس حول "التراكم البدائي لرأس المال" ليسا شيئين من الماضي فقط. بل ان صفات العنف الشرس و الضاري المرافق للتراكم الرأسمالي مع ميلاد الرأسمالية ما تزال ماثلة أمامنا اليوم. و يطلق هارفي على هذه الدينامية مصطلح "التراكم من خلال نزع الملكية"، وهي سمات كان قد حددها ماركس باعتبارها جوهرية في التراكم البدائي لرأس المال مثل تهجير الفلاحين وبلترة الآخرين (تحولهم لبروليتاريا) و ابتلاع صغار رجال الاعمال من قبل الاكبر، و النقل الاكراهي للبضائع داخل منطقة السوق، وهي سمات ما تزال سارية في رأسمالية اليوم. مما يعني ان سياسة النهب التي جعلت من التراكم الرأسمالي الأولي ممكناً ما تزال في قلب السياسات الامبريالية المعاصرة.

لكن نتائج اطروحات هارفي تأتي مناقضة الى حد ما لمقدماتها، اذ يرى هارفي ان القوى الاساسية في مقاومة النظام الرأسمالي العالمي ليست الطبقة العاملة، وان اشكال التنظيم للطبقة العاملة اصبحت اليوم عتيقة، و هو يدعو الى الالتفات و الاهتمام بالنضالات ضد تدمير السكن و تخريب البيئة او طرد السكان من اراضيهم، باعتبارها نضالات مركزية ضمن المجتمع المدني.

بالرغم من اهمية النضالات المذكورة، لا يقيم هارفي الدليل على ان اطروحته بان المضاربة المالية و الخصخصة -أي ما يسميه التراكم من خلال نزع الملكية- هي اكثر مركزية واهمية للرأسمالية من استغلال قوة العمل في المصانع والورشات، فالرأسمالية ما تزال اساسا تعتمد على الانتاج وتداول السلع، وفي حين تساهم العديد من النضالات المذكورة في مواجهة الرأسمالية، لكن الطبقة العاملة المتزايدة قوتها عالميا هي التي تحتل الموقع الرئيسي في تحدي النظام الرأسمالي في مواقع الانتاج التي تبقى القلب النابض للوحش الرأسمالي.

معاداة الإمبريالية، معاداة الرأسمالية

تحتوي الماركسية على و جهتي نظر حول الإمبريالية، الأولى واسعة الانتشار ترى ان الامبريالية تعني هيمنة الدول الاقوى على الدول الاضعف، وهذا قد ينطبق على اليونان القديمة او امريكا الحديثة بلا تمييز. و وجهة النظر الثانية -وهي التي نعتمدها- تقدم تعريفاً أضيق، يضع الامبريالية في سياق التطور العام للنظام الرأسمالي، و بالتحديد مع بروز الرأسمالية الاحتكارية مع مطلع القرن العشرين، كما أنها لا تعرف الإمبريالية كسياسة لحكومة معينة بل باعتبارها مرحلة او طوراً (ليست عليا) في تطور الرأسمالية نفسها. وهو تطور متفاوت، نشأ فيه دول متطورة غنية و قوية واخرى نامية (متخلفة) سجيئة (او مدفوعة نحو) التخلف.

معاداة الامبريالية الجذرية تتطلب معاداة الرأسمالية، فالسياسات الامبريالية ليست صفة لأفراد حاكمين دون غيرهم، كما حصل في بعض الكتابات التي وجدت في بوش و جماعته نزوعاً إمبريالياً لم يعد قائماً مع استلام اوباما لرئاسة الولايات المتحدة، يشير في هذا الخصوص الكاتب جون بيلامي فوستر في اطروحته "عصر الامبريالية الجديد" (في

الامبريالية الان، مانثلي ريفيو، اب/اغسطس 2003): "من السهل جدا النظر الى الامبريالية كمنتج طفيلي لمجموعات و افراد ذات نفوذ خطفت السياسة الخارجية للبلد في خدمة مصالحها الخاصة الضيقة "لكن الامبريالية ليست سياسة"، انها واقع نظامي (هيكلي) يبرز حقيقة طبيعة التطور الرأسمالي، الامبريالية هي مركز الاحتكار في الرأسمالية".

لا يعني هذا انه يمكن اختزال افعال الدول الى دوافع اقتصادية فحسب، مثلما فعل الكاتب الامريكي مايك ديفيس عندما اطلق على ادارة بوش لقب "اللجنة التنفيذية لمعهد النفط الامريكي"، فالاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط يمكن النظر اليها "كاستراتيجية شاملة لحيازة النفط" ولكن ليس ذلك فقط. فالولايات المتحدة لم تخض الحرب على افغانستان وتحتلها فقط لتأمين احتياطات النفط و الغاز في اسيا الوسطى، و لم تغزو العراق و تحتله فقط لوضع اليد على احتياطات النفط، بل انها بالأحرى شنت هذه الحروب لأسباب جيو سياسية لإعادة تأكيد هيمنتها العالمية عقب أحداث 11 سبتمبر.

لكن و مهما كانت عليه القوة الامبريالية الامريكية اليوم، علينا ان لا ننسى ما كتبه اريك هوبسبوم "الشئ الوحيد الذي نعلم انه صحيح بالمطلق هو انها (الإمبراطورية الأمريكية) ستكون ظاهرة عابرة تاريخيا كما كانت عليه كل الامبراطوريات قبلها".

فالعصر الجديد للإمبريالية هو أيضا عصر المقاومة والتمرد والانتفاضة لجماهير المأجورين و الكادحين و المضطهدين و المهمشين.

3 يناير/ك 2011

وحرب امبريالية ايدولوجية أيضا

"يمكن ان نصفهم بالهمج، وفقاً لقواعد العقل وليس بالمقارنة معنا، لاننا نتفوق عليهم في كل انواع الهمجيات"

الاديب الفرنسي مونتين

اعلن الرئيس الامريكي، وبالكاد بعد وهلة قصيرة من الاخفاق العسكري الصهيوني في مواجهة المقاومة اللبنانية، شن "هجوم ايدولوجي تتجاوز ابعاده النزاع العسكري" واصفا اعداء الولايات المتحدة اليوم بانهم "خلفاء الفاشية والنازية والشيوعية ومختلف القوى الشمولية التي شهدناها في القرن العشرين". واكد ان "الحرب على الارهاب... ستكون صعبة وطويلة". واعلن رئيس الدولة الامبريالية الاقوى في العالم في خطاب اخر لاحق له في بداية شهر ايلول - سبتمبر "حربه ضد الفاشية الاسلامية" وساوى بين "التطرف الشيعي والتطرف السني".

انها اعلان حرب عسكرية وايدولوجية شاملة وطويلة-للقرن الحادي والعشرين- ضد كل من يمكن ان تعتبرهم القوى الامبريالية اعداء لها. واصبح الصاق صفة شنيعة عليهم سهل بفضل "كاتالوج الاوصاف والاتهامات" الجاهز الذي يردده الرئيس الامريكي على شاكلة "ارهابي، مؤيد للارهاب، فاشي، فاشي اسلامي، طاغية، متطرف سني، متطرف شيعي، شمولي...الخ".

ايدولوجيا الخطر الدائم

ويذكر هذا الهجوم الايدولوجي الامبريالي بسابقه الذي بررت من خلاله الادارات الامريكية السابقة وحلفائها سياسات الهيمنة في حقبة ما سمي بالحرب "الباردة". والذي استند على مفهوم مسطح وهو ان " الشيوعية والفاشية تؤامان".

واذا كان معروفا ان "نظرية" الهجوم الايدولوجي الامبريالي في حقبة الحرب الباردة غرفت من المفاهيم الاساسية التي طرحها المفكر السياسي اليميني النمساوي كارل بوبر الذي لمع اسمه بعد الحرب العالمية الثانية. وتركزت اطروحاته اليمينية الاساسية على ان الشيوعية والفاشية متشابهتان لانهما تعبيران عن ما اسماه بمجتمعات "مغلقة" تحكمها ايدولوجيات سياسية "شمولية". بينما تمثل الديمقراطيات الغربية لدى بوبر - نقيض لهما وهي مجتمعات "منفتحة". واصبحت هذه الايدولوجيا سلاحا ذو حدين، الاول موجها للخارج، والثاني للداخل. واصبح سهلا توصيف أي دولة او نظام ما (في الخارج) او حزب او نقابة (في الداخل) باعتبارها شمولية او شيوعية اوفاشية لكي تصبح "عدواً للحرية" يصبح مشروعاً فعل أي شئ من اجل سحقها وتدميرها. لقد بررت هذه الايدولوجيا حروبا امبريالية مدمرة على مدى عقود من الزمن، واستمرارها، مع بعض التعديل، لا يبشرسوى باستمرار سياسات الحروب والهيمنة الامبريالية في العالم.

في الخمسينات، اعلن العديد من المسؤولين في الادارة الامريكية وعلى رأسهم الرئيس ترومان والجنرالين ماكارتھر وريدجوي ان بلادهم هي "في حرب ضد الشيوعية"، وعلى الصعيد الداخلي شنت حرب اخرى، هي تلك التي سميت بالمكارثية لملاحقة "العدو الداخلي" من المثقفين المعارضين واتهامهم بالمشاركة في "مؤامرة شيوعية".

مسعى الحكومات الامبريالية لخلق "خطر ماحق وشيك" وجو من عدم الامان لدى الرأي العام في بلدانها يلبي حاجتها في تحقيق هدفين اساسيين لها، الاول هو تبرير التدخلات العسكرية ومشاريع الحروب والهيمنة. والثاني هو تنمية وتعزيز المجمع الصناعي - العسكري من جهة، وتمرير اجراءات اجتماعية وسياسية غير شعبية، من جهة اخرى.

وفي نفس الاطار، قامت ادارة ريغان في الثمانينات بتنفيذ سياسات ليبرالية متوحشة مثل خفض الضرائب على الثروات الكبيرة وتقليص المكتسبات الاجتماعية و"دولة الرفاه" مبررة ذلك بخطاب يحذر من "التحديات الخطيرة" المباشرة التي يتعرض لها الامن القومي للولايات المتحدة، فماذا كانت هذه التحديات التي دفعت الادارة الامريكية الى فرض حالة الطوارئ عام 1985؟

انها نيكاراغوا، البلد الصغير والبعيد عن الحدود الامريكية وبجيشها الصغير الذي لا يتجاوز 34 الف جندي، كانت احد اهم هذه التحديات الخارجية، من وجهة نظر الادارة الامريكية. و "بحرب استباقية" قامت الولايات المتحدة عام 1983 بغزو بلد يشكل بالنسبة لادارتها خطرا محدقا لها(كذا) وهي جزيرة غرناطة التي لا يتجاوز عدد سكانها 85 الف نسمة؟ وقامت بقصف وخطف رئيس بنما نورييغا في عام 1989.

وعلى نفس الشاكلة، رتبت الادارة الامريكية، بعد احداث 11 ايلول /سبتمبر 2001 دخولها في حرب جديدة عالمية.

اسمتها "حرب بلا نهاية ضد الارهاب"، ولكن الخطر هذه المرة، حسب الخطاب الامبريالي، اخطر واكبر. فالرئيس الامريكي بوش الابن يتحدث في خطاب له في كانون ثاني/يناير 2002 عن خطر متعدد الاشكال وخفي، فيقول " هنالك مئات القتلة الخطيرين، المدربين على وسائل الاغتيال، والمدعومين من انظمة مارقة، مندسين في كل مكان في العالم، وهم فعلا

قنابل موقوتة جاهزة للانفجار دون تحذير.. ان مقدار الحقد في قلوبهم لا يضاهيه سوى جنون الدمار الذي يريدون القيام به".

مرة اخرى يتم استغلال القلق الذي انتجته احداث الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر لدى السكان، مثلما فعل ريغان مع تلويحه بخطر الساندينين في نيكاراغوا، من اجل تبرير وتمرير سياسات لا اجتماعية وانفاق عسكري مذهل، وقوانين قاتلة للحريات مثل قانون "باتريوت اکت" وامثاله في الدول الاوربية الاخرى.

وتلعب وسائل الاعلام الرأسمالية الكبرى المرتبطة عضويا بالمجمع الصناعي-العسكري مثل جنرال الكتريك في الولايات المتحدة او لاغاردير و داسو في فرنسا، دورا هاما في تسويق خطاب النخب الحاكمة. وكما يصفها نعوم تشومسكي فان " وسائل الاعلام المحلية تتوجه الى "النخب" السائدة وتضع نفسها في خدمتها... وتفسيرها الاعلامي للعالم يعكس مصالح واهتمامات البائعين والشارين والمؤسسات الخاصة والحكومية التي تسيطر عليها" وبالاخص فانها تخضع لرؤوس الاموال التي تديرها.

ان وسائل الاعلام في الولايات المتحدة واوروبا من خلال المعلومات والمعلومات المضادة تنشر وتنتج بشكل متواصل ومتعدد الاشكال رؤى لعالم ملئ بالاحطار والتهديدات، وتنصب استطلاعات الرأي وكأنها تعبير عن اجماع للسكان.

استراتيجية اعادة تشكيل المنطقة الديمقراطية والحرب

اعطت استراتيجية الادارة الامريكية وحلفائها "بالحرب على الارهاب" التي تتضمن اقامة الشرق الاوسط الكبير -او الجديد- تأكيداً للدور الاساسي للدولة الصهيونية في تنفيذ هذا المشروع في المنطقة. وتنطحت ادارة المحافظين الجدد باعطاء نفسها والدولة الصهيونية الحق باعادة هيكلة المنطقة وفق مصالحهما، واحتكار استخدام القوة لازالة اية عوائق كائنا ما كانت في مواجهة هذا المشروع.

وقد واجهت هذه الاستراتيجية مقاومة شعبية صلبة. الاولى كانت في الصفعة التي تلقتها مع انتخاب حماس في فلسطين، والثانية -والاهم- مع المقاومة الشعبية اللبنانية الباسلة في مواجهة العدوان الامبريالي -الصهيوني ودحره. وهي المرة الاولى في تاريخ الدولة الصهيونية التي تتساقط فيها اعمدة اساسية من استراتيجيتها في مواجهة الدول العربية، أي تهافت مبدأ "الجدار الفولاذي" الذي تتبناه النخبة الحاكمة الاسرائيلية، وهو المبدأ الذي طرحه في العشرينات زيف جابوتنسكي احد اعلى الصهاينة عنصرية والذي يقوم على ضرورة استخدام اقصى انواع العنف والقوة في مواجهة أي نهوض عربي. وهو الذي يعلن ان الدولة الصهيونية في فلسطين "هي قلعة لاوروبا في مواجهة اسيا، والخندق الامامي للحضارة في مواجهة الهمجية".

ولكننا لن نتناول في مقالتنا هذه الجانب العسكري لاستراتيجية اعادة تشكيل المنطقة من خلال التواجد الامبريالي العسكري المباشر الذي بدأ بغزو افغانستان ومن ثم العراق وصولاً الى محاولة سحق حكومة حماس المنتخبة "ديمقراطياً" والعقوبات والتهديدات على ايران وسوريا، واخيراً القرار 1701 الذي يسمح بتواجد القوات العسكرية للدول الامبريالية المعنية في لبنان، وان كان تحت الخوذات الزرقاء.

بل سنعرض باختصار تطور الآراء والدراسات الاجتماعية حول اليات ديمقراطية البلدان العربية، ولا سيما تلك المؤثرة في سياسات الحكومات الغربية والتي تندرج في تحقيق استراتيجيتها في منطقتنا.

مما لا ريب فيه ان مفهوم "الديمقراطية" تعرض الى الكثير من التحول في تعريفه، خلال القرن العشرين. في البدء كان ينظر اليه باعتباره نمطاً للحكم نادر- منحصر تقريباً في الدول الغربية-، وتفاوتت قدرته على الحياة حسب واقع كل دولة.

ليصبح اليوم، حسب الايديولوجيا السائدة عالمياً، هو الشكل السياسي الشامل والصالح عالمياً وفي كل البلدان. والبلدان العربية هي من اقل المناطق تأثراً بموجة الديمقراطية واكثرها تسلطاً.

والحال، فان البحوث والدراسات حول الديمقراطية في العالم العربي، عانت منذ الخمسينات من نزعتها الاوربية الغازية، والتي تجعل من الديمقراطية (الغربية) المآل الطبيعي لكل تطور سياسي. وعانت ايضاً من عوج في تقييمها للسيرورات السياسية لبلدان المنطقة، حيث انها اخضعتها الى مقياس جامد هو مدى توافقها مع خط بياني مثالي، هو الانموذج الاوربي (والامريكي). هذا التصور المسبق والجاهز يجعل سلفاً- من كل تطور سياسي لبلدان المنطقة فشلاً او انحرافاً مقارنة بالمسار التاريخي "الطبيعي" الذي سارت عليه الدول الاوربية. وهذا ما دمج الدراسات والبحوث بافة تركيزها على ما "ينقص" وعلى ما لم "يتحقق" وعلى ما لم "ينجز"، وباختصار انها ركزت على البحث عن العناصر المفقودة في هذه السيرورات السياسية مقارنة بالانموذج الاوربي. وغاب عن هذه البحوث دراسة كيفية وصول البلدان العربية الى هذا الحال، لتتخسر في دراسة لماذا لم تصل الى حال آخر (هو النموذج الاوربي).

فقد راجت في فترة الخمسينات، أي في مرحلة اطاحة حكومات ما بعد الاستقلال لصالح انظمة شعبية - قومية وتسلطية، مقولة اساسية دارت

حولها الدراسات المعنية بالبلدان العربية، وهي مقولة "أهمية المستلزمات المسبقة لاحتلال الديمقراطية". وقد لاقت هذه المقولة رواجاً بعد أن نشر المؤرخ الاقتصادي شارل عيساوي مقالاً بعنوان "الأسس الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط"، وتناولت هذه المقالة قضية أساسية وهي "تحديد العلاقة بين الرأسمالية والتنمية والديمقراطية". وقد أشار عيساوي في مقالته هذه إلى "غياب الديمقراطية في الشرق الأوسط بعد مرحلة نزع الاستعمار" وقدم تفسيره لغيابها بأن "الأسس الاقتصادية والاجتماعية لا تتوفر بعد"، وتوصل إلى ضرورة توفر مستلزمات مسبقة لتحقيق الديمقراطية، انطلاقاً من تجارب الديمقراطية الأوروبية ومثيلاتها، وحدد هذه المستلزمات المسبقة كالتالي: "حد معين-معقول- من الأرض والسكان، ومستوى معقول من التطور الاقتصادي، وتوزيع للثروة، وتصنيع، وتجانس في اللغة والدين، ومستوى معقول من التعليم، مع توفر تقاليد للتعاونيات والجمعيات". انتقلت هذه المقولة الرائجة حينئذ في الدراسات الاجتماعية الأوروبية لتتبلور في نظرية ضرورة قيام "الطبقة الوسطى الجديدة" كشرط للديمقراطية، وخاصة في كتابات مانفرد هالبرن، والتي تقول بأن التحديث الاقتصادي للمنطقة بدأ يخلق الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي بإمكانها أن تؤهل للانتقال الديمقراطي للبلدان العربية. والفكرة الأساسية التي استندت عليها هذه النظرية هي أن التعقيد الاجتماعي والاقتصادي المتزايد (خصوصاً بفضل التصنيع والتمايز الطبقي) يتطلب أشكالاً سياسية للحكم أكثر تعقيداً هي اللعبة الديمقراطية، وقد شاعت هذه الفكرة في كل النظريات والدراسات المعنية بالمنطقة.

وإذا كانت نظرية التحديث هذه بـ"مستلزماتها المسبقة" للديمقراطية (الاقتصادية والاجتماعية) قد عانت من مركزيتها الأوروبية ومسارها المستقيم وبحثها السديمي عن "طبقة وسطى جديدة"، إلا أنها تعايشت مع نظريات أخرى لا تستند على هذه المستلزمات المسبقة بل استندت على تناول عنصري يقول بأن عدم تحقق الديمقراطية في بلدان المنطقة إنما هو نابع

عن تمايز في الهويات الاساسية والثقافية، ورأت بعضها في ان احد هذه التمايزات يكمن في "عدم قدرة العرب على اخضاع ميولهم الانانية لصالح هدف مشترك"، ونجد في اطروحات هانتنغتون وغيره من دعاة "صراع الحضارات" الاثار العميقة لهذه الاطروحات العنصرية. مثلما نشهدها ايضا في خطاب الادارة الامريكية والمحافظين الجدد.

3

من الديمقراطية الى اشكال هجينة من الاستبداد/الديمقراطية

لكن دراسات مراكز البحوث الغربية استعادت نشاطها في اواخر الثمانينات وبشكل اكبر في التسعينات بترافق مع ما اطلقت عليه مصطلح "الموجة الثالثة للديمقراطية"، أي انهيار دول اوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي واندحار الدكتاتوريات في العديد من بلدان امريكا اللاتينية..

وهذه المرة لم تعد "المستلزمات المسبقة" الضرورية للديمقراطية ولا سيما مفهوم الطبقي الوسطى الملازم لها في القلب من نظريات الانتقال الديمقراطي، بل اكتشفت، هذه المراكز، حامل جديد للانتقال الديمقراطي – تجلت اهميته العملية في نضالات المجتمعات السابقة الذكر- هو مصطلح "المجتمع المدني" الكلي القدرة، ليحل مكان الطبقة الوسطى في المنطقة العربية باعتباره "الحامل لامكانيات التغيير الديمقراطي في المنطقة".

وقد شهدت المجتمعات العربية منذ النصف الثاني للتسعينات اهتمام غربي ملحوظ (حكومي وغير حكومي) تجاه المنظمات غير الحكومية اليافة، وخاصة منظمات حقوق الانسان. وبالتالي طرحت الحكومات الاوربية استراتيجية واسعة تجاه بلدان المنطقة عبرت عنها اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية، و برامج كاملة امريكية - اوروبية لتمويل هيئات

"المجتمع المدني" في بلدان المنطقة وخاصة منظمات حقوق الانسان، وقد ادت سياسات التمويل هذه- علاوة على التضيق المتشدد للأنظمة العربية على نشاطات هذه المنظمات، على ارضية ازمة اجتماعية واسعة للمجتمعات العربية تميزت بتآكل متواصل للشرائح الوسطى - الى نتائج كارثية، منها ان هذه المنظمات غيرالحكومية قد فقدت "كفاحيتها"، والمصطلح المرافق لتبرير هذا التحول، لدى القائمين عليها، هو التحول الى "المأسسة". واصبحت نشاطاتها - وبغض النظر عن النوايا الطيبة لبعض القائمين على عدد منها- في عزلة اكبر عن مشاكل مجتمعاتها وهمومها بسبب ارتباطها التمويلي باهتمامات وبرامج تحددتها هيئات اجنبية، وتحولت الى تجميع لعدد من "الموظفين" برواتب تأتي من خارج البلدان لتتحول الى شريحة "وسطى" من نمط جديد (شبه كمبرادوري) يرتهن انبعاثها وبقائها المادي، بكل معنى الكلمة، بالدعم الخارجي، وبانفصال كامل عن الدورة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها. وهذا ما ادى - الا في بعض الحالات الاستثنائية- الى فقدان هيئات "المجتمع المدني" ولا سيما منظمات حقوق الانسان، التي دخلت في متاهة التمويل الخارجي، لدورها كعامل مؤثر في الانتقال الديمقراطي في بلدانها، وان كانت ماتزال تبقى مركز جذب للعيش والارتزاق والتوظيف لضحايا الازمة الاقتصادية -الاجتماعية لاعداد قليلة من الشرائح الوسطى. ونظرة سريعة على دورها وحالها في مصر والمغرب والاردن و.. كاف لتأكيد مدى الانهيار والتهافت الذي وصلت اليه. في الوقت ذاته تنهض في المنطقة حركات اجتماعية جديدة اثبتت فعاليتها وانغراسها في النضالات الديمقراطية في بلدان كمصر والمغرب (مثل حركات التغيير الديمقراطي في مصر كفاية وغيرها وحركات العاطلين عن العمل في المغرب).

وفي حين كان دور هيئات "المجتمع المدني" المستقلة في بلدان امريكا اللاتينية واوربا الشرقية وجنوب شرق اسيا اصيلا في التحولات والنضالات الديمقراطية، فان سياسات خلقها ودعمها وتمويلها اوربيا وامريكا في بلدان

منطقتنا -إضافة الى عوامل داخلية أخرى- اثبتت ليس فقط فشلها بل، وبشكل
اخص، ضررها العميق على النضال الديمقراطي الجذري، وسارعت في
عملية انحطاطها.

ويشير ستيفن هيدمان (رئيس مجلس دراسات العلوم الاجتماعية في
نيويورك) الى ان نهاية الثمانينات شهدت تزامنا انبعثت ظاهرتين في الوقت
نفسه. الاولى، هي انفتاح افاق للدمقرطة، من جهة. مع تزايد لنفوذ الحركات
الاسلامية في مصر والجزائر والاردن وغيرهما من بلدان المنطقة، من
جهة أخرى. وقد ساهمت هذه السيرورة في اعادة احياء اطروحات
التميزات الثقافية وصراع الحضارات والقول بعدم قابلية الاسلام على
التأقلم مع الديمقراطية. وجرت هذه الدراسات في ظل ظرف دولي يتميز
بفرض الولايات المتحدة نفسها باعتبارها القوة الاعظم (حرب الخليج الاولى
وما تلاها) وازدهار اطروحات غربية مناهضة للعرب والمسلمين مع
سياسات امبريالية عسكرية عدوانية في المنطقة والعالم.

في المقابل، استغلت حكومات المنطقة منذ التسعينات، النجاح الانتخابي
النسبي للاسلاميين من اجل تبرير تراجعها عن نوع ما من " الانفتاح
الديمقراطي" دون ان تتخلى في الوقت نفسه عن متابعتها لسياسة اللبرلة
الاقتصادية او ما تسميه "الاصلاح الاقتصادي". ولمباركة هذه السياسات،
قدمت الولايات المتحدة والمؤسسات المالية العالمية دعماً لهذه الانظمة،
مثل الجزائر والاردن وتونس ومصر و... الخ.

ويقول خطاب الانظمة العربية -وهي نقطة الاجماع شبه الوحيدة بينها
كافة، ومن بينها سوريا- بان الازمة الاقتصادية هي العائق الحقيقي امام
الانفتاح السياسي، لان الازمة الاقتصادية تساهم في زيادة اصوات
الاسلاميين، الذين -وفق رأي الحكومات- لا يمكن الركون الى صدقية
التزامهم بالديمقراطية، بل ان هدفهم هو الوصول للسلطة. وبذلك ترى
الحكومات العربية ان القيام باصلاحين، اقتصادي وسياسي، في الوقت نفسه

لا يخدم سوى الاسلاميين. وتستنتج الحكومات العربية ان المطلوب (و بشكل يقارب اطروحات عيساوي وليبست) هو لبرلة الاقتصاد (الاصلاح الاقتصادي اولا) وان يترك، من ثم، للسوق ان يخلق المستلزمات المسبقة الاقتصادية التي ستجعل من الممكن قيام سيرورة مستقرة للاصلاح السياسي.

وتلتقي الانظمة العربية تماما مع اهداف السياسة الامريكية في الحفاظ على استقرار الانظمة الموالية لها في المنطقة، من جهة. واستمرار استبعاد الاسلاميين عن الحقل السياسي، من جهة اخرى. مما يسمح لهذه الانظمة ان تتجنب الديمقراطية الحقيقية باسم حماية الديمقراطية من الاسلاميين. وهنا تتكشف خدعة خطاب الدعوة "للحرية والديمقراطية" في الشرق الاوسط الكبير الذي تنادي به الادارة الامريكية وحلفائها الاوربيين، و ليكشف عن حقيقة انه مجرد سلاح ايدولوجي وسياسي في استراتيجية اعادة تشكيل المنطقة وفق المصالح الامبريالية.

وهذا الامر يدفع الآن الدراسات الاجتماعية حول المنطقة الى اطروحات جديدة حول هذه الاشكال الهجينة من الاستبداد/الديمقراطية (المطرزة احيانا بالمحاصصة الطائفية، مثل العراق ولبنان) التي تلقى دعماً امريكياً-اوروبياً، وهي اشكال سياسية (واحيانا اقتصادية ايضا) تقوم على استخدام الانظمة العربية لخطاب "ديمقراطي" وقبولها ببعض الممارسات الانتخابية "المضبوطة" مع تواجد لهيئات غير حكومية (مجتمع مدني)تعمل تحت حافة الممارسة السياسية الصرفة، مع استمرار الاستبداد. انها اشكال هجينة سياسية واقتصادية. هذا الواقع يضع المعارضين الليبراليين العرب ودعاة الدور المركزي للمجتمع المدني "الموالي او الممول" في مأزق فكري وعلمي عميق، لأن الخطاب "الديمقراطي" الامريكي -الاوربي تجاه المنطقة، الذي يستندون عليه، يفتقد - بتجلياته الملموسة- لكل مصداقية، وهل العراق او مصر اوالسعودية اوالجزائر او الاردن او تونس او... نموذج مخالف ل"الديمقراطية" يمكن ان يحتذى به؟

اليسار والديمقراطية الجذرية

في مواجهة الانظمة المتهاكمة والتابعة في المنطقة العربية ومعارضات ليبرالية جوفاء وتيارات اسلامية مأزومة الافق،فاننا نرى ان اليسار الاشتراكي، هو المعني بالنضال الجماهيري من اجل الديمقراطية الجذرية في بلداننا، وهو الاكثر حزماً، لانه يستند على الطبقات الشعبية والمنتجين، وهي الغالبية الساحقة. ولان المطلوب ليس اشكال هجينة من الاستبداد او التبعية، بل هو المشاركة الشعبية الواسعة والحرية لجماهير بلادنا في تقرير مصير بلادها وحياتها، وحققها في ادارة شؤون حياتها اليومية بشكل مباشر. لذلك يقف اليسار الاشتراكي بوضوح في كل النضالات في مواجهة الاستبداد والعدوانية الامبريالية. وفي هذا الصراع من اجل الحرية والعدل والكرامة، فان الموقف من الاسلاميين يمكن ان يختزله المفكر الاشتراكي البريطاني هرمان بقوله: "لقد ارتكب اليسار خطأين في التعامل مع الاسلاميين في الماضي، الاول كان تجاهلهم كفاشيين والثاني النظر اليهم كتقدميين لا يجب توجيه النقد اليهم، ولعب هذان الخطأان معاً دوراً في مساعدة الاسلاميين على النمو على حساب اليسار في معظم بلدان الشرق الاوسط، ومن الضروري وجود رؤية اخرى ترى ان الحركة الاسلامية هي نتاجا لازمة اجتماعية عميقة مستعصية، وان نناضل لكسب الشباب الذين يؤيدونها لصالح رؤية اشتراكية ثورية مستقلة ومختلفة عنها تماماً".

في اشكالية مفهوم الدولة...-المدنية الحديثة-

"إننا لم نتوجه للناس بشكل عقائدي و بمبادئ جديدة، و كأننا نقول: هذه هي الحقيقة فاركعوا لها. بل ما فعلناه هو أننا طورنا مبادئ جديدة عن العالم تستند على مبادئ العالم نفسه"

كارل ماركس

فاقم الطور النيوليبرالي للرأسمالية في عصر العولمة، و مع ما رافقه من انهيار للاتحاد السوفيتي و الدول التي كانت تسمى اشتراكية وأفول تأثير اليسار على الصعيد العالمي، من الأزمة الفكرية لكل التيارات اليسارية بخلخلة برامجها و مرجعياتها النظرية، وتم ذلك مع ترويج لأطروحات ليبرالية و نيو ليبرالية عمت العالم، وشملت بالتأكيد منطقتنا العربية.

من بين أكثر المفاهيم التي لاقت رواجاً نجد مفهوم "الدولة المدنية الحديثة"، مفهوم موارد يستخدم ليس فقط لتحديد نقلة ديمقراطية ما فحسب بل أصبح يستخدم كأيقونة للدولة المنشودة التي يجب حشد كل الطاقات من أجل إقامتها. و لكن قراءة متأنية لكيفية تطبيقه من قبل دعاة في تحليل الوقائع و تحديد آليات العمل تؤكد عطبه وخواءه المعرفي وعدم صلاحيته في الإمساك الفعلي بالواقع و إمكانياته المتعددة أو في قدرته على المساهمة في تشكيل برامج أو آليات عمل، إن هذا المفهوم مجرد فانتازيا لفظية.

إن انجرار أطراف من اليسار إلى تبني هذا المفهوم يزيد من تشوش اليسار الفكري و يعيق أية إمكانية لإعادة بناء جدية له، و يجعل منه أسيراً للأطروحات الليبرالية و ستزيد من عزلته.

إشكالية "الدولة" في الماركسية

من اجل فهم أفضل لإشكالية الدولة، نرى من الضروري تقديم عرض مكثف للموقف الماركسي منها، قد يسمح بتحليل تعييناتها في مجتمعاتنا، وبالتالي قيام ممارسة فعلية مطابقة.

لم يكن تعريف "البيان الشيوعي" للدولة بوصفها "مجرد لجنة لإدارة المصالح المشتركة لعموم البرجوازية" سوى إشارة إلى عدد من الوظائف الأساسية للدولة. لأن أهم ما يميز ماركس هو قدرته على الفهم العميق لمقولات الاقتصاد السياسي كالقيمة و رأس المال و الريع و الدولة.. الخ وان يبرهن على أن هذه المقولات تعبر عن علاقات اجتماعية محددة تاريخيا، حيث ركز ماركس على أن "الإنتاج" يمكن فهمه بشكل اصح إذا تم النظر إليه باعتباره سيرورة اجتماعية يقوم البشر خلالها بإنتاج و إعادة إنتاج عالمهم الخاص. فالإنتاج هو ابعد ما يكون عن كونه مجرد علاقة "تقنية" تربط البشر بالطبيعة، بل هو أيضا و بشكل أساسي نشاط اجتماعي يقوم البشر من خلاله بصنع تاريخهم المحدد و مجتمعهم المحدد. فالعمال لا ينتجون بضائع (و أشياء مفيدة) فقط بل أيضا شكلاً متميزاً لمجتمع يقوم على علاقات إنتاج مستلبة، فهم بخلقهم فائض قيمة، فإن قوة عملهم تتلبس شكلاً يقومون من خلاله بإعادة إنتاج أرباب عملهم و إنتاج وسائل يتم من خلالها استمرار إخضاعهم و استغلالهم.

لذلك، من الضروري أن نفهم النظام الاجتماعي بمجمله (علاقات العائلة و الدولة والعلم والتعليم... الخ) باعتباره عناصر منتجة و يعاد إنتاجها بشكل دائم من خلال النشاط الفعلي للأفراد ضمن علاقات اجتماعية تربط فيما بينهم. فليس هذا القسم من المجتمع أو ذاك هو من يشكل المجتمع بينما يقف القسم الثاني سلبيا تماما، بل أن التاريخ الإنساني هو تاريخ نشاط كل أفراد الذين يشكلونه.

و قد ميز ماركس بين العلاقة الوثيقة التي تربط بين الطبقات الاجتماعية و الدولة في العصور الوسطى، و بين حالة الانفصال بين الدولة و المجتمع المدني في العصور الحديثة، مؤكداً أن السياسات الاشتراكية الثورية إنما تستند على فهم علمي للتاريخ، فإمكانية قيام الاشتراكية، كمجتمع يقوم فيه بشكل واع غالبية السكان بتشكيل مجتمعهم الخاص وفق خطة مقرر ديمقراطياً، إنما تعتمد على تحليل عميق للمجتمعات الرأسمالية و الطبقة الأخرى. و مع أن الثورة الاشتراكية تشكل قطيعة راديكالية مع الماضي، إلا أنها لا تضيف للتاريخ مبدءاً جديداً تماماً هو النشاط الذاتي للبشر، لأنه بدون هذا النشاط الذاتي للبشر لا يمكن فهم كل التاريخ السابق للبشرية.

انطلاقاً من هذا الفهم، فإن الشكل المعين الذي يسم العلاقات الاجتماعية هو الذي يحدد "أنماط الإنتاج" المتعددة في كل المجتمعات الطبقة ومنها المجتمع الرأسمالي. بالاستناد على نقطة الارتكاز هذه، فإن مفتاح فهم المجتمع القائم هو معرفة الشكل الذي يأخذه الصراع النشط بين الطبقات، ويصبح فهم العلاقات الاجتماعية وأنماط النشاط ما بين الطبقات أساسى في تكوين وعي مطابق لكيفية المحافظة على الوضع القائم، من جهة. أو كيفية تغييره من خلال ممارسة ثورية، من جهة أخرى. فقد نظر ماركس إلى "الطبقة" بوصفها مفهوم نظري و ليست مقولة وصفية لشريحة من البشر، و كان يقصد من خلالها سبر و كشف الوقائع الكامنة للمجتمع وليس وصف الأشياء كما تبدو. كما أكد بأن انتماء شخص ما إلى طبقة إنما يتحدد بالموقع الذي يقفه في علاقات الإنتاج، و هذا يعني النظر إلى "الطبقة" كعلاقة اجتماعية. المسألة وفق رأي الكاتب الاشتراكي اليكس كالينيكوس "ليست في ما هو العمل الذي تقوم فيه، بل في ما هو موقعك من العلاقة التنافسية مع الاستغلال الذي يشكل قلب العالم الرأسمالي".

و مع أن نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي يتميز بالمنافسة والاستغلال و بالعلاقات الاجتماعية السائدة إنما يحدد بنفسه حالة القانون و السياسات والعلم والتعليم و السياسات الاقتصادية.. الخ، إلا انه لا يفرض على "الدولة"

سياسات معينة في كل تفاصيلها، فالدولة الرأسمالية في كل مجتمع تحافظ على بعض خصوصياتها. و بالرغم من ذلك فان الرأسمالية تفرض تخوما لسياسات الدولة و لنشاط الفاعلين الاجتماعيين، مهما كانت اختلافاتهم، لا يمكن تجاوزها إلا عبر قطيعة جذرية تغير من طبيعتها.

في عصرنا حيث يسود نظام رأسمالي عالمي فان كل دول العالم رأسمالية. و هي رأسمالية مهما كان شكل سياساتها" كانت تلك طغمة عسكرية، سلطة لاهوتية، أو ديمقراطية برلمانية، أو دولة تميز عنصري، الخ. فمثلما أن رأس المال ليس شيئا ما منظوراً بل هو علاقة اجتماعية كذلك ترى الماركسية أن الفكرة الجوهرية في فهم الدولة هي أن الأخيرة عبارة عن علاقة اجتماعية، و هذا بعكس تلك الأطروحات (الستالينية والسوفييتية في أوساط اليسار) التي ترفع الدولة عن المجتمع و تنظر إليها باعتبارها خارج العلاقات الاجتماعية والسياسية، بينما الدولة هي، كما يوضح الكاتب الاشتراكي بوب جيسوب، منخرطة مركزيا في تشكيل و إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية. فالقول بان الدولة هي علاقة اجتماعية يعني أنها عرضة للتغيير و التطور، مثلها مثل أي علاقة اجتماعية أخرى، وهذا ما يتيح لنا إمكانية فهم تطورها التاريخي و أشكالها و وظائفها، ما يوفر إمكانية وضع استراتيجيات مطابقة لتغييرها.

لقد ساد أوساط اليسار لغاية السبعينات من القرن الماضي فهم ستاليني (وسوفييتي) للدولة أخرجها عن العلاقات الاجتماعية، فأصبحنا نسمع حينئذ بطريق التطور اللارأسمالي و البعض وجد في انقلابات عسكرية مثل انقلاب منغيستو هيلاماريم في اثيوبيا (1977) دولة "ثورية" الخ، ناهيك عن الادعاء بتحليل "طبقي" سخييف لرأسمالية هذه الدولة أو تلك من خلال كشف أسماء عدد من الأفراد "الرأسماليين" المؤثرين فيها، و هو تناول للدولة ما يزال مستخدماً من قبل بعض اليساريين و الليبراليين، فنقرأ بعض التحليلات التي تذكر اسم احد الأغنياء وتبرز نسيه وقرابته لأحد مسؤولي الدولة للوصول إلى دليل على أن الدولة مجرد "مزرعة" عائلية أو "فئوية" وكأن

إزاحة هذا الحاكم أو ذاك مع قريبه البرجوازي وإحلال غيرهما مكانهما سيغير من طبيعة الدولة القائمة. للأسف، إن هكذا نوع من التحليل السطحي و المبتذل للدولة شائع في أيامنا.

في مواجهة هذا النوع من فهم الدولة المتأثر بالستالينية و"ماركسية الدولة السوفيتية"، بزغ في السبعينات من القرن الماضي مفهوم "السلطة غير المشخصة" (أحد أبرز رموزها لويس ألتوسير) كرد فعل مباشر على التفكير الستاليني السائد آنذاك. لكن هذا المفهوم عن "السلطة غير المشخصة" حمل معه إشكالياته أيضاً، لأنه بالغ من استقلالية وظيفة الدولة عن العلاقات الطبقة السائدة. و لأنه أهمل أن الدولة الفعلية (القائمة) يسيطر عليها أشخاص حقيقيون (وليسوا أشباحاً) يمارسون عنفاً واسعاً في ظروف تاريخية محددة. و أغنت هذا الحوار مساهمات نيكوس بولنتزاس الذي طرح مفهوم أن الدولة "هي جهاز القمع والايديولوجيا" و شدد بولنتزاس على أن الدولة "هي عامل التماسك الاجتماعي الكلي، فالدولة بجهاز القمع و الايديولوجيا تمسك بمجمل النظام الاجتماعي ككل".

لكن تحليل بولنتزاس للجهاز الايديولوجي (في مؤلفيه السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية (1973)، و الفاشية والدكتاتورية (1974))، و أيضاً موقف رالف ميليباند المشابه له في كتاب الأخير الدولة في المجتمع الرأسمالي (1969)، انه جهاز متجانس و بلا تناقضات داخلية فيه، وهذا يتنافى مع حقيقة أن الايديولوجيا هي أفكار صيغت و يعاد صياغتها في سيرورة الصراع بين الطبقات. إلا أن تحليل كلا من ميليباند و بولنتزاس قد افتقر لمقاربة أن الصراع الطبقي المتجذر في علاقات الإنتاج الرأسمالية هو شرط منظم أو مفكك للعلاقات الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي.

يقدم بوب جيسوب في كتابه (سلطة الدولة 2008) تعريفاً للدولة بكونها "ليست سوى مركب (مجمع) مؤسساتي من بين مركبات أخرى ضمن التشكيلة الاجتماعية". ولكنه يتبنى تعريف بولنتزاس لها حين يشير إلى أن

الدولة لها سلطات خاصة لكونها ذلك المركب الذي يملك وحده "المسؤولية الكلية في الحفاظ على تلاحم التشكيلة الاجتماعية".

في المقابل يرفض جيسوب كلا من النظريتين الماركسيتين الشائعتين حالياً حول الدولة. الأولى هي "البنوية" التي تستند على منطق رأس المال، أي أنها ترى أن الدولة تساند بشكل آلي مصالح رأس المال و تقوي منطق أحادي لتراكم رأس المال و لإعادة الإنتاج الرأسمالي في كل مرحلة من مراحل تطوره. وثانياً، يرفض جيسوب في الوقت نفسه النظرية الأخرى التي يمكن أن نسميها "الطبقية-النظرية"، لأنها ترى الدولة مجرد نتيجة لميزان القوى الطبقي الراهن بشكل مجرد واختزالي، و لا تستند على أي تحليل ملموس.

يطرح جيسوب مقارنة بديلة لهما تقوم على تركيب من عناصر من البنوية مع الإقرار بأهمية نشاط و نوايا الفاعلين الاجتماعيين. فالضغوط البنوية حقيقية و لكنها ليست مطلقة، في الوقت نفسه، طالما أن الدولة ليست بنية متجانسة فإنها استراتيجياً انتقائية بمعنى تشجيعها لاستراتيجيات معينة من بين كل تلك "الباحثة عن السيطرة أو مقاومة إعادة إنتاجها أو تشكيلها".

في عصر العولمة، لم تفقد الدولة من قوتها، رغم العديد من الادعاءات بالعكس، ولكن تزايد ارتباط الدول باليات العولمة، مثل الارتباط بالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة، و أدى هذا بها إلى استبطان (أي جعله داخلياً) مصالح رأس المال الخارجي، من جهة. وإلى تشجيع و دعم مصالح رأس المال المحلي في الخارج، من جهة أخرى. في ظل الاقتصاد العابر للقوميات ما يزال إعادة الإنتاج البرجوازي متمحوراً حول الدولة-الأمة.

معضلة مفهوم "الدولة المدنية الحديثة"

يتفوق مفهوم الدولة الحديثة على غيره من المفاهيم بالإشكاليات العديدة التي يطرحها، فهو مفهوم يتلبسه غموض كثيف يجعل من محاولة الإمساك به أمراً صعباً مهما كانت أداة التحليل المستخدمة، أكانت من خلال العلوم الاجتماعية و السياسية السائدة أم كانت النظرية الماركسية نفسها، و تطبيقاته في التحليل الملموس للوقائع يتراوح من الشيء إلى نقيضه. و لعل ما يجعل ضرورياً تناول هذا المفهوم هو أن دور "الدولة" المركزي في المجتمع يقع في صميم معظم برامج القوى السياسية في منطقتنا، و لأن تبني بعض قوى اليسار له يضعف من قدرتها على الفهم و النشاط المستقل والفعال لها.

لكن الملفت للنظر هو أن تبني القوى السياسية لمفهوم "الدولة المدنية الحديثة" كمخرج لا جدال فيه من الأزمات المتعددة التي تنهش مجتمعاتنا يأخذ أشكالاً متفاوتة لديها وبمضامين مختلفة و متناقضة، ما يخلق ضبابية سياسية وفكرية أكثر مما يقدم توضيحاً لمفهوم الدولة، و ما يتبع ذلك من تشوش سياسي و برنامجي و عملي للقوى التي تطرحه نفسها.

من المتفق عليه في كتابات المثقفين العرب هو أن مفهوم الدولة المدنية الحديثة يتضمن بشكل أساسي دولة تقوم على الانتخابات "الحرّة" و على فصل السلطات الثلاث مع تعددية سياسية و حزبية. و هو ما يعني بكلمات أخرى أبسط، و أقل زخرفة و أكثر دقة إنها الديمقراطية، أو التحول الديمقراطي. وبذلك تكون سيرورة تقوم على نتائج و واقع الصراع الاجتماعي، وليست أمراً مرهوناً فقط برغبة دوائر الحكم.

و الحال، لا يمكن أن يشمل هذا المفهوم و ترسيمه أنموذجاً واحداً لأن الديمقراطية هي في الأصل عملية اجتماعية تتفاوت درجاتها و عمقها- بتراكم مكاسب على صعيد الحريات بفضل النضالات الاجتماعية- وفق شروط محددة (اجتماعية و اقتصادية و سياسية) في كل بلد و مجتمع. لإبراز هذا

الالتباس في كتابات بعض المثقفين في بلدان الشرق العربي نجد أن بعضهم يرى في الممارسة السياسية لحكومات مصر أو المغرب، مثلاً، نموذجاً متطوراً للممارسة الديمقراطية، يا حبذا لو تمتعوا بمثيلتها ! بينما يجد غالبية مثققي و مواطني هاتين البلدين أي درك من السوء على صعيدي الحريات و الحياة اليومية، تعانيه غالبية شعوبهما.

و لأن أصحاب "الدولة المدنية الحديثة" يراهنون على تغيير فوقوي و نخبوي في معاداتهم للسلطات القائمة و استبدالها، فإنهم يقومون ببساطة إما بنزع صفة "المدنية" و "الحديثة" عن الأخيرة، بينما يؤكد أي تحليل عقلاني على أن "الدولة" في أي من بلداننا الأكثر تخلفاً هي المؤسسة الأكثر "تطوراً" تقنياً. لأن الاستبدال ليس سمة لغياب التحديث- بمعناه التقني- فدولة مثل الصين نموذج على ذلك مثلها مثل غالبية بلدان منطقتنا. أو يرجون منها تلطيفاً لاستبدالها، أو الاثنين معا و هذا رائج في عديد من الكتابات.

للدعوة إلى دولة "حديثة"، يلجأ فكر دعائها في المنطقة العربية إلى ما يشبه نوع من "المكر" اللفظي و الإسقاط التاريخي القسري أكثر منه تحليلاً للواقع الفعلي و التطور التاريخي وذلك من خلال النظر للدولة القائمة باعتبارها تعود إلى الماضي و عصر غائب. وقد وفرت كتابات عبدالله العروي مصدراً هاماً في ذلك، ولاسيما مقولته حول الدولة السلطانية التي تبناها رهط من المثقفين العرب إذ يؤكد العروي أنه "منذ قرون والدولة في البلاد العربية الإسلامية سلطانية" ويتابع بالقول "أن الدولة يحكمها سلطان يقول إنه "خليفة الله" في أرضه، أي أن لا عدل في الأرض إلا تحت رايته وان "الله" أورثه الأرض ومن عليها"، إنها مقارنة لا تاريخية، مثلها مثل مقولة "الدولة المملوكية" التي يتبناها الحبيب الجنماني.

بخلاف الاستناد إلى التاريخ الإسلامي، فإن مقولة "الدولة السلطانية" تبرر لأصحابها القول بأن الدولة الحالية قامت بتفكيك المجتمع إلى "جماعات أهلية و جهوية" أي حالة ما قبل العصر الحديث، مما يشرعن لهم

تقليص - إن لم يكن إلغاء - أهمية و دور العلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمع معين في تحديد طبيعة الدولة، ما يجعل المهمة الأساسية للعمل المعارض و المثقفين، من وجهة نظرهم، تنصب في محاولة إنتاج هوية وطنية، و اختزال مفهوم "الدولة المدنية الحديثة" السابق الذكر، بما له من إشكاليات، إلى دعوة من نوع "ربما تكون السياسة الصحيحة هي تلك التي تجمع بين ليبرالية سياسية و بين تدخلية اجتماعية"، أو الدعوة إلى ما يسمى بـ"الديمقراطية التوافقية" على نمط العراق و لبنان -أي الطائفية- لأنها "تسبق الديمقراطية التمثيلية، وتولد من شروط يطبعها الانقسام المجتمعي و التباينات الاثنية و العرقية والهوية وضعف الوحدة الوطنية" وفق رضوان زيادة، ليبود مفهوم "الدولة المدنية الحديثة"، في نهاية المطاف، لدى اغلب أصحابه أنفسهم كحاوية بلا محتوى ديمقراطي محدد و واضح.

ما نريد التشديد عليه أن مفهوم "الدولة المدنية الحديثة"، عندما يتوجب تعريف تعييناته الواقعية، يتحول في كتابات دعائه إلى وعاء لاطروحات "ديمقراطية" قاصرة و اقل بكثير من كلمات المفهوم نفسه. وغالبا ما نجد هذه المفارقة واضحة في نصوص المنادين بالمفهوم أنف الذكر. و المعضلة في هذا التعويم انه يؤدي إلى تغييب التعامل مع الدينامية الديمقراطية باعتبارها علاقة اجتماعية تشكلها-أو تفككها- الصراعات الاجتماعية الفعلية، أي نضالات الجماهير من اجل الحريات العامة، بانتصاراتها و هزائمها، وليس الجمال أو التزيين اللفظي لهذا المفهوم أو ذاك.

و إننا لنؤكد مجددا أن احد شروط النجاح في إعادة بناء اليسار الاشتراكي الراديكالي و اليسار الواسع هو الحاجة الماسة إلى الوضوح الفكري و النظري و السياسي المستقل، بوقوف اليسار على أرضية مناهضة الرأسمالية و معاداة الإمبريالية مع الالتزام الدائم بالمصالح العامة لجماهير العمال و المأجورين و كافة المضطهدين و الانخراط في نضالاتها.

اب/اغسطس 2010

الموقف الماركسي من -الظاهرة- الدينية

"الدين هو صرخة الكائن المضطهد و قلب
عالم بلا قلب و روح ظروف بلا روح..."

كارل ماركس

يعود، منذ وهلة، في أوساط اليسار الراديكالي عموماً و الماركسي
خصوصاً وعلى الصعيد العالمي اهتمام و حوار حول دور الدين، أو العامل
الديني، في الصراعات الاجتماعية الداخلية أو على صعيد الصراعات
الدولية و الإقليمية، وتحديد الموقف منه.

لقد أدخلت الإدارة الأمريكية العالم منذ بدايات القرن الحادي والعشرين
في عصر أطلقت عليه مصطلح "الحرب على الإرهاب" و هو ما عني
بشكل شبه حصري حرب على كل القوى و الدول المعادية للمشاريع
الامبريالية بدءاً من أفغانستان إلى العراق و لبنان و فلسطين و غيرها من
البلدان. ولم يكن غريباً أن تترافق هذه الحرب الامبريالية المتوحشة والفعلية
مع حرب نفسية و إيديولوجية جعلت من "الإسلام" - كدين شعبي و ليس
كدين رسمي لأنظمة موالية أو عميلة للامبريالية- عدو يجب تطويعه و
إدانته وخلق شعور بالعار أو بالخوف لمجرد الانتماء له.

و ما حصل من تأثيرات لهذه السياسة الامبريالية العنيفة لم يكن إلا
تحصيل حاصل : حروب مدمرة، وكره للإسلام في الدول الغربية ليس له
مثيل في القرن العشرين، و إعلان مواقف حكومية لمنع النقاب في فرنسا و
غيرها أو ما سمي قبل عامين بمنع المظاهر الدينية في المدارس بشكل
خاص و التي لم تكن تعني إلا مظاهر الانتماء الإسلامي التقليدي في اللبس.

لقد ارتبك بعض اليسار الماركسي نفسه في تقدير الموقف من "الوعي الديني" باعتباره يمكن أن يشكل عند "المؤمنين" نوع من أنواع الهوية المركبة لكل مواطن. فقد وقف قسم من اليسار النضالي - كالعصبة الشيوعية الثورية في فرنسا - مع القانون المحرم للمظاهر الدينية الذي أصدرته حكومة يمينية. كما تعالت أصوات أخرى تعلن مدى تخلف "الإسلام" في تعامله مع المرأة، و صدحت أصوات أخرى تعلن الميل العضوي للإسلام كدين يقوم على الإكراه و العنف وبالتالي على الإرهاب و ساهمت في إشاعة ظاهرة معاداة الإسلام في الغرب أو الاسلاموفوبيا... و أخيرا أثار قرار الحزب الجديد المعادي للرأسمالية في فرنسا في ترشيح إحدى عضواته "مسلمة" و تغطي شعرها في الانتخابات الإقليمية القادمة في آذار/مارس إلى ضجة كبيرة داخل الحزب و خارجه و حركة احتجاج لقطاع من أوساطه.

هذه المواقف الملتبسة و المرتبكة لليسار الأوربي تجد شبيها لها في بلداننا، فيصدق البعض بالقول بتمائل "القوى الإسلامية" مع الفاشية و يضع مواجهتها على قائمة أوليات برامجه. و يتخذ مواقف تقوم على إدانة رجعية "القوى" الإسلامية بغض النظر عن موقفها المعادي للامبريالية.

يضاف إلى هذا اليسار العقائدي و المناهض للوعي "الديني" باعتباره "رجعيا بالمطلق" بعض الكتاب الناقدين والمعادين للدين الإسلامي أو القوى الإسلامية باسم ضرورة الانتقال إلى "الحدثة" و "التنوير" في بلادنا.

الماركسية و الدين

في الواقع، أن الفهم الماركسي لدور الدين - في كتابات ماركس و أنجلز - كما الوعي الديني نفسه في مجتمع محدد يتسمان كلاهما بطابع مزدوج.

فإذا كان شائعاً أن تعريف ماركس للدين بأنه "أفيون الشعوب" وهو تعريف يتشبث به بعض "الماركسيين" و المعادين للماركسية بنفس الوقت. لكن موقف ماركس و انجلز من الدين لا يمكن اختزاله في هذه الجملة المبتسرة من سياقها وحدها، و لا في التفسير الشائع لها.

مثلاً لم يحظ الوعي الديني و دوره في الصراعات الاجتماعية بدراسات ماركسية جدية أو جديدة، بل اجتر عدد من الماركسيين مواقفهم السياسية من الدين من التفسير (أو بالأحرى سوء التفسير) الشائع لبعض نصوص ماركس أو انجلز. و خصوصاً في كتابه "نقد فلسفة الحق لهيغل" حيث اعتبر ماركس أن نقد الدين في ألمانيا قد أنجز "وان على نقد الدين أن يتحول إلى نقد السياسة، ونقد الجنة أن يتحول إلى نقد الأرض".

تتخصر معظم كتابات ماركس حول الدين في مرحلة شبابه، و لاسيما مقاله حول "نقاشات حول حرية الصحافة والنشر" و كتابه "مساهمة في نقد فلسفة الحق لهيغل" و خاصة المدخل المنفصل عنها، و "اطروحات حول فيورباخ". كما نجد في أعماله الأخرى وخاصة رأس المال ملاحظات وتعليقات و هوامش حول الدين.

في حين أن انجلز كتب عدد من الأعمال الفكرية الأساسية حول الدين مثل "رسائل من ويبرتال" و "حرب الفلاحين في ألمانيا" و "برونو باور والمسيحية الأولى" و "كتاب الوحي" و في نهاية حياته كتابه "حول تاريخ المسيحية الأولى". إضافة إلى عدد من المراسلات والقصائد. هذا دون أن ننسى عمليتين مشتركتين بين ماركس و انجلز هما "العائلة المقدسة" و "الأيديولوجيا الألمانية".

وماركسية اليوم؟

ربما، يمكن القول أن عدد من الكتابات الماركسية الحديثة حول الحركات الدينية الحديثة و خصوصا الإسلامية، على قلتها، تشكل مساهمة جادة في الإجابة على تحديات الوقائع الجديدة و تطوير هذا الجانب الفكري و العملي للماركسية في تعاملها مع الدين و الوعي الديني، خصوصا في منطقتنا.

لقد كان لمقال المفكر الماركسي جيلبير الأشقر المعنون "11 أطروحة حول الانبعاث الراهن للسلفية الإسلامية" المنشور عام 1981 أهمية في قراءة الوقائع الجديدة لنهوض الحركات السياسية الإسلامية- التي وصفها كلها بالسلفية- في منطقتنا و محاولة تقديم تحليل ماركسي لهذه الظاهرة و الموقف منها، و إن اتسم مقاله بالارتكاز على فكرة أساسية لا لبس فيها هي أن القوى "السلفية" في إيديولوجيتها وفي برنامجها رجعيان في جوهرهما. واعتبر أن كل أمثلته تقدم الدليل على أن كل هذه الحركات السلفية هي "قوة إعانة للبرجوازية الرجعية". و عانت هذه المقالة من علة الموقف "الماركسي" التقليدي و الأوربي-المركزي باستناده على علمانية راديكالية و معاداة للدين بشكل عام. و قد طور جيلبير أشقر أطروحاته هذه و خلصها نسبيا من علتها المذكورة في مقاله "الماركسية و الدين، البارحة واليوم"، الصادر عام 2004.

لكن الدراسة الماركسية المتميزة حول الموضوع كانت لكريس هرمان المفكر الماركسي البريطاني الذي توفي نهاية العام الماضي (2009) في القاهرة، و المعنونة "النبي و البروليتاريا" الصادرة عام 1994. إذ انه لا يقوم فقط على عرض تاريخي للموقف الماركسي من الدين، بل انه يحلل الوقائع الملموسة في عدد من البلدان "الإسلامية" و الحركات الدينية السياسية والإيديولوجية فيها ويرصد تناقضاتها على ضوء الصراعات الاجتماعية من وجهة نظر ماركسية ليستخلص إلى "أن الاشتراكيين قد اخطئوا في النظر إلى الحركات الإسلامية على أنها اتوماتيكيا "رجعية" و

"فاشية" أو أنها اتوماتيكيا "معادية للامبريالية" و "تقدمية". إن الحركة الإسلامية الراديكالية، بمشروعها في إعادة تشكيل المجتمع على النموذج الذي أقامه محمد في القرن السابع في الجزيرة العربية، في الواقع هي "طوبى" نابعة من قطاع بانس من الطبقة الوسطى الجديدة. و كما في أي "طوبى برجوازية صغيرة"، فإن مؤيديها في الممارسة يواجهون الاختيار بين محاولات بطولية عبثية لفرضها في مواجهة أولئك الذين يديرون المجتمع الحالي، أو المساومة معهم، بتوفير طابع إيديولوجي زائف لاستمرار القمع و الاستغلال. و هذا هو حتما ما يؤدي إلى الانشقاقات بين الجناح الراديكالي الإرهابي من الحركة الإسلامية من جانب، و الجناح الإصلاحية من الجانب الآخر. و هذا هو أيضا ما يدفع بعض الراديكاليين إلى التحول عن استخدام السلاح في محاولة إلى تأسيس مجتمع بدون "طغاة" إلى استخدامه لفرض أشكال السلوك "الإسلامي على الأفراد". ويتوصل هرمان إلى الاستنتاج العملي التالي "سوف نجد أنفسنا في بعض القضايا في نفس الجانب مع الإسلاميين ضد الدولة و الامبريالية. كان ذلك مثلا في عدد من البلاد أثناء حرب الخليج الثانية. ويجب أن يكون صحيحا في بلاد مثل فرنسا و بريطانيا في مواجهة التمييز العنصري. و عندما يكون الإسلاميون في المعارضة، فإن شعارنا يجب أن يكون "مع الإسلاميين أحيانا/ ودائما ضد الدولة" ولكن حتى في ذلك الوقت تستمر معارضتنا للإسلاميين حول قضايا أساسية. فنحن مع الحق في نقد الدين كما أننا مع الحق في ممارسته، والاهم ذلك، نحن ضد أي إجراء يضع قطاعا منا لدولة، المستغلين في مواجهة قطاع آخر على أساس أصولهم الدينية أو العرقية. و يعني ذلك أننا كما ندافع عن الإسلاميين ضد الدولة، فإننا سوف ندافع ضد اضطهاد بعض الإسلاميين للنساء و... عندما نجد أنفسنا في نفس الجانب مع الإسلاميين، فإن جزء من مهمتنا هو الجدل الشديد معهم وتحديهم ليس فقط في موقف منظماتهم من المرأة و الأقليات و لكن أيضا المسألة الجوهرية ما إذا كان المطلوب التصديق من الأغنياء أو الإطاحة بالعلاقات الطبقية القائمة".

شكلت مقالة هرمان منعظا هاما و رؤية جديدة -وان لم تجب على كل التحديات التي طرحتها ظاهرة النهوض الإسلامي- في طريقة تحليل و تعامل اليسار الماركسي مع ظاهرة اجتماعية و سياسية جديدة هي نمو الحركات الإسلامية وتزايد نفوذها الجماهيري بشكليها الإصلاحي أو المتشدد في معظم البلدان الإسلامية. وان شكلت، في الوقت نفسه، صدمة و اعتراض لدى بعض الماركسيين الحاملين للتفسير الشائع و القديم بان الماركسية تعني حتما عداءا للدين والمتدينين فحسب.

"يسار" ديني!

و هنا تدرج مقالة الفيلسوف الماركسي ميشيل لووي -فرنسي من اصل أرجنتيني- عام 2005 بعنوان "أفيون الشعوب؟ الماركسية النقدية والدين"، لتشكّل، في سياق اهتمامه المعروف بلاهوت التحرر في أمريكا اللاتينية، خطوة هامة في إجلاء التطور التاريخي للموقف الماركسي من التدين والدين وفتح أفاق فكرية جديدة له، وقد تميزت مقالاته بطابع انطولوجي ممتع بفضل تأثيره العميق بالهغلية، و ركزت بنتائجها على ظاهرة لاهوت التحرر في أمريكا اللاتينية، متجاهلة ظاهرة هامة جدا في الصراعات الاجتماعية والدولية هي الظاهرة "الإسلامية".

وينطلق لووي من قناعة بان كلا من أتباع و معادي الماركسية يتفقان على نقطة واحدة أساسية هي "أن الجملة الشهيرة لماركس: الدين أفيون الشعوب، إنما تمثل زبدة الفهم الماركسي للظاهرة الدينية، بينما الحقيقة هي أن هذه الصيغة لم تكن حصرا أو خصوصية للماركسية".

و يسرد لووي و يؤكد باستشهادات كيف أن هذه الجملة، أو ما يشابهها، نجدها في كتابات لمفكرين آخرين غير ماركس مثل "كانت و هيدر و فيورباخ و برونو باور و آخرين كثيرين".

و يدعو لووي من اجل فهم أفضل للظاهرة الدينية إلى الاستعانة بحدس
ارنست بلوخ، لأن "ارنست بلوخ يرى كما ماركس عام 1844 أن للظاهرة
الدينية طابع مزدوج، طابع قمعي وفي نفس الوقت كمون تمردى". حيث أن
بلوخ يرى في الصيغ التمردية و الاحتجاجية للدين "احد أهم الأشكال للوعي
الطوباوي، و احد أغنى التعبيرات عن مبدأ الأمل و احد المتخيلات القوية
(لما لم يقم بعد)". بالرغم من أن ماركس و انجلز اعتقدا بان الدور التمردى
للدين قد أصبح ظاهرة من الماضي، و لم يعد له أهمية في عصر صراع
الطبقات الحديث. و في حين تبين أن توقعهما "كان صائبا لمدة قرن" إلا من
"بعض الاستثناءات الهامة وخصوصا في فرنسا، التي شهدت الاشتراكيين
المسيحيين في سنوات الثلاثينات والرهبان العمال في الأربعينات ويسار
النقابات المسيحية في الخمسينات ... الخ".

و مع أن الطابع الاحتجاجي للدين قد برز مرة أخرى منذ أواخر القرن
العشرين، إلا أن الاستنتاج العملي الوحيد لمقالة لووي اقتصر على دعوته
إلى انه "من اجل فهم ما يجري منذ ثلاثين عاما في أمريكا اللاتينية –
لاهوت التحرر و مسيحيين من اجل الاشتراكية- يجب أن نأخذ بعين
الاعتبار حدس بلوخ حول الكمون الطوباوي لبعض التقاليد الدينية". يقر
لووي بشكل "خجول" بوجود "يسار" مسيحي، و إن لم يتطرق في مقالته
للظاهرة الإسلامية فلأن ميشيل لووي، باعقادنا، لا يرى مثيلا له فيها.

أكثر من أفيون

بعد كشف الطابع المزدوج للظاهرة الدينية، والتقاط الطابع الاحتجاجي
لبعض تجلياتها في شروط تاريخية محددة، تأتي مقالة المفكر الماركسي
البريطاني جون مولينو بعنوان "أكثر من أفيون: الماركسية والدين"

المنشورة عام 2008، كاستكمال و تعميق لدراسة كريس هرمان المذكورة أعلاه.

ينطلق مولينو من مقولة أساسية لفهم "الظاهرة" الإسلامية، تنسف الادعاءات الإيديولوجية السائدة المعادية للإسلام و المسلمين، حيث يوضح بأن ما يجعل الإسلام اليوم في قلب الأحداث العالمية ليس طبيعته الاستبدادية الخاصة به وحده أو طبيعة لاهوته أو عقائده بخلاف أي دين آخر، بل أن ما يضعه في هذا الموقع اليوم هو "أولا، أن غالبية السكان التي تقطن فوق اكبر احتياطي البترول والغاز الطبيعي في العالم هي مسلمة. وثانيا، أن مقاومة هذه الشعوب للامبريالية، منذ انتصار الثورة الإيرانية عام 1979، اكتست صبغة إسلامية".

حيث انه لو كانت شعوب الشرق الأوسط بوذية لكنا وجدنا أنفسنا في مواجهة ظاهرة "البوذوفوبيا" (أي كره البوذية). و مؤكدا على أن الاسلاموفوبيا كمكون إيديولوجي للطبقة السائدة في الغرب إنما "تطورت على الصعيد الداخلي والعالمي باعتبارها مجرد غطاء إيديولوجي أساسي لتبرير الحروب الامبريالية".

ويعيد مولينو قراءة الماركسية للدين و دوره، انطلاقا من أن الوعي الديني كأى وعي آخر له أساسه المادي فليس وعي البشر هو من يحدد وجودهم، بل على العكس، فان وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم (ماركس، مدخل لمساهمة نقد الاقتصاد السياسي).

و يصر مولينو على التأكيد على الطابع المزدوج للموقف الماركسي من الدين، إذ انه "من جهة، هو موقف مادي حازم، يرفض الإيمان الديني بكل أشكاله، لأن الأفكار الدينية مثلها مثل كل الأفكار هي منتجات اجتماعية وتاريخية، أي أنتجها البشر"، ولكن على الماركسية "من جهة أخرى، أن تقدم تفسيراً مادياً للدين". فلا يكفي القول بأن الدين عموماً أو دين محدد

بشكل خاص هو مجرد أوهام تستولي على عقول الملايين من البشر، لأنه "في هذه الحالة يخطئ الموقف الماركسي في مساواته بين عقائد دينية في دول امبريالية وبين عقائد دينية لشعوب مضطهدة".

فالموقف الماركسي بحاجة إلى "تحليل الجذور الاجتماعية للدين بشكل عام و لعقائد دينية محددة... للتوصل إلى فهم الاحتياجات الإنسانية الحقيقية وللشروط الاجتماعية والنفسية والتاريخية التي تتطابق هذه العقائد معها".

و يعيد مولينو الاعتبار لنص لماركس يعتبره هام جدا و"مقلوب" للعالم كاف، و لم يحظ، برأيه، باهتمام أو انتشار جديرين به وهو مقتطف من "المدخل إلى نقد الاقتصاد السياسي لماركس"، و علينا أن نقر سلفا انه نص مكثف جدا و صعب وليس سهلا ترجمته بأمانة إلى العربية. إذ يقول ماركس إن "الدين هو بالفعل وعي ذاتي واعتبار ذاتي للإنسان لم يستعيد بعد اعتباره لذاته أو قد فقده من جديد. لكن الإنسان ليس كائننا مجردا يحيا خارج العالم. الإنسان هو عالم الإنسان -أي- الدولة والمجتمع. وهذه الدولة وهذا المجتمع ينتجان الدين الذي هو وعي "مقلوب" للعالم. لأنهما يقصد الدولة و المجتمع- مقلوبان. الدين هو نظرية عامة عن العالم، وهو موسوعته وملخصه، انه منطق في صورته الشعبية، وهو النقطة الروحية المضيفة له وهو حماسه وعقابه الأخلاقي و ملحقه الشعائري ومبدأه العام في عزاء النفس وتبريرها. إن الدين هو التحقق المذهل هو، وهر الإنسان من اللحظة التي لم يعد فيها الجوهر الإنساني يتطلب واقعا حقيقيا. لذلك فان الصراع ضد الدين هو، بشكل غير مباشر، صراع ضد عالم نكهته الروحية هي الدين".

ليس مهمة الماركسية النقاش المجرد للأفكار عموما أو الأفكار الدينية بشكل اخص إلا بالدرجة التي تعبر فيها الأخيرة عن مصالح اجتماعية فعلية. فالقراءة التاريخية للتيارات الدينية أينما كانت تظهر أنها كانت تعبيراً في كل مجتمع عن مصالح اجتماعية محددة فيه، ومن هنا أهمية ما طرحه انجلز في

"الاشتراكية الطوباوية والعلمية" (مدخل الطبعة الانجليزية لعام 1892):
"خلف كل دعوة دينية كان يوجد، وفي كل مرة، مصالح مادية ملموسة".

محاوَر الموقف الماركسي

يؤكد الاشتراكيون الماركسيون- في إطار عرضنا السابق وما اختتمه مولينو- أنهم، بخلاف ما هو شائع، يعارضون فكرة منع الدين. وهذا موقف سبق أن أعلن عنه الدين، ام 1874. وهم ليسوا فقط ضد فكرة منع الدين، بل أن الماركسيين يعتبرون أن الدين يجب أن يكون شأنًا شخصيًا في ما يخص علاقته مع الدولة. و أن تصان الحرية الدينية كاملة في ظل الرأسمالية الآن و الاشتراكية في المستقبل. وهو موقف يتوافق مع ما عبر عنه لينين عام 1905 في "الاشتراكية و الدين" حيث شدد لينين على انه "لا يجب أن يكون للدين علاقة بالدولة، و لا يجب أن يكون للهيئات الدينية صلة بالسلطة الحكومية. ومن حق كل فرد أن يكون حرا في ممارسة الدين الذي يرغب به، أو أن لا يرغب بأي دين كائنا ما كان، أي أن يكون ملحدًا، وهو حال كل اشتراكي كقاعدة عامة".

إن الوسيلة الوحيدة التي يعتقد الماركسيون بزوال الدين من خلالها هي اندثاره التدريجي كنتيجة لزوال أسبابه الاجتماعية كالاستلاب و الاستغلال والاضطهاد...الخ. و ليس أبدا من خلال استخدام وسائل المنع أو القمع.

ينطلق الماركسيون في تحديد موقفهم من الحركات أنصارها، ذات الطابع الديني، وهي عديدة و متنوعة، من تحليلهم لدورها السياسي والاجتماعي الذي يستند على القوى و المصالح الاجتماعية التي تعبر عنها. و ليس من ماهية معتقدات قادة هذه الحركات أو أنصارها، ولا من تحليل الماركسيون لعقائد ولاهوت الدين المعني.

و لهذا فان الاشتراكيين الماركسيين يرفضون فكرة المفاضلة بين هذا الدين أو ذاك بحجة أن معتقدات هذا الدين أو ذاك تجعل منه دينا أكثر تقدمية أو رجعية من الآخر. ما هو حاسم بالنسبة لهم ليس المعتقد الديني نفسه بل قاعدته الاجتماعية في ظرف اجتماعي محدد.

من يقوم بالثورات و التغيير هم العمال و الجماهير بما فيهم المتدينين، و في البلدان التي تغطي فيها المشاعر الدينية فان الحزب العمالي الاشتراكي يعلم أن الغالبية العظمى من العمال والجماهير لن تتحرر من أوهامها الدينية بفضل السجلات الفكرية أو الكتب و الكراسات، بل هي ستتحرر من أوهامها من خلال المشاركة في النضالات و التغيير ومن ثم من خلال بناء الاشتراكية.

في هكذا شروط، أي في بلدان تغطي فيها المشاعر الدينية حقا، واجب الحزب العمالي الاشتراكي أن يعمل من أجل أن لا يؤدي التمييز بين العمال المتدينين و اللامتدينين إلى عرقلة وحدة نضال الطبقة العاملة والجماهير.

وفي حال أصبح الحزب العمالي الاشتراكي حزبا جماهيريا حقا، يعمل في أوساط الطبقة العاملة والجماهير الشعبية في أماكن عملها وسكنها، فانه سيجد حتما في صفوفه شريحة من العمال التي بقيت متدينة أو شبه متدينة. إن رالحزب، هؤلاء العمال في صفوفه بسبب أوهامهم الدينية سيكون موقفا عصبويا و مثاليا. لأن الحزب، في هذه الحالة، يتعامل مع الوعي (وهنا نقصد الوعي الديني) باعتباره أعلى أهمية من الممارسة، فهو إذن موقف مثالي ولا مادي.

في الوقت ذاته، لا يعني هذا، بل و لا يجب، أن يتحول الحزب العمالي الجماهيري إلى حزب ديني، أو حزب تقوم سياساته أو إستراتيجيته أو تكتيكاته على التأثير بالاعتبارات الدينية. فالنضال العمالي والجماهيري الشعبي لهذا حزب توجهه نظرية تعبر عن المصالح المشتركة لنضال

الطبقة العاملة: هي الماركسية، من وجهة نظرنا. لكن على الحزب العمالي أن ينمي تثقيف وتعليم أعضائه المتدينين و التأثير فيهم، وليس العكس.

مع انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا و دول أوربا الشرقية تفكك و انهيار اليسار الراديكالي عموما والماركسي خصوصا على الصعيد العالمي، بيد أن نهوضا ملحوظا له بدأ منذ عام 1995، مما يستدعي طرح إستراتيجية جديدة لإعادة بنائه في بلادنا بالارتباط مع ضرورة بناء أحزاب يسارية واسعة، و هذا يتطلب منا قراءة جديدة لسياسات التحالفات تعترف أولا بتعددية وتنوع أطياف اليسار. وهذا ما يستحق دراسة خاصة له انطلاقا من واقع بلادنا.

شباط/فبراير 2010

التنوير

قراءة اشتراكية

تكاد لا تخلو أحاديث و كتابات عدد هام من المثقفين العرب، وحتى القوى السياسية المعارضة، من دعوة رانئة إلى التحديث والتنوير وضرورتهما في حياة مجتمعاتنا و مستقبلها، و ترقى هذه الدعوة إلى مستوى البرنامج السياسي لهذه الأحزاب والشخصيات. في سوريا، مثلاً، نكاد لا نجد حزباً سياسياً معارضاً ولا مثقفاً، بل وتشاركهم أطراف يسارية بذلك، إلا ويعتبر أن الأفق السياسي المطروح والأمل المنشود لحل مشاكل البلاد والناس هو "الدولة المدنية الحديثة" القائمة على أفكار التنوير، فقد أصبح هذا المفهوم الغامض حلاً سحرياً لمشكلاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية و، بالتأكيد، الثقافية أيضاً. بعبارة أو بأخرى، علاوة على فكرة التنوير التي ترافقها كضرورة تاريخية لبلادنا، فإن كتابات غالبية المثقفين والقوى السياسية في منطقتنا تطفح بمقولة "الدولة المدنية الحديثة". والحال، ثمة تساؤل يستحق الاهتمام عما يدفع بأصحاب أطروحات الدولة المدنية الحديثة والتنوير إلى الدعوة لها مجددا اليوم في القرن الحادي والعشرين، بعد عقود طويلة من بزوغ الدول الوطنية المستقلة إزاء خروج المستعمر منها وحصولها على استقلالها و بعد مضي أكثر من قرن على عصر التنوير في منطقتنا!

بالطبع، لا يمكن إغفال أن إعادة طرح أهمية التنوير من جديد وثيق الصلة بوقائع عاشها العالم و منطقتنا منذ السبعينات من القرن الماضي. وعلينا ألا ننسى أنّ أعداداً كبيرة من السكان في مجتمعاتنا تعاني بشكل متزايد من حالة الفقر و التهميش. يترافق ذلك بوجود حكومات تضيف إلى ما سبق بتقليصها لهامش الحريات ومن ثم إغلاقه هذا إن لم نتطرق لحقيقة قيامها بذلك بشكل استبدادي صرف. وبالمقابل، يتزامن ذلك مع تراجع مريع لقوى اليسار في بلداننا بل و للديمقراطيين والعلمانيين عموماً لصالح قوى سياسية ومنها جماهيرية ترفع راية الدين. نعتقد أن أطروحة التنوير والدولة المدنية الحديثة قد برزت على هذه الأرضية كحل سحري لواقع مجتمعاتنا الذي تراه النخب المعارضة مستعصياً على الفهم و التغيير و متردياً في غياهب اللاعقلانية.

أفكار التنوير

لا ضير في تذكرنا أن التنوير في الغرب قد رافق الثورة المزدوجة: الديمقراطية (البورجوازية) والثورة الصناعية معاً، أي أنه كان ظاهرة اجتماعية و ثقافية نبعت من نمو الرأسمالية نفسها و ساهمت بنفس الوقت في تعزيزها و انتشارها. وتمحورت ظاهرة التنوير هذه – التي نشأت في الغرب في القرن السابع عشر بينما في بلداننا في القرن التاسع عشر و هما تاريخاً مرتبطان باندماج المجتمعات المعنية مع نمط الإنتاج الرأسمالي- حول ثلاثة أفكار رئيسية، يحددها نيل دافدسون، هي: أولاً، فكرة أن حقل الطبيعة و المجتمع البشري هما حقلان قابلان للتفسير و الفهم من خلال العلم و بالتالي هذا يعني إمكانية التأثير عليهما و تغييرهما، الأمر الذي يعني الإقرار بسمو العقل البشري. والفكرة الثانية، تقول بأن البشر منذ ميلادهم و باعتبارهم من الجنس البشري يمتلكون حقوقاً بصفاتهم كذلك بغض النظر عن دينهم أو عرقهم، و هو ما يعرف بعالمية و شمولية الحقوق الأساسية

للإنسان. وأنا الفكرة الثالثة للتنوير فتقول بأن تاريخ البشرية له اتجاه محدد ليس معرضا للركود أو النكوص بل يتقدم، وهي فكرة التقدم.

إنها إذاً ثلاثة أفكار يروج لها التنوير: العقل و العالمية و التقدم.

تموضعت هذه الأفكار التي حملتها الرأسمالية في مرحلة نهوضها في المجتمعات الغربية من خلال ثورات عديدة قامت على أثرها ديمقراطيات تمثيلية تقوم على فصل الدين عن الدولة و نظام انتخابي يقوم على الاقتراع السري العام و المباشر، مع خصوصيات في كل مجتمع وفق تاريخ الصراع الذي توج فيها بانتصار الرأسمالية سياسيا و ليس فقط اقتصاديا. أما في الشرق فان التنوير المذكور رافق أيضا اندماج - قسري و عنيف من خلال الاستعمار المباشر- مجتمعاتنا بالنظام الرأسمالي الظافر عالميا. و قامت في ظل الاستعمار حكومات و دول بأشكال أغلبها منسوخ عن الغرب، بمعنى وجود انتخابات و برلمانات راعى فيها المستعمر شروط ديمومة استعمارهم و نهبه لهذه البلدان فلم يحصل فصل للدين عن الدولة و لا ديمقراطية "بورجوازية" حقيقية و لا تصنيع، بل قدم لكل شرائح الطبقات المالكة حصة في السلطة. بينما قامت الدول الوطنية و خاصة الحكومات النابعة عن حركات التحرر الوطني بمحاولة إرساء أسس الدولة الحديثة.

لكن أفكار التنوير و الرأسمالية ليسا توأمان. فقد وضح منذ البداية أن هنالك تناقض (بالأحرى انفصام) أساسي بين السمات السياسية و الاقتصادية للثورات البورجوازية، ما بين الوعود بالحرية و المساواة والأخوة و ما بين حقيقة اللامساواة والاستغلال للرأسمالية الصناعية. و في الواقع، فان الحركة الاشتراكية الحديثة برزت أصلا من هذا التناقض.

لكن ارتباط البورجوازية -في الغرب- بأفكار التنوير (التي تحمل في طياتها شحنة التحرر الإنساني) لم يدم طويلا بعد انتصار الرأسمالية، بل إن البرجوازية أعادت طرح أيديولوجيا تقوم على اعتباره مجرد خرافة و وهم من يعتقد بوجود شيء آخر غير رأس المال، و لم تعد القضية بالنسبة

للبرجوازية أن هذا المفهوم أو ذاك هو صحيح بقدر ما يكون مفيدا لرأس المال أم لا!

و لذلك فإن الحركة العمالية منذ القرن التاسع عشر هي التي تنطحت للمحافظة و حمل راية التقاليد التنويرية (التحررية) التي تخلت عنها البرجوازية حقا و لم تعد تعيد استخدامها إلا عندما يخدم ذلك مصالحها، أي مصالح رأسمالها.

عقلانية رأس المال!

لقد هضمت البرجوازية أفكار عصر التنوير و أعادت ضخها بما يطابق مصالحها و مصالح رأس المال، فالتقدم التقني للرأسمالية، مما يفسح في المجال للاشتراكية، و تطور قوى الإنتاج ليست بالضرورة تقدمية بل الأهم هو معرفة طبيعة العلاقات الإنتاجية التي تشكلها، فكل "تقدم على المستوى التقني ضمن علاقات الإنتاج الرأسمالية إنما يخفي تقدم اجتماعي و اقتصادي ولكن لصالح طبقة وحيدة- هي البورجوازية- تفرض مصالحها و رؤاها الأيديولوجية باعتبارها التقدم العالمي الهام للبشرية جمعاء".

أما في ما يتعلق بالعقل، فإن الرأسماليين عندما يأخذون قرارات ويقومون بخيارات تبدو عقلانية لأي فرد رأسمالي من طبقتهم من منظور مصلحة رأس المال، فقد تكون لاعقلانية مرعبة لأي شخص آخر من خارج الطبقة الرأسمالية يعيش تأثيراتها الكارثية على حياته.(لنتأمل في ما يتعلق بالوقود النووي والاحتباس الحراري و معالجة الأوبئة التي تجتاح البلدان الفقيرة مثل مرض الإيدز (أو نقص المناعة المكتسبة)، أو سلوك النظام الرأسمالي عموما تجاه الأزمة المالية العالمية الراهنة من ضخ أموال ضخمة لإنقاذ المصارف و البنوك على حساب الخدمات الاجتماعية لعموم المواطنين و مع زيادة نسبة البطالة...الخ).

و في تحديد معضلة العقلانية الرأسمالية يقول ماكس هوركهايمر "إن صعوبات الفلسفة العقلانية تنبع من حقيقة أن شمولية العقل لا يمكن أن تكون شيء آخر سوى التفاهم ما بين مصالح كل المجموعات بالتساوي، بينما في الواقع فإن المجتمع منسطر إلى مجموعات ذو مصالح متنافسة".

على خلاف الادعاء الأيديولوجي السائد لمتقفي الليبرالية القائل بتغلب اللاعقلانية في الشرق و خاصة مع نمو ظاهرة التدين و القوى الدينية في منطقتنا، هذا الادعاء الذي يتجاهل الأسباب الحقيقية لانبعث العامل الديني ليس في الشرق وحده بل و في الغرب أيضا. و كيف انه ترافق ليس فقط مع تراجع اليسار على الصعيد العالمي ولكنه رافق تحولا هاما في النظام الرأسمالي العالمي هو الليبرالية الجديدة المتوحشة بخطابها الأيديولوجي و بتحطيمها لكل مكتسبات ما يعرف بدولة الرفاهية في الغرب و إطلاق العنان لآليات السوق بلا أدنى ضوابط. انه النظام الرأسمالي العالمي من دفع بشرائح اجتماعية واسعة ممن تأثرت بانحدار مستوى معيشتها، و بغياب أحزاب و هيئات تدافع بفعالية لمنع هذا التدهور، إلى الاستدارة كأفراد نحو الدين لتلقى شيء من العزاء، في حين أن الإسلام في بعض بلدان الشرق الإسلامية تحول إلى وعاء أيديولوجي لمواجهة الإمبريالية.

و كدليل على نهوض الظاهرة الدينية في الغرب أيضا، صدر استطلاع للرأي في الولايات المتحدة عام 2003 يشير إلى أن 80 في المائة من الأمريكيين يعتقدون بحياة ما بعد الموت و 76 في المائة منهم يعتقدون بالجنة و 64 في المائة منهم يعتقدون أنهم سيكونون في رحابها، و 71 في المائة يعتقدون بجحهم⁽¹⁾، دون أن ننسى المطالب الضخمة التي دعمها الرئيس الأمريكي السابق بوش من اجل تعليم نظرية الخلق في المدارس عوضا عن نظرية التطور.

هذا التحول في الرأسمالية بطورها الليبرالي الجديد المنفلت من عقاله ليس محصورا في أمريكا و أوروبا فحسب بل هو ما يسود العالم بكامله.

وعلى سبيل المثال فقد برزت الصين كتلميذ نجيب لهذه السياسات المدمرة اجتماعيا للليبرالية الجديدة للرأسمالية، وأصبحت لدى البعض نموذجا للتحديث -دون أن ننسى أنها تجري في ظل حكم استبدادي وشمولي باسم حزب شيوعي من المفترض انه علماني على الأقل؟- فان نحو 2 مليون صيني يتحول سنويا إلى اعتناق الديانة المسيحية الإنجيلية.

لا يمكن أن يفوت أي متابع للأحداث أن هذا التحول "اللاعقلاني" على الصعيد العالمي ارتبط مع صعود تاتشر عام 1979 إلى الحكم في بريطانيا و تدشينها للمرحلة الليبرالية الجديدة التي لا نزال نعيشها من الطور الرأسمالي و هي عام انتصار الثورة الإيرانية في مشرقنا، و لجوء متزايد للبشر المضطهدين و المستغلين في الشرق و الغرب إلى الدين كملجأ أخير على الأرض من هذه الوحشية الرأسمالية.

وتعرضت فكرة عالمية و شمولية حقوق الإنسان بدورها إلى تلاعب و استخدام أيديولوجي من قبل سياسيي و مثققي الليبرالية الجديدة -الطور الأخير للرأسمالية- يبرر باسم نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان الحروب الإمبريالية بادعاء شرعية "التدخل الإنساني" أو "الحرب ضد الإرهاب" أو محاربة "الفاشية الجديدة" المتمثلة وفق الحاجة سواء أكانت القوى الإسلامية المتشددة أم نظام صدام حسين أو الطالبان أو إيران أو حزب الله أو أي نظام (أو قوة سياسية) آخر لا يرضخ للسياسة الإمبريالية و مصالحها، من جهة. أو، من جهة أخرى، يبررها بكل وقاحة بأطروحات عنصرية فجة بحجج تقول بالاعتراف بالتنوع والاختلاف و الخصوصيات لكل قوم و شعب، فهناك المتحضر وهناك الهامجي (الذات والآخر أو نحن و هم).

وحشية الرأسمالية

نحنا هذا المنحى، و على الصعيد العالمي، ليس فقط اليمين الليبرالي المحافظ والتقليدي بل انساق إليه قسم كبير من المثقفين اليساريين السابقين الذين تحولوا إلى ملكوت الليبرالية الجديدة (مثل فريد هاليداي) أو الليبراليين الاجتماعيين، وكثير أشباههم في منطقتنا العربية. و هو ما أطلق عليهم اليسار الراديكالي تسمية (يسار وليبرالي الـ ب 52) باسم القاذفات الأمريكية العملاقة.

و يعبر احدهم (كريستوفر هينشنز) عن هذا الفهم "التنويري الليبرالي الجديد" لحقوق الإنسان انه بعد أحداث 11 سبتمبر (أيلول) "تملكه شعور بان له مهمة الدفاع عن التنوير والدفاع عن ونشر العقلانية بكل و أي وسائل ضرورية"، و يضيف بان "مفجري منهاتن يمثلون الفاشية بوجه إسلامي" ومن ثم يدعو إلى مواجهة "قوى الرجعية"⁽²⁾.

لم تشن فقط حروب مدمرة و احتلال إمبريالي ضد شعوب العراق وأفغانستان باسم نشر الديمقراطية و حقوق الإنسان بل تم التراجع عن الحريات العامة في جميع البلدان الغربية تقريباً. و أصبح نموذج سجون غوانتانامو و أبو غريب و السجون السرية هو صيغة التعامل مع الآخر المختلف الذي تنزع عنه إنسانيته. و لم تبني هذه الحروب الإمبريالية ديمقراطيات يعتد بها، يكفي النظر إلى العراق و أفغانستان والنموذج البائس للأنظمة "الديمقراطية جداً" للحكومات الموالية للإمبريالية الأمريكية في منطقتنا بل و خارجها.

يتبجح يساريو و ليبراليو(الـ ب 52) عن الديمقراطية و حقوق الإنسان التي تحملها في وجناتها الرأسمالية في طورها الراهن، هذا في الوقت الذي تعاني فيه البشرية - بسبب النظام الرأسمالي العالمي- واحدة من أبشع حقبات تاريخها: 14 في المائة من سكان الأرض (826 مليون نسمة)

يعانون من سوء التغذية، 16 في المائة من سكان الأرض (968 مليون نسمة) يفتقرون للمياه الصالحة للشرب، 40 في المائة من سكان الأرض (2400 مليون نسمة) يفتقرون للحد الأدنى من الرعاية الصحية، وهناك 854 مليون أمي. و 17 في المائة من سكان الأرض (1000 مليون نسمة) لا يملكون سكن لائق، و 33 في المائة (2000 مليون) يعيشون بلا كهرباء" و لا ننسى أن ثلث الوفيات في العالم يسببها الفقر و الحرمان⁽³⁾.

لم تعد البرجوازية وريثة لأفكار عصر التنوير، بل هي الطبقة العاملة و المضطهدين من ورثوا تقاليد التنوير التحريرية و أهمية مفاعيله في تغيير العالم، و ورثوا من التنوير أيضا قوة العقل كوسيلة من وسائل تحقيق هذا التغيير لبناء مجتمع أكثر عدلا وإنسانية يقوم على إدارة الغالبية لشؤون حياتها و تقرير خياراتها بنفسها.

هوامش

1. The Barna update ,2003
2. C.Hitchens, regime change,2002
3. World poverty and human rights,2003

آب/أغسطس 2010

اليسار وحركة مناهضة العولمة الرأسمالية - تحديات وافاق

"هنالك ما يمكن أن نسميه انتصارات صغيرة
وأيضاً هنالك هزائم مليئة بالدروس"

دانيال بنسعيد

كان اليسار هامشياً وضعيفاً مع بدايات نهوض حركة مناهضة الرأسمالية التي برزت بوضوح جلي مع تظاهرات سياتل عام 1999، وان كان قد بدأت تجلياتها الأولى بانتفاضة الزاباتنيين في المكسيك عام 1994 وإضرابات القطاع العام في فرنسا عام 1995. ونمت الحركة من خلال الملتقى الاجتماعي العالمي الذي عقد في بورتو اليجري في البرازيل عام 2001 وفي التظاهرة الاحتجاجية ضد قمة مجموعة الثمانية في جنوه في تموز/يوليو 2001 والمظاهرات الهائلة ضد الحرب الانغلو أمريكية على العراق في شباط/فبراير 2003.

ولم يكن مستغرباً أن لا تجد عشرات الآلاف من المنخرطين في هذه النضالات انجذاباً نحو اليسار، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والانموذج المنفر للاشتراكية الذي مثله مع بلدان أوروبا الشرقية سابقاً، هذا النفور فاقم من حالة الارتباك التي عانى منها اغلب تيارات اليسار، هذا في الوقت الذي قامت فيه الاشتراكية الديمقراطية بتبني الليبرالية وقانون السوق بشكل كامل.

وفي حين كان اليسار الاشتراكي محبطاً ومشوشاً فإن الأفكار الشائعة التي هيمنت- وما تزال الى حد كبير- على الحركة، في رفضها لليبرالية الجديدة، هي تلك المشبعة بقناعة فشل الطرح الاشتراكي "التقليدي" لليسار.

ولكن، لا يعاني اليسار وحده من أزمة عميقة. لأن حركة مناهضة العولمة الرأسمالية نفسها هي أيضاً تعيش، مندئذ، حالة ارتباك وتشوش واضحين، وأصبحت بدورها مأزومة.

لأن الحركة ان كانت قد استطاعت في السنوات السابقة حشد تظاهرات واسعة وتحقيق بعض الانتصارات، إلا أنها اليوم تعيش أزمة عميقة وتبدو عاجزة عن القيام بتظاهرات موحدة ومشاركة على الصعيد القاري، بل الأسوأ أنها في إيطاليا، مثلاً، عجزت عنه حتى على الصعيد المحلي.

وفي حين أن هذه الحركات تعيش حالة من الانتعاش والنجاح والحيوية في بلدان أمريكا اللاتينية، لكنها تبدو الآن منغمسة تماماً بقارتها أكثر من اهتمامها بالحقل العالمي. و الانتفاضات فيها لم تؤد إلى إركاغ الرأسمالية أو وقف الاعتداءات على العمال والفلاحين والطبقات الشعبية. و تعيش بلدان هذه القارة وضع تنوس فيه حكومات أمريكا اللاتينية ما بين الضغط الذي تتعرض له من الأسفل من قبل الطبقات الشعبية، والضغط من الأعلى الذي تمارسه الرأسمالية المحلية والمؤسسات الإمبريالية كصندوق النقد الدولي.

كما أن حركة مناهضة الحرب، رغم الاحتجاجات الضخمة التي حشدتها، لم تستطع أن تمنع الحرب والمذبحة الإمبريالية في العراق، لكنها أدت - بالرغم من ذلك - إلى خلق صعوبات جمة لتحالف بلير/ بوش، وزاد نهوض المقاومة في العراق من الصعوبات التي تواجه التحالف الإمبريالي وقوات الاحتلال، وزج الإمبريالية الأمريكية في حرب كولونيلية مكلفة ودامية، تتخبط اليوم في ايجاد مخرج لها.

والحال، فقد وفرت هذه الأحداث فرصاً لمبادرات جماهيرية واسعة كانت تستمد قوتها من كونها تشكل تحدياً ورفضاً للدمار الذي يلحقه النظام الرأسمالي العالمي بحياة الشعوب، ولكن ضعفها، في الوقت نفسه، كان في أن هذا التحدي والرفض تجلّيا عملياً في مظاهرات وملتقيات ضخمة لكنهما لم يترجما أنفسهما بشكل عملي ومستمر من خلال ارتباط دائم وعضوي بجماهير الناس الواسعة التي تشكل الضحية الأولى لهذا النظام، هي ضحيته أن كانت في أماكن عملها أم في أماكن سكنها. مما أدى بالنقابي الإيطالي إلى نقد ما وصفه "بالميول التي تسعى إلى تحويل الملتقى الاجتماعي العالمي إلى حدث فولكلوري/ تجاري".

ولكن، وفي كل مرة تعرضت فيه الحركة إلى صعوبات جديدة، وانفتحت نقاشات سياسية حول كيفية التعامل معها، كان وجود يسار اشتراكي نضالي منظم داخل الحركات، إضافة إلى دعاة الإصلاحية والعفوية، هاماً ومفيداً للغاية.

التيارات النشطة داخل الحركة

إن التيار الأهم في حركة مناهضة العولمة منذ نشأتها هو التيار الفوضوي (الاناركي) و العفوي فقد سادت مجموعة من الأفكار التي تتفق - رغم تنوعها- على القناعة بأن الرأسمالية قد خلقت الشروط اللازمة من أجل تجاوزها، ولكن من خلال النشاط العفوي للأفراد والشبكات. وتقول هذه الأطروحات الفوضوية- العفوية بان مفاهيم اليسار "القديم" التي تدعو الى ضرورة المواجهة المنظمة أصبحت بلا معنى، بل أنها أسوأ من ذلك لأنها تتعامل مع مقولات مثل مقولتي السلطة والطبقة، الذي يرى هذا التيار بأنهما سيؤديان إلى نوع جديد من المراتبية الجديدة.

وقد تحدث طوني نيغري وميكائيل هاردي في كتابهما "الإمبراطورية" عن أن "كل نضال محلي إنما هو حلقة تتصل بكافة الحلقات الأخرى بدون وجود قلب له أو مركز للتفكير".

في حين يرى جون هولوي في كتابه "تغيير العالم بدون استلام السلطة" بأن "أي محاولة لفهم أو شرح طبيعة النظام الذي نواجهه إنما هي محاولة مشبوهة" ولتبرير ذلك فإنه يفسره "بأنه لا يوجد أي شيء ثابت بمثابة اليقين، فلا توجد طبقات ولا ماركس و لا ثورة، لا يوجد شيء حقاً سوى النفي المتحرك للا حقيقة". أما مايكل البرت في كتابه "المجتمع التشاركي وطريق التغيير" - (ترجم بالفرنسية بعنوان: ما بعد الرأسمالية: عناصر الاقتصاد التشاركي) - فهو يؤكد على أن "المهمة الاستراتيجية الملقة على عاتقنا هي الظفر بتحسين ظروف حياة الأقسام الأكثر حرماناً من المجتمع، في سياق إصلاحات غير إصلاحية، تؤدي إلى نهوض الوعي العام وتوسيع المشاركة وبناء وتقوية التنظيم، مما يؤدي إلى حركات قادرة على إقامة مؤسسات جديدة كلياً".

انه تيار يتميز، في مواجهة النظام الرأسمالي، برفضه لكل أشكال التنظيم حول أهداف استراتيجية. ويتميز أيضاً بإشادته وتقديسه لقدرة الناس على تنظيم نفسها بنفسها، ورفضه لكل أنواع السياسات سواء أكانت موجهة لإصلاح النظام الرأسمالي أم للإطاحة به، ومطالبته بالحزمة بابتعاد "السياسي" عن الحركة.

بينما حال ممثلي التيار الإصلاحي هو انهم اصبحوا، و بمجرد ما بدأت الحركة تظهر مدى قدرتها على التأثير، ضحية تناقضهم الملتصق بهم، أي في حين انهم استمروا بضم أعضاء جدد للحركة، من جهة. فان اصلاحيتهم العنيدة دفعت بهم إلى حصر نشاطهم فقط في العمل على المحافظة على النشاط العام لحركة مناهضة الرأسمالية في إطار الحفاظ على النظام القائم مع ادخال بعض التحسينات عليه، من جهة أخرى. مثلما هو موقف حزب

إعادة التأسيس الشيوعي في إيطاليا أو آتاك. أو مثلاً بصورة أكثر راديكالية اطروحات جورج مونيبوت حول تصوره عن إصلاح العالم من خلال إصلاح الأمم المتحدة. والمثال الآخر على هذا التيار هو ما ورد في إعلان باماكو حول "ضرورة قيام عالم متعدد الأقطاب الأقطاب يستند على السلام والقانون والتفاوض". في حين يدعو سمير أمين إلى "إعادة بناء جبهة بلدان وشعوب الجنوب" باعتبارها شرطاً جوهرياً لقيام "عالم آخر لا يستند على السيطرة الإمبريالية" بانسجام مع اطروحاته العالمثالية. بينما يقدم والدين بيلو طراحاً مشابهاً في دعوته إلى "نزع العولمة" -أي العزلة-. وبرأينا أن هذه الاطروحات تفتقر إلى الإمساك الكافي والصحيح بواقع متطلبات مواجهة الإمبريالية باعتبارها نظاماً عالمياً يستلزم -لمواجهته- سيرورة تحول اجتماعي عولمي -عالمي- تنهض على اساس اقامة سلطة جماعية مع تنظيم ذاتي لعموم المستغلين والمضطهدين في بلدان الشمال والجنوب سوياً.

وأخيراً، يوجد التيار اليساري الاشتراكي النضالي الذي يرى ويشدد على أن العدو الذي نواجهه هو الرأسمالية، وأن الليبرالية الجديدة ليست سوى التعبير الأيديولوجي لمرحلتها الأخيرة. وتعني هذه المرحلة للرأسمالية تعميم استخدام الدول للقوة المسلحة في خدمة رأس المال القاطن لديها. وان الإمبريالية إنما هي تطور عضوي للرأسمالية.

في حال غاب اليسار الاشتراكي النضالي عن العمل النشط داخل الحركة -مثلاً مثل أي نضال جماهيري آخر- وإذا لم يستطع ان يشكل قطب متميز و منظم وجذاب في النقاشات الجارية داخل حركة مناهضة العولمة الرأسمالية فان النقاشات داخلها، سيكسبها دون حوار أو سجال يذكر، أما الاصلاحيون الذين يطرحون استراتيجية تقوم على العمل ضمن إطار النظام الرأسمالي القائم، أو العفويون الذين لا يطرحون أي استراتيجية كائناً ما كانت. هذا ما يعزز من ضرورة تواجده ونشاطه وفعاليته و ضرورة توحيد اطرافه في العمل المشترك.

تحديات جديدة

مما لا ريب فيه أن التعامل المتزايد لحركات مناهضة العولمة الرأسمالية مع وقائعها المحلية وانخراطها في النضالات الوطنية أدى إلى تأثير معقد وكبير عليها. حيث أنها وجدت نفسها تعمل على الصعيد الوطني بخلاف نشاطات التضامن العالمية التي اعتادت عليها. وأصبح من الصعب عليها الهروب من الحقل السياسي الذي كانت تتجنبه، أي أن تنعزل عن إشكاليات الأحزاب السياسية. هذه الإشكالية الجديدة والحادة التي تواجهها الحركة هي ما أطلق عليها المفكر اليساري دانيال بنسعيد مصطلح "الوهم الاجتماعي"، أي وهم الحركات الاجتماعية بقدرتها على الاكتفاء الذاتي بمعزل عن الحقل السياسي - مقارنة بـ "الوهم السياسي" أي اعتقاد الأحزاب السياسية بقدرتها على الانعزال عن الحقل الاجتماعي - ويقول بنسعيد حول الوضع الذي عاشته الحركة بعد سياتل والملتقى الاجتماعي العالمي الأول أنه "بشيء من التبسيط اسمي هذا بـ"لحظة الطوبى" للحركات الاجتماعية والتي تأخذ أشكال متعددة منها : طوبى تعتقد بالقدرة على تنظيم الأسواق الحرة، وطوبى كينزية، وفوق هذا كله أنواع متعددة من الطوبى الفوضوية - الجديدة التي ترى أنه بالإمكان تغيير العالم بدون استلام السلطة أو من خلال سلطات - مضادة فحسب".

اذن، يعود البعد "السياسي" الطرح نفسه بقوة داخل الحركة بشكل لا يمكن تلافيه ولا بأي شكل، ويلقي تنوع التيارات اليسارية المذكورة أعلاه تحدياً عاماً على الأخيرة، لم يجد بعد اجابة عليه. ومن وجهة النظر الاشتراكية النضالية، فإن تنوع التيارات اليسارية واختلاف المواقف فيما بينها لا يجب أن تمنع ضرورات التنسيق والتعاون بين الأطراف المختلفة لليسار، تلك الأطراف التي تسعى إلى توفير توجه متماسك واستراتيجي واضح لحركة مناهضة العولمة الرأسمالية.

هذا التنسيق ضروري وأساسي لليسر والحركة في آن معاً، لكنه يحتاج، كما يقول كالينيكوس، إلى "أن يترافق مع فتح نقاش معن حول تحديد طبيعة العدو الذي نواجهه والبديل الذي نرغب بالوصول إليه"، وهذا يتطلب إيجاد التوازن الصحيح والدقيق ما بين حقل الاختلاف والتنسيق، من خلال القطع مع الأيديولوجية العفوية السائدة في الحركات الاجتماعية، والتي لا ترى في الحركات الاجتماعية سوى حقل خاص محايد وإلى حد ما خارج السياسة. بينما نرى أن مواجهة الليبرالية الجديدة ومناهضة الحرب إنما هما بالضرورة حقلان سياسيان بامتياز.

بلا شك أن نمو الحركات الاجتماعية ستولد حكماً خلافات برنامجية سياسية لا يمكن عزلها عن التنظيمات السياسية. والتأثير بينهما هو تأثير متبادل، إذ لا تؤثر التنظيمات السياسية في الحركة فحسب، بل إن الحركة - ربما كان لها تأثير أكبر - تؤثر أيضاً على التنظيمات السياسية، على سبيل المثال، نلاحظ أن عدد من القوى السياسية الجديدة اليسارية نشأت، على الأقل جزئياً، نتيجة تأثرها وانخراطها في حركات مناهضة العولمة الرأسمالية مثل حالة كتلة اليسار في البرتغال وحزب اليسار في ألمانيا وريسبكت في بريطانيا. وهذا يشير إلى مدى قناعة أقسام كبيرة من النشطاء في هذه الحركات إلى ضرورة وجود صوت سياسي واضح، كطرف فاعل في سيرورة معارضة الليبرالية الجديدة والحروب.

و إذا كان اليسار الاشتراكي النضالي لا يكتفي بالتعبير عن قناعاته بضرورة بناء الحزب العمالي الاشتراكي، بل يركز أيضاً على تحديد أي نوع من الحزب يجب أن يكون. إذ انه ينظر إليه باعتباره حزباً - منظمة - ينمو داخل حركات النضال ويوحدها.

ومفهومه هذا يتميز الى حد كبير عن الفهم الشائع للحزب الذي يرى في الحزب تصوراً "تجريبياً" عن الواقع ومنفصلاً عن النضالات الملموسة. كما ان مفهوم اليسار الاشتراكي النضالي يختلف عن ذلك المفهوم الآخر

المتداول و الذي يعتقد بان الحزب انما هو تجسيد للوعي الاجتماعي وان مهمته هي ببساطة إقناع العمال والناشطين بالانضمام إليه.

مثلما أن مفهوم اليسار الاشتراكي النضالي يتميز بشدة في رؤيته للتنظيم السياسي عن ذلك المفهوم للحزب، لدى بعض الاطراف اليسارية، الذي يعتبر نفسه "طليعة صغيرة" عليها أن تحافظ على نفسها من التلوث في العلاقة مع التيارات الأوسع غير الراديكالية، والتي تنتظر الأحداث من أجل أن تدعو الناس إلى اطروحاتها والانضمام إليها.

وفي حين أن اليسار النضالي يرى أن محاولة بناء حزب لا تعني فرض شيء ما على الحركات من "خارجها"، بل إنما تعني محاولة دفع أكثر العناصر التزاماً للعمل سوياً داخلها.

وما يأتي من "الخارج"، من وجهة نظرنا، ليست سوى المعارف حول تجارب النضالات السابقة وعلى الصعيد العالمي والتي هي بعيدة عن نطاق التجربة المباشرة لأغلبية الناس، علاوة على إرادة مواجهة بقايا أفكار النظام الرأسمالي في عقول الناس مثل العنصرية والتمييز الجنسي والاذعان للطبقات العليا.. الخ.

آفاق

بالرغم من اختلاف المواقف بين الأطراف اليسارية فان التراث الماركسي الثوري قدم نموذجاً ودليلاً لبناء حركات ديمقراطية ودينامية أكثر مما شائع حتى الآن: هو مفهوم "الجبهة المتحدة".

والتي تعني التقاء قوى متعددة ومختلفة حول "برنامج عمل" مشترك ولكن "محدود". لان تنوع واختلاف هذه القوى هو لدرجة سيجعل من

الالتقاء حول "برنامج سياسي" صعباً، وإن حصل فسرعان ما سيخلق حوله خلافات جوهرية على شاكلة كيفية (اليات وادوات) متابعة النشاطات المشتركة، مثلاً. وإن التوقيع على "وثيقة مبادئ" غير متفق عليها أصلاً منذ البداية، هو امر غير مجدي.

لكن التقاء هذه القوى حول "أهداف محددة ومحدودة" نسبياً هو أمر ممكن التحقيق، دون تقديم تضحيات وتسويات (غير) مبدئية فكرية وسياسية قصيرة العمر. كما أنها ستوفر فرصة ثمينة للالتقاء السياسي وتعزيز فرص التوافقات العملية فيما بينها. ولكونها تتمحور حول النشاط والعمل المشترك فإن هذه اللقاءات قد تكون أرضية صالحة لاختبار تكتيكات واستراتيجيات مختلفة.

ربما قد يكون هذا هو الطريق الذي يساهم في ان تنتقل الحركات من موقف تجريدي أو عصبوي إلى أن تتحول الى إطار يجمع بشكل مثمر ما بين النقاش السياسي والتنظيم العملي للعمل المشترك.

اننا نعتقد انه من الممكن التوصل إلى اتفاق بناء حول عدد من القضايا منها، بالأخص: مناهضة الليبرالية الجديدة والحروب الإمبريالية ومن اجل راديكالية ديمقراطية.

وهي قضايا يمكنها أن توحد طيف واسع من القوى اليسارية. وقد يكون هكذا نوع من الوحدة في العمل والنشاط هو ما يصبو إليه الناس في الوضع الراهن. ونأمل أن تبرز من خلال هذه التجارب تحالفات سياسية جديدة ومتينة، لأنه تم اختبار مدى جديتها ومتانتها عبر النضالات المشتركة.

من المؤكد أن العديد من اطروحات حركة مناهضة العولمة الرأسمالية قد أصبحت بعد سياتل شائعة ورائجة. فالليبرالية الجديدة فقدت إلى حد كبير من "رونقها" و"جاذبيتها"، لأنها فضحت حقيقتها المدمرة لحياة غالبية الناس والشعوب.

و اليوم أيضاً، تمر "القوة الأعظم" في العالم في مرحلة من الإهانة والورطة الكبيرتان اللتان تتجسدان في مأزق احتلالها للعراق و حربها على منطقتنا، وفشل مشروعاتها المسمى الشرق الوسط الكبير أو الجديد، مما سيكون له تأثير كبير على الحد من قدرتها على التدخل العدواني في مناطق أخرى من العالم. و تقوية مقاومة الهوس العدواني التي عبرت عنها استراتيجية الليبراليون الجدد لجعل القرن الواحد والعشرين "قرناً أمريكياً".

في مثل هذه الظروف تقع على عاتق اليسار مسؤولية كبيرة هي واجب القيام بفحص دقيق لكل من نقاط الضعف والقوة لحركة مناهضة العولمة الرأسمالية كما هي عليه اليوم. من أجل بذل كل الجهود لكي لا تقع الحركة في مطب أو مأزق أو طريق مسدود.

لأنه وفق مايقوله بنسعيد "اننا ان لم نحاول ان نفعل شيئاً، فأحد لن يعرف إن كان ممكناً أم لا! والممكن قد لا يصبح دائماً فعلياً، لكنه يبقى جزءاً من الواقع".

أواخر تموز/يولية 2007

فلسطين.. الى أين؟ نهاية مشروع -الدولتين-

"إن كنت لا تعرف نفسك، فأخرج" (نشيد الإنشاد)

بعض دروس ما بعد الحرب على غزة

لم تخلف الحرب الوحشية للدولة الصهيونية على غزة ورائها دمارا وقتلا فقط، بل خلفت عددا من الدروس الهامة. منها التأكيد على الطاقة الفائقة للجماهير الفلسطينية و إرادتها الصلبة لمقاومة اعتي الجيوش في منطقتنا وهو جيش الاحتلال الصهيوني، و رفض هذه الجماهير لسياسات الذل والفساد والاستسلام التي تحمل رايثها "السلطة الفلسطينية" المتعاملة مع الاحتلال والتي أوضحت خلال الحرب الدامية على غزة متى تهافتها و التحاقها بسياسات الاحتلال الصهيوني.

وأيضا، كشفت الحرب على غزة، دور الأنظمة الرسمية العربية، و خاصة ما يسمى منها بمحور "الاعتدال" كمعاون فعال و مكشوف في مساندة الدولة الصهيونية ضد قوى المقاومة في منطقتنا، وهو نفس الدور الذي سبق أن لعبته هذه الأنظمة خلال الحرب الصهيونية على لبنان في تموز / يوليه 2006. و ما هو أكيد أن قوى المقاومة في منطقتنا تجد في مواجهتها الإمبريالية والصهيونية إضافة إلى الأنظمة العربية الرسمية.

و مما يدعو للاهتمام، إن التضامن الجماهيري مع المقاومة الفلسطينية الذي شهدته عدد من الدول العربية حمل معه شعور مناهض لأنظمة الحكم فيها، كما حصل في مصر والأردن مثلا. و هو شاهد متجدد على حقيقة الترابط الهام من جهة بين النضالات الجماهيرية في بلدان المنطقة، التي تصطدم، كل مرة، في مقاومتها بحلف يشمل الدولة الصهيونية والإمبريالية و.. الأنظمة العربية الرسمية، من جهة أخرى. مما يستدعي النظر إلى أن حرية فلسطين تعني ضرورة حشد طاقات أوسع من الإطار الفلسطيني المحدود و تتطلب انتفاضات جماهيرية على امتداد المنطقة العربية.

سراب "الدولة الفلسطينية المستقلة"

لم تلد اتفاقيات أوسلو و ما تلاها منذ عام 1993، ورغم التنازلات المتوالية لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الحد الأدنى لما يمكن أن يشكل "نواة الدولة الفلسطينية" العتيدة. ولم يبق من ادعاء "خارطة الطريق" الصادرة عام 2003 عن اللجنة الرباعية الواعدة "بتسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني من الآن ولغاية عام 2005" سوى لغو فارغ.

فالدولة الصهيونية قد استعادت احتلال الضفة الغربية في حربها المدمرة للبنى التحتية والرمزية "للسلطة الفلسطينية" عام 2002، مما اسقط اتفاق أوسلو المشؤوم نفسه. وبالرغم من أنها دعمت بروز قيادة فلسطينية "عباس- دحلان" موالية لها، لكنها لم تقدم في المقابل أدنى تنازل يشير إلى أفق قيام نوع ما من الدولة الفلسطينية.

والحال، فإن عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية قد تضاعف بين عامي 1993 – 2000.

لدرجة انه في سبع سنوات فحسب منذ توقيع اتفاق أوسلو استوطن الضفة الغربية مستوطنون يفوق عددهم عدد المستوطنين في الخمسة وعشرين سنة الماضية. ليبلغ عدد المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية والقدس الشرقية حوالي نصف مليون مستوطن.

و إن كانت الصورة الجغرافية للضفة الغربية قبل اتفاقيات أوسلو تعبر عن تجانس للتواجد العربي الفلسطيني مع بعض البقع التي تعبر عن المستوطنات، فهي اليوم معكوسة، حيث نجد شبكة ضخمة من المستوطنات الصهيونية (144 مستوطنة) مترابطة فيما بينها و محمية بجيش الاحتلال مع بعض البقع المعزولة تشير على بقاء بضعة بلديات فلسطينية (رام الله و جنين و أريحا..) و هي التي يمكن أن تشكل مع قطاع غزة لاحقاً "دولة"

البانتوستانات الفلسطينية وفق المشروع الصهيوني المدعوم من الولايات المتحدة والدول الغربية.

لعب جدار الفصل العنصري الذي بنته الدولة الصهيونية دورا مزدوجا فهو لا يعني نفسيا حماية "يهوديتها"، وفصلها عن خارجها "غير اليهودي"، بل أن مجرد بناء هذا الجدار العنصري كان على حساب قضم 10 بالمائة من مساحة الضفة الغربية نفسها، ولم يفصل هذا الجدار "اليهود" عن الفلسطينيين بقدر ما انه فصل عدد كبير من الفلسطينيين بعضهم عن بعض على جانبي الجدار.

و المؤكد أنه لم يبق اليوم من الأرض الفلسطينية لقبل عام 1948 خارج نطاق الاستعمار و الاستيطان الصهيوني سوى 22 بالمائة منها، تعاني من التمزيق والاحتلال والحصار والقضم المتواصل على شاكلة " سلب دونم ارض من هنا و آخر من هناك، و عنزة من هنا وأخرى من هناك"، وفق وصف ريجيس دوبري للممارسات الصهيونية في فلسطين.

في الواقع، لقد تلاشى أفق "الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة" بتلاشي الشروط الموضوعية التي كان البعض يستمد منها تبريره لها، بمشاركة فعالية للقيادة الفلسطينية في "السلطة الفلسطينية" المتعاملة مع الاحتلال وفي ظل ما سمي بعملية السلام والمفاوضات. في حين أن الأمر الوحيد الذي أعاق، وما يزال، تدهور الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو إرادة المقاومة لديه. إذ يذكر تقرير حديث لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أن "إسرائيل سمحت بنشر قوات أمن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، و ساندت أعمالها بتزويدها بمعلومات استخبارية، و عملت مباشرة ضد قادة و خلايا حماس. ولعل الأكثر أهمية هو أن التواجد المتواصل للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية يعيق أي تكرار محتمل لانقلاب غزة عام 2007".

بعد الحرب الصهيونية الهمجية الأخيرة على غزة والموقف المتخاذل و المتورط فيها للسلطة الفلسطينية، فقدت الأخيرة شرعيتها في تمثيل حقوق الشعب الفلسطيني، ولم تعد تفيدها كل جرعات "الشرعية" التي تحاول أن تحققها بها الدول الكبرى أو الأنظمة العربية الموالية للإمبريالية الأمريكية أو الدولة الصهيونية. والسلطة الفلسطينية فقدت شرعيتها أيضا لأنها لن تستطع أن تحصل حتى على فتات "دولة فلسطينية مستقلة" بل ما هو معروض عليها، وفي احسن الحالات، مجرد بانتوستانات أربعة معزولة ومحاصرة.

لقد سقط على ارض الواقع مشروع "الدولتان"، وهذا السقوط الفعلي لمشروع الدولتين، يجعل الأفق مفتوحا للنضال من اجل الدولة الواحدة. و يترافق موت طرح "الدولتين" بمجموعة من التناقضات التي تتفاعل داخل قوى الشعب الفلسطيني، و تتطلب من قوى المقاومة مراجعة للاستراتيجيات و نهوض- نأمله- لليسار الجذري والمقاوم، وأيضا داخل الدولة الصهيونية.

فالدولة الصهيونية تعاني من تناقضاتها الداخلية، منها : أنها لم تعد تستطع أن تدعي أنها دولة قامت لتحقيق جمع "الشتات اليهودي" حيث أنها اليوم تضم غالبية يهود العالم، حيث يقطنها 5،5 مليون يهودي في حين تليها الولايات المتحدة حيث يعيش 3،5 يهودي من اصل عدد إجمالي اليهود في العالم المقدّر بـ 3،13 مليون يهودي. و ما يزال يشكل اليهود الشرقيون نسبة نحو 2،34 بالمائة من سكان الدولة الصهيونية يعيش أغلبهم في حالة من التهميش والفقر والاعتراب و تقل نسبة أجورهم عن اليهود الغربيين "الاشكناز بنحو 37-39 بالمائة بحيث يمكن القول أن التكوين الطبقي لليهود داخل الدولة الصهيونية هو اقرب إلى أن "البرجوازية الإسرائيلية اشكنازية في أساسها، بينما البروليتاريا اليهودية في إسرائيل شرقية". إضافة إلى أكثر من مليون عربي فلسطيني ما يزالون يعيشون في أراضي 1948 يعانون من استلاب لهويتهم و أرضهم، و قمع متزايد عليهم،

مع تهميش الدولة الصهيونية لهم كمواطنين من الدرجة الثالثة. تعاني الدولة الصهيونية من تناقض آخر هو كيف يمكن أن تقضم الضفة الغربية دون أن "تدمجها" فعليا بها؟ والحل الذي طبقته حتى الآن هو خطة الون المؤدية إلى تشكيل بانتوستانات فلسطينية، التي يوقظ رفضها روح المقاومة البطولية للشعب الفلسطيني.

لكن لحمة المجتمع في الدولة الصهيونية كانت تستند على "يهودية" الدولة من جهة وعلى الادعاء بمواجهتها الدائم لخطر تدميرها من عدو خارجي هو "الدول العربية المجاورة". لكن، مع توقيع الدولة الصهيونية لاتفاقيات سلام مع غالبية الأنظمة العربية المحيطة بها والتحاق الأنظمة العربية بالإمبريالية الأمريكية، يتحول خطابها اليوم إلى التلويح بخطر محقق يتهدد وجودها هو "العدو الداخلي" و خاصة العرب الفلسطينيين، وقد كشفت الانتخابات الأخيرة فيها ملامح هذا الخطاب الفاشي الكريه، مع ابتداع عدو خارجي "جديد" هو إيران.

ثمة حقيقة مؤكدة و مكررة التأكد هي أن الطبيعة الهمجية والعدوانية العسكرية للدولة الصهيونية تجعل من جميع شعوب المنطقة ضحايا لعدوانيتها و في حالة خطر مدمر و حقيقي و دائم. وهي لذلك، أي الدولة الصهيونية، تشكل، في نهاية المطاف، خطرا ليس على العرب والشعوب المجاورة فحسب بل هي أيضا خطر مدمر على اليهود أنفسهم، و كما أعلن أحد المناضلين الاشتراكيين اليهود فان "الصهيونية ضد اليهود".

لذلك فإننا نرى أن التعايش مع الدولة الصهيونية مناهض لمصالح كافة جماهير المنطقة، و إزالة الصهيونية هو الحل الحقيقي و الأكثر إنسانية في منطقتنا، و يلزم استعادة اليسار الاشتراكي الأممي لفعاليته.

على طريق الحل الاشتراكي للقضية الفلسطينية

مثال موقف الماتسبن

في الوقت الذي يتعرض فيه النضال الفلسطيني، نتيجة تضافر عوامل داخلية وإقليمية ودولية، إلى تراجع واضح لتأثير اليسار الاشتراكي فيه، بل إلى حالة من شبه الاضمحلال له. عانى فيه هذا النضال، الذي شهد سلسلة من الهزائم الجوهرية، على مدى ثلاثة عقود، قامت بها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من خلال مسيرة انحطاطها وشكلت اتفاقية أوسلو منعطفاً لها، ساهمت بإجهاض واحدة من اعظم انتفاضات شعوب المنطقة، ليقف اليسار العربي عموماً والفلسطيني خاصة أمام معضلة كبيرة هي كيفية الخروج من حالة "استقطاب" وثنائية أن الطرفين الرئيسيين المهيمنين على قيادة النضال الفلسطيني هما اليوم، بالطبع دون وضعهما على قدم المساواة: السلطة الفلسطينية العميلة للاحتلال، التي لا تحظى إلا بالدعم الصهيوني - الإمبريالي وشرائح الكومبرادور والفساد الفلسطينية من جهة. و في مواجهتها حركة حماس التي ما تزال، رغم تراجعاتها العديدة وبرنامجها الاجتماعي المحافظ ونزوعها البنيوي الشمولي، تحمل نداء مقاومة الاحتلال الصهيوني وتحظى بدعم جماهيري لا شك فيه، ولكن برنامجها وممارساتها رجعيان، من جهة أخرى. وهذا لا يعني أبداً المساواة بينهما، مرة أخرى. لأن السلطة الفلسطينية العميلة للاحتلال تشكل عاملاً مدمراً لطاقة مقاومة الاحتلال لدى الشعب الفلسطيني بالتحالف مع الدولة الصهيونية. بينما ينوس ما تبقى من اليسار بينهما، أو يبقى هامشياً.

ويسود اليوم حوارات حول الرؤى الاستراتيجية لحل القضية الفلسطينية، من اطروحات الدولة الديمقراطية الواحدة إلى الدولة الديمقراطية ثنائية القومية أو حل الدولتين و.. وغاب- تقريبا- الموقف اليساري الاشتراكي ليس فقط على صعيد الواقع والممارسة بل حتى على الصعيد الفكري والموقف.

لا يمكن لليسار الاشتراكي النضالي في منطقتنا أن يطرح موقفه من القضية الفلسطينية دون الاطلاع على ميراثه في العقود الماضية وإخضاعه لمبضع النقد و من منظور ما أكدته أو نفتته الوقائع الجديدة للعالم منها. ولا يمكنه أن يفعل ذلك دون أن يكون له تواجد تنظيمي ملحوظ و الأهم من ذلك أن يكون له نفوذ جماهيري واضح. في هذا الإطار تأتي ترجمتنا للمبادئ الأساسية لمنظمة الماتسبن (وهي منظمة اشتراكية ثورية صغيرة تأسست في الستينات وتلاشت في الثمانينات وضمت في صفوفها مناضلين عرب ويهود وتميزت خلال هذه السنوات بنشاط نضالي بارز ضد الدولة الصهيونية)، كمساهمة لأن يخطو اليسار الجذري في منطقتنا خطوة أخرى نحو الأمام على هذا الطريق الشاق من أجل تحرير فلسطين الذي يتطلب تحطيم الدولة الصهيونية والأنظمة البرجوازية العربية. ويطرح كحقيقة أولى من أجل تحقيق هذه المهمة انتفاضات عمالية وجماهيرية عارمة على امتداد المنطقة.

المبادئ الأساسية للمنظمة الاشتراكية الإسرائيلية (الماتسبن)

تم إقرارها في عام 1973 وتم تعديلها في عام 1978

1

المنظمة الاشتراكية في إسرائيل (الماتسبن) هي تجمع طوعي للاشتراكيين الثوريين الذين يناضلون، وفق النظرية الماركسية للعالم، ضد كل أشكال الاستغلال والاضطهاد الذي يتعرض لهما أي فرد من قبل أي فرد آخر، ومن أجل ثورة اشتراكية عالمية تقوم بإلغاء الأنظمة الاجتماعية-السياسية القائمة (المبنية على أساس الاستغلال والقمع) وتبني مجتمعا لا طبقيا متشاركا من أفراد أحرار، يدير بشكل جماعي وواعي سيرورة الحياة الاجتماعية، ويخلق ويلئم الثروة الاجتماعية بشكل مشترك.

2

لا يقوم بالثورة الاشتراكية مجموعة من الأفراد البارزين أو أقلية متميزة، بل تقوم بها الجماهير المستغلة و المضطهدة في كل البلدان، وهي ثمرة نضالهم. و ترتبط الاشتراكية تاريخيا وعلى الصعيد العالمي أساسا بنهوض ونضال الطبقة العاملة الحديثة. الطبقة العاملة تعني الجماهير الشعبية التي تضطر إلى بيع قوة عملها من أجل أن تعيش. وهي الطبقة الوحيدة التي لا يمكن أن تحقق تحررها دون إلغاء المجتمع الطبقي على الصعيد العالمي. إنها الطبقة التي بفضل وظيفتها في آليات المجتمع الحديث القائم كما هي عليه على عملية الإنتاج الجماعي، مما يسهل عليها التوصل إلى إدراك وضعها الخاص و سبب الاضطهاد الذي تتعرض له، و يدفعها إلى أن ترتبط مع المجموعات المستغلة الأخرى من أجل النضال الثوري المشترك، وان تنظم معها سوية حياة المجتمع الاشتراكي بعد انتصار الثورة.

يتعرض النظام الرأسمالي في البلدان الصناعية المتطورة في الغرب للترنح. فقد رافق صيرورة تطور الرأسمالية ارتفاع لا سابق له للإنتاج الاجتماعي، يستند على تطور العلوم والتكنولوجيا، و طورت الرأسمالية أساليب إنتاج تتطلب تعاون وثيق ل جماهير من البشر وجعلت من الممكن خلق وفرة بلا حدود، وبتوسعها على صعيد العالم كله، فان الرأسمالية خلقت نظاما عالميا يربط بين كافة البشر عبر العالم بروابط متبادلة و وثيقة. لكن هذا التطور يقوم على استغلال جماهير واسعة من البشر المحرومين من أي قدرة على السيطرة على سيرورة عملهم و وسائل عملهم ونتاج عملهم، و بالتالي فهم محرومين من السيطرة على كامل السيرورة الاجتماعية. تأخذ منتجات العمل البشري في النظام الرأسمالي شكل البضائع، يمكن شراء و بيع كل شيء، من وسائل العيش ووسائل العمل بل وحتى عضلات و أدمغة البشر.

إن قوى المجتمع البشري ومنتجات عمله لا تخضع لسيطرة أفرادها، بل على العكس، فإنها تواجه البشر وكأنها غريبة عنهم وكأنها قوى معادية ومسيطرة عليهم.

و مع تحولها إلى نظام عالمي خلقت الرأسمالية نظاما إمبرياليا يستعبد ويستغل جماهير " العالم الثالث" ويفاقم من تخلفه المادي مقارنة بالبلدان المتطورة.

إن الرأسمالية هي العدو الأول للثورة الاشتراكية: فالثورة تسعى إلى الإطاحة بالرأسمالية والأخيرة تحاول منع وسحق الثورة.

انتصرت ثورة عمالية في روسيا عام 1917، لكن مجالس العمال والفلاحين والجنود لم تستمر في السلطة، بل على العكس فقد قامت شريحة بيروقراطية باستلاب السلطة ممرضة بين أيديها السيطرة الفعلية على الإنتاج الاجتماعي وعلى كامل المجتمع. و لا يوجد في النظام الذي أقامته البيروقراطية إنتاج شامل للبضائع ولا ملكية خاصة لوسائل الإنتاج الأساسية، لكن تتعرض فيه الجماهير العاملة إلى الاستغلال والاضطهاد، وإلى الإبعاد عن السيطرة على عملها ووسائله ونتاجه بل وعن السيورة الاجتماعية ككل.

وتم إقامة أنظمة بيروقراطية شبيهة بعد الحرب العالمية الثانية في عدد من البلدان الأخرى. وأصبح هدف السياسة الخارجية لهذه الأنظمة هو تحسين أوضاعها على الساحة الدولية وليس دعم النضال من أجل الانتشار العالمي للثورة الاشتراكية.

والنظام البيروقراطي القمعي هو أيضا عدو للثورة الاشتراكية. والنضال الثوري لجماهير العمال في هذه البلدان هو جزء من سيورة الثورة الاشتراكية العالمية.

تعاني بلدان "العالم الثالث" من الهيمنة الإمبريالية، وفي أغلب الحالات في شكلها الاستعماري الجديد، تعاني منها بواسطة الطبقات الحاكمة المحلية، والتي هي مجرد شركاء ثانويين للاستغلال الإمبريالي. ويمكن لشعوب هذه البلدان تحقيق التحرر الوطني الكامل وتخليص أنفسهم من براثن الاستغلال الإمبريالي فقط عبر ثورة دائمة تجمع وتربط بشكل وثيق

بين مهمات الثورة الوطنية-الديمقراطية و مهمات التحرر الاجتماعي للجماهير العاملة. ويوجد في غالبية هذه البلدان طبقة واسعة من فقراء الفلاحين، التي تشكل الحليف الطبيعي للطبقة العاملة في صراعها الثوري.

6

وباعتبار أن العالم الحديث أصبح نظاما واحدا مترابطا، وان الطبقات الحاكمة و الغنية في كل البلدان لها مصالح مترابطة في مواجهة الثورة الاشتراكية، فان الواجب الأعلى للاشتراكيين الثوريين هو العمل من اجل التضامن الأممي المتبادل، وتقديم الدعم الرفاقي لنضال كل ضحايا الاستغلال والاضطهاد. وضد الاستغلال والاضطهاد القائم على أساس طبقي أو جنسي أو قومي أو عرقي أو ديني.

7

ونعتبر أن النضال ضد اضطهاد المرأة في المجتمع والعائلة يشكل جزءا أساسيا من النضال من اجل الاشتراكية، وأيضا النضال ضد الاضطهاد القائم على النوع والعمر داخل شكل العائلة الاستبدادي القائم، والتي تشكل خلية ونموذجا مصغرا للمجتمع الطبقي القمعي.

8

و لأن الجماهير العمالية، بالرغم من قابليتها - بسبب وضعها- لامتلاك الوعي الثوري، لكنها لا تمتلكه بشكل آلي أو بنفس الوتيرة. فانه يقع على عاتق الاشتراكيين في كل البلدان أن يتوحدوا في منظمات ثورية من اجل نشر الوعي الثوري في أوساط الجماهير، وان يقدموا الدعم لنضال

ال جماهير والتعلم منها، وان يبلوروا استراتيجية اشتراكية ثورية متكاملة وتطبيقها من خلال دفع النضالات والعمل على توحيد وتنسيق النضال العفوي الذي يندلع في قطاعات جزئية، وان يوقظوا لدى العمال وعي التضامن الأممي.

و على المنظمة الثورية أن تشجع مظاهر المبادرة الذاتية والتنظيم الذاتي والنشاط الذاتي للجماهير في نضالها الثوري. وان تنشر الوعي بقدرة الشعب على الإمساك بمصيره وإدارة العملية الاجتماعية بشكل مستقل.

كما على المنظمة الثورية أن تساعد سيرورة التحرر الذاتي الفردي والاجتماعي في كل خلية من خلايا الحياة الاجتماعية ونسف علاقات ونظام قيم التسلط التي تهيمن في المجتمع الراهن. إن دور المنظمة الثورية ليس الانقضاض والإمساك بالسلطة السياسية، بل دورها هو العمل بأقصى طاقاتها من أجل إقامة واستمرارية سلطة المجالس المنتخبة من الجماهير. إن سلطة المجالس هي العلامة والخطوة المميزة والحاسمة للثورة الاشتراكية.

9

المجالس هي شكل من أشكال التنظيم الذاتي للجماهير : على مستوى أماكن العمل فان دورها هو إدارة عملية الإنتاج في كل مصنع وفق التخطيط المركزي الذي تحدده هو نفسه الجماهير من خلال مجالسها. وفي المرحلة الأولى فان دورها سيشمل أيضا مهمة تنظيم الجماهير للدفاع عن الثورة في مواجهة المحاولات المضادة للثورة التي قد تقوم بها بقايا الطبقات صاحبة الامتيازات. و سلطة المجالس بطبيعتها لا يمكن أن تكون حكم للأقلية في مواجهة الأغلبية، بل هي الشكل الأكثر ديمقراطية لمشاركة الجماهير في إدارة العملية الاجتماعية ككل.و تنتخب المجالس ديمقراطيا على الصعد

المتعددة) المصنع، المحافظة... وصولاً إلى مجلس البلاد ككل) والأعضاء المنتخبين في المجلس لا يتمتعون بأي امتياز، ويمكن إزاحتهم من قبل منتخبيهم في أي وقت.

10

إن مجال نشاط الماتسين هو النضال ضد النظام القائم في إسرائيل، هذا النضال يعبر عن المصالح التاريخية للطبقة العاملة وكل المأجورين والمستغلين في إسرائيل، و نعتبر الدفاع عن و تحسين مستوى معيشة و ظروف العمال كجزء من النضال من أجل الاشتراكية. و من الوسائل الهامة في هذا النضال، هو سعي الماتسين إلى إنشاء نقابات مستقلة ونضالية للعمال.، بعكس حال الهستدروت الذي يخضع مصالح العمال لخدمة الدولة الصهيونية.، هذه النقابات لن يشرف عليها بيروقراطيون محترفون بل ممثلون عن العمال منتخبين في أماكن العمل.

النضال ضد النظام يبرز ويرافق نضال مجموعات السكان من اصل ميزراحي، الذين ينتمي أغليبيتهم إلى الشرائح الاجتماعية المستغلة، و ضد كل أشكال التمييز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأيضا مع نضال الشعب الفلسطيني في إسرائيل، والذي تشكل غالبيتهم الشرائح الأكثر استغلالا، ضد التمييز العنصري والاضطهاد القومي الذي يمارسه النظام القائم بحقهم.

11

إن مبادئنا الاشتراكية تجعلنا نقف بشكل لا يقبل المساومة ضد الصهيونية. و نحن نعتبر الصهيونية مشروع استعماري، تحقق على حساب

ال جماهير العربية، و بالدرجة الأولى على حساب الشعب العربي الفلسطيني، تحت رعاية الإمبريالية و بشراكة معها، كما أن الصهيونية تتعارض مع مصلحة الجماهير العاملة المستغلة في إسرائيل، لأنها تزجها في صراع تاريخي مع جماهير الشرق العربي كله. ليست دولة إسرائيل في شكلها الصهيوني الراهن مجرد نتاج للمشروع الصهيوني فحسب، بل هي أيضا أداة ازدياد توسعها وانتشارها. إن الماتسبن تقدم دعمها وتضامنها مع نضال الشعب العربي الفلسطيني ضد الاضطهاد والحرمان من حقوقه الإنسانية والقومية الذي تمارسه الصهيونية عليه.

12

إن حل القضايا الاجتماعية والقومية في منطقتنا هذه، بما فيها قضية النزاع العربي-الإسرائيلي، يمكن أن يتحقق فقط من خلال ثورة اشتراكية في هذه المنطقة، تقوم بالإطاحة بكل الأنظمة القائمة واستبدالها باتحاد سياسي للمنطقة بقيادة العمال.

في هذا الشرق العربي المتحرر والموحد، سيتم ضمان حق تقرير المصير، ومنها الحق في دولة منفصلة، لكل من القوميات غير العربية في المنطقة، ومنها القومية الإسرائيلية-اليهودية.

وتناضل ماتسبن : كجزء من النضال من أجل هذه الثورة، في سبيل الإطاحة بالنظام الصهيوني ومن أجل إلغاء كل مؤسساته وقوانينه ولوائحه وممارساته وكل ما كان يقوم عليه. و تدعو الماتسبن إلى العيش المشترك بين العرب واليهود، يقوم على أساس المساواة الكاملة ومن أجل دمج شعبي هذا البلد، الإسرائيلي-اليهودي والعربي الفلسطيني، ضمن الاتحاد الإقليمي الاشتراكي، وعلى أساس الاختيار الحر. وتعمل الماتسبن من أجل تنمية الوعي الأممي لدى الشعبين، مما يسمح بجعل هذا الاندماج ممكنا.

وعلى أساس هذه الأهداف، فإن الماتسبن تدعو إلى إقامة استراتيجية مشتركة وتوحيد نشاط كافة القوى الاشتراكية الثورية في هذه المنطقة.

هذه المبادئ تشكل مرجعية الماتسبن. يمكن قبول الأعضاء الجدد عبر إجراء ديمقراطي لخلايا المنظمة، وفق معيار قبول الأعضاء المرشحين بهذه المبادئ ومدى استعدادهم للنضال من أجلها.

إن أعضاء الماتسبن يعملون من أجل تقدم الثورة، إن كان على الصعيد الفردي في كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية التي يشارك فيه أعضاء المنظمة، أو بشكل جماعي داخل المنظمة.

ترجمة: غياث نعيسة

اليسار، في التجربة والآفاق

"إن أردت أن تكون متفانلاً، فلا تهزأ و لا تنوح، بل افهم"

سبينوزا

أثارت مجلة "الآداب" بفتحها ملف اليسار اهتماما كبيرا لدى المعنيين بهذا الشأن، و أعادت إلى الحياة قضية اعتقد عدد كبير من اليساريين "السابقين" أنها قد ماتت و دفنت. و لكن الواقع اعند من رغباتنا. فالعودة إلى الحديث عن ماركس و اليسار لا يعبر عن عودة "الموضة" جديدة، بفعل الأزمة المالية العالمية، بل هي تعكس الصراعات الفعلية على ارض الواقع، من النضالات الاجتماعية و "الانتصارات" الانتخابية لليسار في أمريكا اللاتينية، إلى تصاعد اليسار و النضالات عموما في دول أوروبا واسيا وأفريقيا.

ما سنطرحه في مقالتنا هذه ليس بالضرورة ردا أو نقاشا على كل ما ورد في ملف العدد 4-5 لمجلة "الآداب"، إنما هي مقارنة تنطلق من موقف لا يدعي الحيادية أو البحث من جديد عن إعادة تسمية المعاني و المفاهيم و الوقائع، و كأنها و لادة من عدم، كما فعل ادم في تسمية الأشياء.

لأننا نعتقد انه لا يمكننا أن نفهم الحاضر و لا أن نستشف المستقبل دون أن يحضر فهم التجارب السابقة في كل لحظة. و أننا عندما نواجه معضلة في مطابقة الواقع على فهمنا النظري إنما لب المشكلة يكمن في الفهم النظري نفسه. لهذا فان تطور النظرية الماركسية إنما تم بفضل الإسهامات الثمينة لعدد من المفكرين الماركسيين بعد ماركس، مثل لينين و تروتسكي و روزا لوكسمبورغ و غرامشي وغيرهم الأقرب إلى عصرنا.

كاتب هذه الأسطر ينتمي في تجربته إلى بداية تشكيل الحلقات الماركسية، في مطلع سبعينات القرن العشرين، في سورية. و بالتحديد المبادرة في تشكيل الحلقات الماركسية الثورية أو بالتعريف الشائع "التروتسكية"، و بالرغم من قلة عددنا في البداية، كغيرنا من الحلقات، و جدة اطروحاتنا في الواقع السوري و داخل يساره، إلا أن هذه الحلقات نمت و لعبت دورا هاما في نضال اليسار السوري الراديكالي لغاية التسعينات، و رغم تفكك أحوالها مع حالة القمع المعممة التي أصابت كل تيارات المعارضة وليس اليسار فحسب، لكن عدد من مبادريها بقي لهم نشاط دائم على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي إلى يومنا.

في التجربة و النظرية

قدمت الماركسية فهم عميق لتناقضات النظام الرأسمالي لم تستطع أي نظرية أخرى أن تقدم ما يقاربها، و قدمت أيضا هضما لتجارب النضال للجماهير الواسعة مع أفق لبديل عن الرأسمالية. هذا التراث الفكري و النضالي لا يزال ضروريا و لا غنى عنه لفهم عصرنا و لإعادة نهوض اليسار من جديد.

لم تغير الأزمة المالية الراهنة و لا واقع العولمة من حقيقة أن النظام الرأسمالي العالمي يقوم على السعي للربح و على المنافسة. وهما مصدرا حيوية النظام الرأسمالي من جهة. و أزماته المتكررة و وحشيته من جهة أخرى.

في المقابل، استندت الماركسية لماركس و انجلز- في تحليلها للرأسمالية على التأكيد على أن التغيير والبديل الاشتراكي إنما يقوم بهما الطبقة العاملة و جماهير الأجورين، أي أن الأخيرين ليسوا موضوع التغيير بل هم ذاته. لإقامة السلطة العمالية عبر هيئات و مجالس منتخبة

مباشرة منهم، أي إدارة المأجورين لحياتهم بأنفسهم مباشرة. مما يعني، وباختصار، تقوم الماركسية على المقومات الأساسية التالية: ضرورة النشاط الذاتي للعمال و المأجورين و التنظيم الذاتي لهم و الحكم (أو الإدارة) الذاتي لهم، أي إدارة الناس لشؤون حياتها عبر مجالس و هيئات منتخبة مباشرة منهم. لهذا السبب إنما يجب أن تكون الاشتراكية شكلا أرقى و أعمق ديمقراطية من الديمقراطية البرجوازية.

لكن النموذج الشائع للاشتراكية "القائمة فعلا" الذي شكله الاتحاد السوفياتي و دول أوربا الشرقية والصين وكوريا... الخ. بعد الحرب العالمية الثانية، و المروج له بفضل الولاء الأعمى للأحزاب الشيوعية الرسمية القوية على صعيد اليسار العالمي بإيديولوجيتها الستالينية، نفس الأسس التي قامت عليها الماركسية الكلاسيكية. وقدمت هذه البلدان كأنموذج -منفر- للاشتراكية المنشودة التي ناضل من أجلها وبإخلاص أجيال عدة من اليساريين المخلصين. بل المصيبة، أن هذه الدول وإيديولوجيتها الستالينية مست حتى الأحزاب القومية اليسارية التي تبنت الماركسية في مخاض تطورها مثل أقسام من حزب البعث أو حركة القوميين العرب.

و أصبح الشغل الشاغل لكل حزب شيوعي أو ماركسي أو يساري جديد هو سعيه و لهفته للحصول على اعتراف الاتحاد السوفياتي بشرعيته. ولم تنحصر هذه العقدة بالحصول على صك الشرعية على الأحزاب الشيوعية الرسمية وانشقاقات المتعددة بل مست غالبية القوة اليسارية، وعلى سبيل المثال، قدمت فلسطينيا، نموذجي الجبهتين الديمقراطية والشعبية.

في تلك المرحلة، شكلت لنا "التروتسكية" سلاحا نظريا غنيا جدا و نقدي لكل ما يجري حولنا، يعيد الصلة بالاشتراكية الثورية، التي لفظتها الايدولوجيا اليسارية السائدة.

قدم لنا تروتسكي، إعادة التأكيد على دور الطبقة العاملة والمأجورين باعتبارها ذات الثورة الاشتراكية، و أن معيار أي تغيير في المجتمع هو الدور الذي تلعبه الطبقة العاملة فيه.

قدم تروتسكي نظريته في الثورة الدائمة وارتباط المهمات الديمقراطية بالمهمات الاشتراكية في البلدان المتخلفة وقانون التطور المتفاوت و المركب. وأيضا نقدا شرسا لكل أشكال التبقرط والاستبدالية.

و قدم تروتسكي لنا، سلاحا هاما، هو انه لا يمكن بناء الاشتراكية في بلد واحد، لان ضغط النظام الرأسمالي العالمي سيشوه ويعيق نمو أي دولة عمالية معزولة. ونتيجة لهذا طرح أهمية الطابع الأممي للثورة.

لذلك، فأنا و إن لم نكن نرى في الاتحاد السوفياتي و دول أوربا الشرقية أنموذجا للاشتراكية، بل كنا نرى فيها أشكالا "مشوهة" أو "منحطة" للدول الاشتراكية، وهي استنتاجات طرحها تروتسكي قبل اغتياله رغم استناده إلى الأسس النظرية الأساسية للماركسية الكلاسيكية كما اختصرناها أعلاه إلا انه حافظ حتى وفاته على تعريف هذه الدول بأنها دول عمالية رغم انتصار الثورة – المضادة الستالينية فيها، إلا أن التيار الواسع للتروتسكيين لم يطور هذه الاطروحات و تمسك بها بجمود – باستثناء أقلية اعتبرت منذ الخمسينات في القرن العشرين أن هذه الدول هي رأسمالية الدولة-، و لهذا أخذنا عن تروتسكي ضرورة الدعوة إلى "ثورة سياسية" في هذه الدول لتستعيد الطبقة العاملة سلطتها.

لكن الانهيارات التي حصلت والثورات فيها، رغم ترحيبنا بها وخلصنا من الأنظمة الاستبدادية فيها، لم تؤدي إلى استعادة الطبقة العاملة لسلطتها، كما كان مأمولا، بل أن جزء من الفئة الحاكمة نفسها ساهمت في هذه "الثورات" من اجل الرأسمالية.

لم تصب الصدمة فقط الأحزاب الستالينية و الموالية للسوفييات فحسب بل أصابتنا جميعا. كيف يمكن لدول "اشتراكية" أن تتحول، دون حرب، إلى دول رأسمالية بمطالبة و فورات شاركت فيها الطبقة العاملة نفسها؟

معايير السلطة العمالية

هل الصين دولة "اشتراكية"، و شنغهاي تنازع الموقع الأول للبورصة العالمية للرأسمالية اليوم؟ كما يقول عدد من اليساريين، استنادا إلى أن الحزب "الشيوعي" هو الحاكم. هل كوريا الشمالية بل و كوبا دول اشتراكية؟

إذا كان الجواب نعم، فإن تجارب انهيار الاتحاد السوفياتي و دول أوروبا الشرقية لم تعلم أحدا. فالبديل "الاشتراكي" الذي يدعو هؤلاء إليه الناس ليس، في هذه الحالة، أفضل من النظام الرأسمالي القائم على الديمقراطية البرلمانية، بل في بعض الأحيان هو أسوأ منه، هل هذه هي الاشتراكية؟

باختصار، يمكن القول، انطلاقا من تجربة ما سمي بالدول "الاشتراكية"، إن دور الطبقة العاملة فيها هو الشرط الجوهرى اللازم الوجود في تحديد طبيعتها، وليس هذا بالقول فقط بل في الواقع تحديدا. أي أنها – الطبقة العاملة و المأجورين- تحكم من خلال هيئاتها ومجالسها المنتخبة مباشرة و ديمقراطيا(و ليس حزبا يحكم باسمها). و أن مقولة أن شكل الملكية هو المحدد، لم يعد كافيا وحده، فحتى في الدول الرأسمالية توجد ملكية الدولة، و في صين اليوم توجد أيضا ملكية الدولة فهي ليست إلا شكل قانوني لا يحدد حقا طبيعة الدولة. وأخيرا، لم يعد القول بالاقتصاد الموجه كشرط لتحديد الطابع "الاشتراكي" للدولة صالحا، بل الأهم هو تحديد انه اقتصاد موجه من قبل من؟ و لصالح من؟. و التجربة السابقة أكدت أن غياب السيطرة والرقابة العمالية المباشرة تلغيه كمحدد للطبيعة "الاشتراكية" للدولة.

لقد أثبتت أيضا التجارب في الدول المسماة سابقا "اشتراكية" أن النظام الرأسمالي العالمي لم يمارس فقط الضغط أو يشوه الدينامية الاقتصادية في هذه الدول "الاشتراكية" بل الحقيقة هي أن النظام الرأسمالي العالمي يحدد قوانين حركة الاقتصاد في كل رقعة على الأرض. فالاشتراكية في بلد متخلف ستفرض عليه عملية "التراكم" لمنافسة الرأسمالية، ويجد نفسه في عملية تماهي مع آليات النظام الرأسمالي.

إن الدرس الجوهرى من التجارب السابقة هو أن مجتمع ما يكون اشتراكيا بقدر ما أن الطبقة العاملة و المأجورين والناس تحكم نفسها من خلال مجالسها المنتخبة مباشرة و ديمقراطيا. ما عدا ذلك هو مسخ للبدل الاشتراكي المفترض أن يكون أرقى من الرأسمالية ليس فقط على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بل على الأخص على صعيد الحرية الإنسانية، و أن ديمومة الاشتراكية في هذا البلد مرهونة بانتشارها عالميا.

الإصلاح و الثورة

إنها واحدة من الخرافات البالية، تلك التي تقول برفض اليسار الراديكالي للإصلاحات. لأن لحظة التغيير الجوهرى (أي الثورة) إنما هي لحظة قصيرة مقارنة بسيرورة تراكم النضالات الجماهيرية (ألم يسميها ماركس بلحظة الولادة، القصيرة مقارنة بفترة الحمل الطويلة؟).

الإشتراكيون الثوريون ليسوا ضد الإصلاحات. لأسباب عديدة. منها أن الوعي السائد في أي مجتمع هو وعي الطبقة السائدة، و أن وعي شرائح العمال والمأجورين في نضالاتها هو وعي متفاوت، وفي نضالاتها تسعى الناس أولا إلى العمل على تحسين شروط عملها و حياتها، من خلال مطالب ديمقراطية واجتماعية ومعيشية و قومية... و لأن الاشتراكيين الثوريين لا يرون التغيير كعمل تأمري أو انقلابي لحزب أو نخبة فان واجبهم هو أن

يكونوا في خضم هذه النضالات لتجذيرها ومنع تذبذبها والاستفادة من تجارب النضالات السابقة في فهمها و تعميم تجارب النضالات و ربطها فيما بينها. هذا هو دور الاشتراكيين الثوريين، و من هنا تبرز أهمية وجود حزب عمالي اشتراكي جماهيري.

إن مراكمة تجارب النضالات وبعض الانتصارات الجزئية و كفاحية عالية لجماهير العمال و المأجورين – بالترافق مع أزمة سيطرة و هيمنة للطبقة السائدة- و بوجود أحزاب عمالية اشتراكية نضالية جماهيرية تجعل من لحظة التغيير إمكانية واقعية.

فالتغيير (الثورة) هو فعل تقوم به غالبية الطبقة العاملة لصالح غالبيتها. انه فعل تحرر ذاتي، هذا هو المفهوم الماركسي للثورة. بيد أن الوعي الشائع لدى الجماهير -بغيا ب أزمة ثورية- هو وعي إصلاحي. لكن عصر الإصلاحات قد ولى. و هذا ليس كلام لفظي، انه الواقع.

نعم، كان هنالك فسحة للإصلاحات في النظام الرأسمالي من أربعينات إلى نهاية سبعينات القرن الماضي و هذا تجلّى في جملة من الإجراءات على صعيد الأجور والضمان الاجتماعي و غير ذلك مما أطلق عليه بدولة الرفاه في أوربا، و لم تأت هذه الإصلاحات في اغلب الأحيان الا بعد نضالات جماهيرية كبيرة. و أعطى هذا الواقع "تبريرا" لوجود أحزاب اشتراكية – ديمقراطية جماهيرية، لسبب بسيط هو أن الجماهير في تلك الحقبة التاريخية لمست أن هذه الأحزاب سهلت عدد من الإصلاحات الهامة، فأعطتها مصداقية.

لكن الحال تغير، و بالذات منذ ثمانينات القرن الماضي، لم يحصل فقط توقف للإصلاحات الكبرى في هذه الدول الأوروبية بل حصل تراجع عن العديد من الإصلاحات المكتسبة، مثل التراجع عن قوانين البطالة والتسريح إلى قوانين التعويضات الاجتماعية والتقاعد و غير ذلك من الخدمات العامة. وتجلّى دور الأحزاب الاشتراكية – الديمقراطية اليوم على كونه مجرد إدارة

ليبرالية "اجتماعية" للنظام الرأسمالي مع نهاية عصر الإصلاحات. و هذا هو مصدر أزمة هذه الأحزاب في البلدان التي تعتبر فيها أحزابا نافذة. و خصوصا أوروبا والبلدان الاسكندينية. إنها لم تعد أحزاب إصلاحية (أو قادرة على الإصلاح) بل كأحزاب اليمين أصبحت أحزاب إدارة ليبرالية للرأسمالية. دعاة الإصلاح الجديين اليوم في أوروبا (بل و في العالم) هم أحزاب اليسار الراديكالي.

هذا من الأسباب التي تدعو للثناء من رؤية بعض القوى الماركسية في المنطقة العربية، التي اعتقدت- و توهمت- أنها تحولت إلى روح العصر بتبنيها الاشتراكية -الديمقراطية في وقت لم يعد لهذه الأخيرة أي روح.

لا يعني هذا اندثار الأحزاب الإصلاحية في أوروبا و العالم، أبدا. إنها ستبقى موجودة طالما بقي وعي إصلاحي لدى جماهير الناس، لكن الجماهير بدأت تدرك أن أدنى إصلاح اليوم أصبح يتطلب نضالات جماهيرية كبيرة. والإصلاحات الكبيرة تتطلب ثورة.

مهمة اليسار الاشتراكي الثوري اليوم هو العمل الجدي واليومي من اجل ليس فقط بناء ذاته، بل و بناء يسار واسع، والانخراط وإنهاض نضالات الجماهير، و المحدد الأساسي لعمله هذا هو سعيه إلى رفع وعي و كفاحية واستقلالية الطبقة العاملة و المأجورين.

اليسار الراديكالي و اليسار الواسع

لم تعد للخلافات الإيديولوجية السابقة بين أطراف اليسار الماركسي أهميتها، فلم تعد قائمة صين ماو تسي تونغ و لم يعد قائما الاتحاد السوفياتي و دول أوروبا الشرقية كمصدر الهام للستالينيين، من جهة، ومصدر نقد صارم للثروتسكيين، من جهة أخرى.

ينقسم اليسار اليوم إلى يسار معادي للرأسمالية ويسار مناهض للامبريالية. اليسار الراديكالي يعني يسارا واضحا في معاداته للرأسمالية والامبريالية. و المهمة الرئيسية هي إعادة بنائه و وحدته. و هو متنوع لأنه يشمل يسارا-من اصول متعددة- لا يتوافق بالضرورة - عدا توافقه على معاداة الرأسمالية والامبريالية- حول آليات العمل التنظيمي وأفاق البديل الاشتراكي المنشود. و المطلوب هو البدء في فتح حوار جدي بين أطرافه و أفراده يستند في كل مرحلة على آليات نشاط مشتركة، تساهم في تكوين مشتركات وثقة بين أطرافه.

و وفق حالة كل بلد، نرى انه على اليسار الاشتراكي الثوري أن يفتح على أطراف اليسار الأخرى (المعنية بالنضالات الجماهيرية و المناهضة للامبريالية و غير الحكومية)، إن كان يسارا داعيا لإصلاح الرأسمالية أو معاديا للامبريالية (كبعض اليسار القومي) في العمل المشترك لنضالات موحدة يكون المحدد الأساسي لها -بالنسبة لنا- أن تكون نضالات و نشاطات تساهم في "رفع كفاحية و وعي و استقلالية الطبقة العاملة و المأجورين" و ليس صفقات انتخابية أو إعلامية فارغة.

يلعب الحراك الفكري والثقافي للييسار الراديكالي أيضا دورا هاما في نهوضه، و خصوصا في لحظات التراجع و التفكك كالتي نعيشها، فالتركيز على دور المثقفين و المفكرين اليساريين هام جدا في هذه الفترة، لفتح فجوة في نظام الهيمنة الإيديولوجية للرأسمالية.

لكن الشرط الأساسي لعودة اليسار إلى ساحة الفعل و الوجود سيكون نمو النضالات الجماهيرية في العالم و بلداننا، و هو ما بدأ تتجلى بوادره في عدد من بلدان منطقتنا، بعد أن برز قبلا في أمريكا اللاتينية و أوروبا.

هنالك دائما ما يمكن فعله و في أحلك الظروف، في هكذا ظروف من التراجع العام للييسار في بلداننا، يمكن بناء أشكال و لو كانت جنينية للييسار

الراديكالي تعمل وفق إمكانياتها إن كان على الصعيد الدعاوي مع الانخراط في النضالات القائمة و القادمة.

عوضا عن العويل والبكاء على واقع الحال السيئ، على كل اشتراكي ماركسي أن يبادر وان ينظم.

حول اليسار في المنطقة العربية

يتميز الشرق العربي بأنه، و منذ زمن طويل، مركز اهتمام و انتشار الضواري الامبريالية، والأصل في هذا الاهتمام بمنطقة "الشرق الأوسط" هو أولا اهتمامها الرئيسي بالنفط الذي تعج به المنطقة. وثانيا الموقع الجيوسياسي الهام للمنطقة. وثالثا إقامة الدولة الصهيونية في قلب الشرق العربي ومهمتها الأولى لعب دور كلب حراسة للمصالح الامبريالية في المنطقة.

ولقد شهدت المنطقة إعادة انتشار، بل قل هجمة امبريالية شرسة تتوجت بالاحتلال الأمريكي للعراق منذ عام 2003، ولكن هذه الهجمة الامبريالية تواصلت بالحرب الصهيونية على لبنان عام 2006 وعلى غزة 2009. وفي مقابل هذا الانتشار و العدوانية الامبريالية برزت مقاومة واضحة لها، وان كان الطابع "الإسلامي" لغالبية القوى المقاومة هو الأبرز، لكن الشعور المعادي للامبريالية في المنطقة هو شعور جماهيري طاغي يتجاوز حجم و نفوذ القوى الإسلامية المقاومة.

علاوة على ذلك، هنالك ظاهرة كولونيالية تجلت في تحطيم و إعادة تركيب هش لبلد هو العراق، و سلطة فلسطينية، رغم اندراجها في مسلسل المفاوضات مع الدولة الصهيونية لم تحقق لا سلاما و لا دولة فلسطينية بل تحولت إلى سلطة عميلة للاحتلال، مع غياب كل إمكانية عملية و واقعية

لإقامة دولة فلسطينية بسبب سياسة القضم الصهيونية المتواصلة لما تبقى من الأراضي الفلسطينية، و تخلف اجتماعي واقتصادي وسياسي للمجتمعات العربية بفضل أنظمة فاسدة و استبدادية معظمها تابع للامبريالية. نجد من جهة هجمة امبريالية شرسة، و من جهة أخرى مقاومات مستمرة لها، على أرضية واقع مركب ومعقد.

يمكن القول أن الواقع في المنطقة يتميز بثلاثة عوامل مترابطة هي: تفكك المجال السياسي والاجتماعي، مع إرادة بارزة لمقاومة الامبريالية، ومحاولة إعادة تركيب سياسي ما يزال في بداياته يتلمس استراتيجياته و سياساته.

ينطوي الواقع الراهن على إمكانيات متعددة، فبروز الظاهرة "الإسلامية" منذ ثمانينات القرن الماضي على حساب أفول التيارين اليساري-الماركسي- والقومي والتي ساهم فيها سلسلة أخطاء من اليسار الماركسي الذي لم تتميز غالبيته بستانينية متخلفة فحسب بل أضاف عليها ممارسات خاطئة كان بعضها مدمرا له مثل ارتباطاته بأنظمة استبدادية سماها تقدمية. دون ان نطيل حول فشل الأنظمة القومية العربية نفسها (كالبعث والناصرية).

تتمفصل في منطقتنا عدد من القضايا، منها المسألة الكولونيالية و الدينية والقومية (ليس فقط العربية بل هنالك أقليات قومية أخرى كالكردية) والقضية الديمقراطية التي أصبحت مطلب رئيسي في كافة الدول العربية والقضية الثقافية والقضية الاجتماعية والطبقية، حيث تتفوق الأنظمة العربية على غيرها بدرجة إفقار شعوبها و وتيرة استغلالها لهم.

أن تكون يساريا عربيا يعني اليوم الاهتمام ليس بالحقل الأساسي له أي الاجتماعي و الطبقي فقط، بل أيضا بكل القضايا الأخرى المذكورة أعلاه. أن تكون يساريا عربيا يعنى موقفا حازما من اجل العدالة الاجتماعية و

المساواة وضد الطائفية و ضد أي تمييز يقوم على العرق أو الدين أو الجنس و من اجل العلمانية في الدولة، و نضال من اجل الحريات الديمقراطية.

أن تكون يساريا عربيا اليوم يعني موقفا حازما في معاداة الامبريالية والصهيونية و متضامنا مع القوى الجماهيرية المقاومة و لو كانت إسلامية مع الاحتفاظ بحق نقدها، وليس كما فعلت قيادة الحزب الشيوعي العراقي في تعاملها مع الاحتلال الأمريكي أو مثل مواقف بعض القوى المعارضة السورية من الحرب الصهيونية ضد لبنان في تموز عام 2006 حيث تبني مثلا حزب الشعب الديمقراطي (الحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي سابقا) و حزب العمال العربي الموقف الرسمي للحكومة السعودية.

أن تكون يساريا عربيا اليوم يعني موقف واضح في إدانة السلطة الفلسطينية العميلة و دعم قوى المقاومة، وبناء يسار فلسطيني مستقل و مقاوم. و ليس التمسك بحل الدولتين التي لم تعد له إمكانية واقعية سوى تشكيل بانتوستان هزيل، بل الدعوة إلى دولة ديمقراطية واحدة ترد فيها المظالم للشعب الفلسطيني لان هذه الدعوة أكثر ثورية و واقعية من دعوة الدولتين أو الدعوة لدولة فلسطينية في الأردن. دون أن ننسى أن حل القضية الفلسطينية يستلزم انتفاضات جماهيرية على امتداد المنطقة وان الاشتراكية لا تقدم فقط الحل الاستراتيجي لها بل ولل قضايا القومية والكولونيالية الأخرى أيضا.

عندما يكون لليسر موقف واضح و صريح و عملي في هذه القضايا الملحة في منطقتنا، يمكن أن تتفتح حقبة جديدة من النضالات يعود فيها اليسار إلى موقع التأثير و الفعل. اليسار الذي نحتاج إليه هو يسار معاد للرأسمالية والامبريالية ومعايش لقضايا مجتمعاتنا و يطرح إجاباته عليها مع الانخراط دوما في هموم و نضالات الناس.

أيار /مايو 2010

اليسار و اشكاليات المعارضة السورية

"وأن نتذكر أيضاً ذلك الذي نسي إلى أين يوصل الدرب"

(هراقليطس، مقتطفات)

أثار انعقاد المجلس الوطني لإعلان دمشق في بداية ك1 /ديسمبر 2007 من جديد سجالاتنا وصراعات تجلت في البيانات والتصريحات والكتابات، وبالكاد خفت من هذه الحمى السجالية الحملة الأمنية القمعية من الاعتقالات والاستدعاءات التي تعرض لها أعضاء إعلان دمشق، و القمع الأمني الشديد المتواصل لهم.

والحق أن مجرد انعقاد مؤتمر بحضور أكثر من مائة وستين ناشطا في سورية هو بحد ذاته حدث هام. لكنه بالتأكيد لا يعني تحويل العمل السياسي إلى مجرد نشاط محموم من أجل عقد اجتماعات حصرا.

أزمة تكتل إعلان دمشق

وفي حين نرى بشكل موضوعي أن البيان الختامي الذي صدر عنه، كان أفضل بكثير من الوثيقة التأسيسية نفسها لإعلان دمشق الصادرة في 2005 /10/16. فقد كان مثيرا للانتباه أن من جمد نفسه من موقعي الإعلان إنما فعلها بعد إن لم يجد نفسه منتخبا في هيئات الإعلان القيادية وعلى أساس بيان ختامي أفضل من البيان التأسيسي الذي قام عليه إعلان دمشق نفسه، والذي وقع عليه المجمدون أنفسهم أو المنسحبون. لماذا؟

فالحجة التي طرحها بعض من المنسحبين أو المجمدين أنفسهم- نخص بالذكر حزبي الاتحاد الاشتراكي و العمل الشيوعي - بان الاجتماع الأخير لإعلان دمشق قد توج انتصار التيار الليبرالي داخله على حساب التيارين القومي واليساري، هي برأينا حجة لا تصمد بتاتا أمام الوقائع. فالوثائق الصادرة عن الاجتماع الأخير ليست أكثر ليبرالية من الوثائق السابقة وخاصة مقارنة بالوثيقة التأسيسية التي كانت فاقعة الليبرالية، ومن النوع الصريح وعلى أساس من الديمقراطية "التوافقية" الشبيهة بالقائمة في لبنان والعراق. فأين هي زيادة الجرعة الليبرالية إذن؟ ومن هو اليسار ومن هو اليمين؟

في المقابل، فان قول البعض، همسا أم علنا، بان الاجتماع الأخير عزز من موقف وسيطرة تيار الليبراليين الجدد على إعلان دمشق وخاصة انه افصح عن رهانهم على التدخل الخارجي في عملية التغيير الديمقراطي، واستند البعض منهم على مقطع من تصريح رياض الترك تجاه موقف الرئيس الأمريكي من الاعتقالات ووصفه له "بموقف نبيل" كدليل برأيهم على هذا الانحراف "الخطير" عن الموقف الوطني المطلوب، و الأصح هو أن مواقف إعلان دمشق بعد اجتماعه الأخير ووثائقه قد شهدت ترجعا نسبيا عن وهم التدخل الخارجي الوشيك الذي سيزيح النظام لصالح "تغيير ديمقراطي"، وقد ساعدت الظروف الإقليمية والدولية في إزالة هذا الوهم نسبيا، بينما أن الإعلان التأسيسي في 2005 و ظروف تشكيل تكتل إعلان دمشق والذي وقعت عليه الأطراف التي جمدت نفسها إنما قام على تحليل عام ساد أوساط النخب السورية بمختلف تلويناتها بان النظام السوري أيل إلى السقوط الوشيك نتيجة الضغوط الخارجية وانه "مضعف وقد يتهاوى" (ياسين الحاج صالح: إعلان دمشق إلى أين؟). فإذا تهافت هذه الحجة أيضا للمنسحبين كيف نفسر إذن ما حصل من نزاعات داخل أطراف إعلان دمشق؟ هذا دون أن نقع في فخ الاستسهال والنوم على وسادة البلادة الفكرية من خلال القول بان السلطة وحدها هي التي تقف وراء ما حصل.

الحقيقة، أن ما جرى من نزاع وتفكك داخل أطراف إعلان دمشق وفي لحظة حرجة من تطوره: عقد اجتماعه وانتخاب هيئاته و إطلاق السلطة حملة اعتقالات ضده، كان مدمرا على صعيد القدرة على مواجهة الحملة الأمنية ومدمرا على صعيد ترسيخ آليات التضامن المشترك ومدمر على قدرة تكتل إعلان دمشق على النشاط الفعلي. وكان ما حصل في الوقت نفسه كاشفا جديدا لمدى هشاشة بنية وقدرة الأطراف المعارضة السورية عموما. ومدى عمق "الأزمة السياسية والفكرية" التي تعاني منها جميع أطرافها (ي. الحاج صالح، المصدر السابق). وقد اقر إعلان دمشق بخطورة التفكك الذي يعانيه في افتتاحية موقع النداء بتاريخ 23 شباط/فبراير 2008 عندما أعلن بان ما حصل لإعلان دمشق ليس فقط "تراجع إلى الوراء" بل ما هو اخطر أنه "تدمير -بأيدينا- لأفضل ما حققه السوريون". مما يجعل مستقبل استمرار وجوده كتحالف سياسي نشط موضع تساؤل جدي.

وفي حين يمكن القول بان تذبذبات الأطراف السياسية المعارضة المذكورة ومساراتها المتعرجة ترتبط " بأزمة وتقلبات وضع أجنحة من الطبقة الوسطى السورية"، وهو برأينا صحيح، ولكن إلى أي درجة يصبح حينئذ صحيحا تصنيفها على أساس سياسي أيديولوجي : يمين، يسار، قومي...ليبرالي.الخ.؟ بغياب ممارسة بعينها وخطاب سياسي متماسك وواضح. وفي جو من سيادة اللغو الديمقراطي العام المشترك لدى نفس النخبة بخلاف جملة اكثر أو اقل هنا أو هناك عن موضوعين الأول هو " الوضع المعيشي للطبقات الشعبية"، ليصبح كل من يقول بها يسارا (وهكذا تعريف يشمل طيفا من أحزاب الجبهة الحاكمة وصولا إلى تلك المعارضة). والثاني هو الموقف من الإمبريالية الأمريكية وحلفائها ومشاريعها في المنطقة، ليصبح من يتشدد بالقول في مواجهتها يسارا أيضا، وهو معيار يشمل أيضا طيفا من القوى السياسية الحاكمة وليست حكرا - كخطاب- على القوى المعارضة.

نحو اليمين، در

والحال، نجد أن مراجعة سريعة لحال النخبة المعارضة السورية تؤكد على عدد من سماتها الأولية ولكن الجوهرية، أولها أنها فعلا من صلب الشرائح الوسطى السورية التي تعاني كطبقة من حالة اضمحلال متواصلة بسبب التغييرات الاقتصادية- الاجتماعية الناتجة عن السياسات الحكومية النيوليبرالية لصالح إغناء الأغنياء وإفقار الفقراء، وثانيها أنها – أي النخب- في غالبيتها من المعتقلين السابقين للأحزاب اليسارية " السابقة". وثالثها هو تحولها إلى ملكوت الديمقراطية والليبرالية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية وتأثيره المحبط على الأحزاب الشيوعية و اليسارية في دول العالم، إضافة إلى انهيار مرجعياتها الأيديولوجية و البرنامجية (وبعضها الليبرالي الصرف أبرز عداء واضح لقضيتي الطبقات الشعبية ومناهضة الإمبريالية، مما يعكس رغبته بقطيعة كاملة مع ما قد يبدو انه مشترك مع الخطاب الذي ما يزال يركز عليه النظام)، و رابعها افتقارها أو تقلص قاعدتها الاجتماعية مع غياب نضالات اجتماعية واسعة أو انعزالها عنها، مما أدى بها إلى انزياح عام، بمختلف تلويناتها السياسية، نحو اليمين.

فالمعارضة السورية في مواجهة تقاوم الأزمة الاقتصادية- الاجتماعية التي تعانيها الجماهير الواسعة المفقرة إنما هي "ابعد ما تكون عن هموم الناس ومعاناتهم" (بشار العيسى: المعارضة السورية لملمة جراح العزلة..).

يكفي النظر، كمثال على ما نقول، إلى الانزياح اليميني شبه الليبرالي أو "الديمقراطي" على الصعيدين الفكري والسياسي لدى أهم الأحزاب اليسارية بل والماركسية سابقا في المعارضة مثل الحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي، الذي غير اسمه إلى حزب الشعب الديمقراطي ويدعو إلى إقامة "دولة المواطنة والديمقراطية" والالتحاق باقتصاد السوق حيث انه ينتقد السلطة "لأن حزمة التشريعات والقوانين... تحت مسمى تحرير السوق، لم تجد طريقها إلى التنفيذ... وهكذا بقي الحديث عن اقتصاد السوق

والإصلاح الاقتصادي حبرا على ورق" - (التقرير السياسي الصادر عن المجلس الوطني لحزب الشعب الديمقراطي المنشور بتاريخ 2008/1/6). في حين أن واقع الحال يشير إلى الحماس الحكومي المنقطع النظير إلى تسارع لبرلة الاقتصاد السوري وفقا لوصفات صندوق النقد الدولي ونتائجها المفجعة في رفع الأسعار وإفقار شرائح واسعة من الجماهير الشعبية السورية لإدراك مدى الانزياح الليبرالي - الشعبوي لهذا الحزب، و في السياق نفسه نجد أيضا حزب العمال العربي الثوري، الذي أصبح في مواقفه واطروحاته شبيها إلى حد المماثلة لحزب الشعب الديمقراطي، و أخيرا حزب العمل الشيوعي الذي بالرغم من دعوته إلى "بناء حزب يساري من طراز جديد " لم يعد يملك سوى خطاب سياسي ضبابي "ديمقراطي" عام يدعو إلى "إنهاء احتكار السلطة" بقطيعة مع تجربته السابقة و تاريخه وخطابه اليساري الواضح. وهذا الانزياح العام "اليسار" نحو اليمين يتجلى أيضا بوضوح في التحالفات السياسية التي يشارك فيها، تحت أي مسمى كانت.

في آليات التحالفات

لقد شكل إعلان دمشق أحد أهم محطات سياسة التحالفات التي طرحتها المعارضة السورية، ومما لا شك فيه أن وثيقته التأسيسية عبرت من خلال فقراتها المتعددة عن رغبة بإرضاء كافة الأطراف المبادرة به : نزوع ديني و طوائفي لإرضاء الأطراف الإسلامية، و ليبرالية لإرضاء الأطراف الليبرالية الناشطة كمستقلين أو في أحد شقي لجان إحياء المجتمع المدني وفي حزبي الشعب والعمل العربي... الخ لكن الزخم الإعلامي الذي رافق تشكيله وشعور المؤسسين بان الإعلان أصبح هو الممثل الوحيد للمعارضة أدى بهم إلى سلوك عصبوي وإقصائي واضحين. وزاد من الطين بلة كثرة الأشخاص والهيئات التي سارعت إلى الانضمام إلى إعلان دمشق، بغض

النظر عن حقيقة وأهمية وجودها. وجعل هيمنة هذا الشعور بان لا عمل معارض خارج الإعلان إلى الدفع بانشطارات وارتباكات متوترة عاشتها اغلب الهيئات الحقوقية والسياسية وغيرها.

والحقيقة، أن هذا التجميع الكمي العشوائي، لم يكن في النتيجة مفيدا كما توضح لاحقا بعد حملة الاعتقالات التي تعرضت لها قيادة الإعلان، فأين هي اليوم هذه المئات من الهيئات والجمعيات والأحزاب والشخصيات؟

كما أن الزخم الذي حظي به الإعلان حين تأسيسه لم يخف الخلاف - بل ولنقلها بصراحة و الكره وغيره من المشاعر الشخصية الشائعة التي تبعد العقلانية عن العمل السياسي المعارض-الذي يهيمن على العلاقة بين بعض الأطراف الفاعلة في الإعلان وعلى وجه الخصوص بين حزب الشعب وحلفائه، من جهة. وبين الاتحاد الاشتراكي بشكل خاص- والى حد ما حزب العمل الشيوعي، من جهة أخرى. وقد عبر عن ذلك، كمثال بين أمثلة عديدة، مقالة نشرت مباشرة بعد انتهاء أعمال مجلس إعلان دمشق على صفحات موقع حزب الشعب بتاريخ 2007/12/6 بقلم احمد مولود الطيار يتشفى فيها بهزيمة قيادات حزب الاتحاد الاشتراكي، موضحا أن نتائج الانتخابات أفرزت "هزيمة قاسية لاثنيين" منهم. داعيا حزب الاتحاد الاشتراكي إلى دراسة "أسباب الإخفاق" ومتسائلا إن كانت "قواعد وكوادر الحزب ستتململ وتساءل قيادتها، لماذا منينا بهذه النتيجة المخيبة"، ودعا الكاتب أمين عام حزب الاتحاد الاشتراكي إلى الاستقالة. ناصحا حزب الاتحاد الاشتراكي بان لا يقع "وعلى جري العادة أيضا عند كل عقل مستقيل" في نظرية المؤامرة الخ. هذا النموذج من الكتابات غير الودية بين الحلفاء والردود التي تمت عليها، والتي لم يخفف من كثرتها سوى حملة الاعتقالات التي أصابت قيادات إعلان دمشق، إنما هي بمجملها مؤشر على ركافة الأسس التي تقوم عليها التحالفات القائمة.

ولا يمكن لاحد أن ينكر أن آليات انتخابات المجلس الوطني لإعلان دمشق كانت - مرتبة جدا- بشكل يسمح، طبعا من خلال الانتخابات، بالتخلص من قيادات حزبي الاتحاد الاشتراكي و العمل الشيوعي. و كانت الانتخابات أيضاً مدروسة بشكل دقيق دون إخفاء أن التركيبة الطائفية للمنتخبين كانت واضحة. مع إحراج الحزبين الأخيرين بانتخاب شخصيتين لكل منها القدرة على القول أنها انتخبت بصفقتها إما مستقلة أو بصفقتها الحزبية، الأولى من حزب العمل والثانية من الاتحاد الاشتراكي. وقد أكد ذلك رياض سيف في التحقيقات معه بعد اعتقاله بقوله "لدينا العلوي والماركسي، ولدينا الدرزي... الخ".

لكن حزب الاتحاد الاشتراكي، وهو حزب قومي، وبغض النظر عن رأينا فيه، هو من أهم القوى السياسية المنضوية في إعلان دمشق، خارج الأحزاب الكردية، وله نفوذه وجماهيره، وإن بقيت محدودة. وخروجه من إعلان دمشق شكل ضربة قاسية للإعلان لأنه من أهم أحزابه، و لأنه كان يشكل في عيون السلطة التزاما بموقف "قومي" معروف بمعاداته لأي تدخل خارجي. فكان تجميد نشاطه ضمن إعلان دمشق بمثابة رفع الغطاء "القومي" عن الأخير.

إن أزمة إعلان دمشق التي تهدد مستقبله اليوم لها ضرر كبير على النضال من اجل الحريات الديمقراطية لأنه، ورغم خلافنا معه منذ تأسيسه، شكل إلى حد ما قوة دفع للمطلب الديمقراطي وبالتالي فإن تفككه بالشكل الذي يتم فيه اليوم سيفاقم من صعوبات النضال الديمقراطي ومن حالة الإحباط واليأس، وهذا ما يدفعنا للقول بان الأزمة العميقة التي يعيشها الإعلان تتطلب من قياداته إعادة قراءة ممارساتها وسياساتها. لعلها تتجنب لاحقا الطابع المتعالي والاقصائي الذي دمج تأسيسه، ونسمح لأنفسنا أيضا، دعوتها إلى إعادة صياغة أسس تحالفاتها بعيدا عن النزوع العملي المضر للتجميع الكمي بدون أسس مبادئ واضحة، وعلى قاعدة الثقة المتبادلة، وإلغاء الانفصام بين ما هو معلن قولا وبين ما هو حاصل في الواقع،

وقضية الموقف من الأخوان المسلمين وجبهة الخلاص نموذجين لمثل هكذا انقسام بين القول والفعل، علاوة على إشكالية قراءتها المتكررة للواقع المحلي والإقليمي والدولي بشكل قريب جداً لما يطرحه ما يسمى "بمحور الاعتدال العربي" وقد تجلت في البداية بشكل واضح في مواقف هذه القيادات من حرب تموز / يوليو 2006 في لبنان والتي كانت نسخة مطابقة للموقف السعودي الرسمي. وأخيراً، نقول بضرورة إعادة النظر بتنظيرات فوقية وخاطئة، معزولة عن الواقع الفعلي وموازن القوى الاجتماعية، لبعض قيادات الإعلان التي تدعو بخفة "لاختبار موازين القوة مع السلطة" في أوقات حرجة من الضعف الذاتي، وبانفصال واضح عن النضالات الاجتماعية، رغم ضعف الأخيرة الراهن ولكن المدعوة إلى النمو السريع.

وفي تقييم أولي لتجميد الاتحاد الاشتراكي لنشاطه ضمن إعلان دمشق قدم أحد قياديي الاتحاد رجاء الناصر تحليلاً، يشير إلى ضرورة المراجعة في "اختيار حلفاءنا وتحالفاتنا وفي عدم استيعاب التغييرات لدى أولئك الحلفاء..." (رجاء الناصر، ماذا بعد؟ المراجعة المطلوبة) ومؤكداً على أن أزمات العمل الوطني "تتبع أصلاً من تلك القراءات المختلفة للواقع حيث أدت بهم قراءتهم إلى رهانات عقيمة بإمكانية الاستفادة من الهجمة الأمريكية على المنطقة لتحقيق التغيير الديمقراطي".

ولم تمر أيام على هذه المقالة حتى طرح حزب الاتحاد الاشتراكي "مشروع إعلان مبادئ للحوار الوطني الديمقراطي في سورية" كخطوة أولى على طريق بناء تحالف جديد لقوى من داخل وخارج إعلان دمشق، ويبدو أن حزب الاتحاد الاشتراكي بدأ بخطوات عملية على هذا الطريق أولها حوارات لإعادة توحيد القوى القومية ولا سيما الناصرية منها، ومن ثم تعزيز الحوار مع حزب العمل الشيوعي وتجمع اليسار الماركسي- وهذا الأخير لا يتميز برنامجه عن الآخرين بشيء سوى دعوته لإعادة قراءة أكاديمية عقيمة للماركسية- لتشكيل تحالف سياسي جديد غير إعلان دمشق.

وان كان مشروع إعلان مبادئ للحوار المطروح لا يختلف جوهريا عما طرح في إعلان دمشق وما تكرره مختلف قوى المعارضة النخبوية بشكل عام - باستثناء تركيزه على انتماء سوريا العربي وقضية العولمة وقضية المقاومة- اذ يكرر المشروع أن "الهدف من التغيير الوطني الديمقراطي هو بناء الدولة المدنية الحديثة". وانه يدعو أيضا إلى "التحالف الأوسع للقوى والأحزاب السياسية و...".

وبما يبدو وكأنه التمايز الأهم عن إعلان دمشق في ما يتعلق بالإجراءات التحالفية، فان هذا المشروع يشير إلى ضرورة "التوافق حول مبادئ أولى لتعاقد مدني ديمقراطي تنبثق منه المشتركات العامة التي يتم التوصل إليها عبر الحوار الديمقراطي الحر والمفتوح والمتكافئ بين كافة الأطراف". ولكنه، كإعلان دمشق، فان ما يطرحه مرة أخرى ليس سوى إعلان مبادئ لتأسيس تحالف سياسي آخر- غير إعلان دمشق- يفتقر أيضاً، و من جديد، لبرنامج العمل المحدد ولتحديد ساحات النضال المشتركة.

من جهته، برر حزب العمل تجميده لنشاطه في إعلان دمشق بسبب "النهج الاقصائي والكواليسي والتشكيك والتهويل الذي انتهجته أطراف وقوى داخل إعلان دمشق" (بلاغ عن اجتماع الهيئة المركزية لحزب العمل الشيوعي، أوائل ك2 2008) وتوصل إلى استنتاج مفاده أن "هذا النهج المنفرد والاستعلائي قاد في النهاية إلى تغييب التمثيل السياسي والتنظيمي لتيارين: الشيوعي الديمقراطي (حزب العمل) والقومي الديمقراطي (الاتحاد الاشتراكي) في قيادة الإعلان وتوجهاته الأساسية".

نرى بوضوح أن الخلافات بين أطراف قوى إعلان دمشق، ليست برنامجية أو استراتيجية وهي ليست حتى على أرضية اختلافات في تقدير النضالات العملية أو افتراق في التكتيكات لأنها تفتقر لها، بقدر ما أن هذه القوى المتنوعة و النخبوية المعزولة مهما كانت أسمائها إنما، وعلى خلاف

ما يبدو ظاهرياً، تتشارك إلى هذا الحد أو ذاك، في نفس المقولات والمطالب، بدون أي حامل اجتماعي لها.

وفي حين تغيب عن تصورات واهتمامات هذه القوى النخبوية كل الشرائح الاجتماعية المضطهدة والمستغلة ومعاناتها ونضالاتها، فإن الدرس الأساسي الذي تعلمنا إياه التجربة هو أن نضال المأجورين والمفقرين لا يتوجه فقط ضد الإمبريالية والصهيونية بل يتوجه في نفس الوقت ضد حكومة الرأسماليين أيضاً، وهذا يتطلب من القوى اليسارية الحقيقية عدم الفصل بين هذه المهمات، وهو ما يطرحه بالتحديد اليسار الاشتراكي الاممي.

بناء اليسار الاشتراكي

وفي كل الأحوال، وكائنا ما سيكون عليه مصير إعلان دمشق-الذي يجب النضال المستمر للعمل على الإفراج عن معتقلي الإعلان وكافة المعتقلين السياسيين ومن أجل إطلاق الحريات العامة- أو غيره من التحالفات، بيد أن حواراً جدياً حول قضية التحالفات في المعارضة السورية أضحي ضرورياً، ومن وجهة نظرنا، فإن اليسار الاشتراكي النضالي يجد في النضالات الديمقراطية العملية الساحة التي يمكن أن يلتقي فيها كل المناضلون من أجل الحريات الديمقراطية. وليس، كما يحصل بشكل مكرر، في هدر الطاقات في المعارك المؤلمة لتشكيل التحالفات الفوقية الهشة ومن ثم تفكيكها، مما يطرح بالحاح ضرورة بناء حاضنة دعاوية لهذا اليسار الاشتراكي الاممي تسمح بإعادة تأسيسه في خضم النضالات الجماهيرية وبالتوجه إلى جيل الشباب خصوصاً، هذا اليسار الاشتراكي الذي يستند ويشترط وجوده على مفهوم جوهري وأساسي وهو ضرورة الارتباط العضوي بالنضالات الجماهيرية و أن التغيير المطلوب و الاشتراكية التي

يدعو إليها إنما هو التغيير من الأسفل والاشتراكية من الأسفل بفعل الجماهير التي هي ذات التغيير "لأن تحرر الطبقة العاملة هو من فعل الطبقة العاملة نفسها"، وليس الارتهان بأوهام النخب أو طموحاتها أو خيالاتها الخاصة، مهما كانت شجاعة ونبالة بعض أفرادها.

من أجل بناء اليسار الاشتراكي المناضل

إذا كانت كلمة يسار، بالمعنى العام والأدنى لها، تعني اليوم الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ودوراً تدخلياً أكبر للدولة، واحتجاجاً على مساوية النظام العالمي (العولمة الليبرالية الجديدة)، فإن البعض من مناضلي اليسار يسعى إلى إعادة قراءة أكاديمية للماركسية، أو إعادة تعلمها أو إعادة النظر بها.. الخ. بيد أن مناضلي اليسار الاشتراكي النضالي، بالرغم من نشاطهم في هذه الهيئات الاجتماعية أو تلك، لا يزالون مشتتين. ما نريد طرحه لاحقاً، بشئ من التبسيط، هو رؤية اشتراكية نضالية – أو إطار فكري عام وأساسي- تسمح بتحديد الرؤية الفكرية والسياسية التي يمكن أن يلتف حولها هؤلاء المناضلون، وتسمح-لمن يتفق عليها- بالنضال المشترك وبناء “حالة” اشتراكية ثورية. هذه المبادئ ليست من بنات أفكارنا وحدنا، إنها خبرة النضالات الآخرين في بلاد عديدة، وهي القواسم المشتركة لليسار الاشتراكي النضالي على الصعيد العالمي. هذه الأوراق هي إذن بمثابة دعوة للعمل المشترك من أجل بناء اليسار الاشتراكي النضالي، على طريق بناء الحزب العمالي الاشتراكي.

رؤية اليسار الاشتراكي النضالي

مر أكثر من عقد من الزمان على سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية. تم خلال هذه الفترة وصف تلك التجارب الدكتاتورية القمينة بكلمة “الاشتراكية”. وتعرضت فكرة “الاشتراكية” إلى حملة شرسة من الإقتراءات والأكاذيب والتضليل. وسادت أيديولوجية الرأسمالية الظافرة، ومقولات أن الرأسمالية هي التاريخ المنجز للبشرية،

ونهاية المطاف، ولا يمكن تجاوزها. وألقى العديد من "الماركسيين" السابقين وغيرهم، ممن كانوا يرون -والبعض لا يزال- في تلك التجارب "اشتراكيات قائمة"، بالفكرة الاشتراكية إلى "مزبلة التاريخ" أو دفنوها، وغيّر كثير منهم معاطفه للتحويل إلى ليبراليين جدد.

لكننا ننتمي إلى ذلك القسم من الاشتراكيين الذين لم يروا في تجارب الستالينية وأشباهها ودولها الدكتاتورية نموذجاً للاشتراكية، بل رأينا في انهيارها انهياراً لأنظمة شمولية ومستبدة قامت على استغلال وقمع الطبقة العاملة والكادحين، كما هو الحال اليوم في الصين وكوريا الشمالية وكوبا. وبالتالي فالنضال اليوم من أجل الاشتراكية يقوم على النقيض منها.

تمتد جذور الاشتراكية التي نتبناها إلى الثورات العديدة التي حصلت في القرنين الماضيين. من كومونة باريس 1871، الثورة الروسية 1917، الثورتين الألمانية والمجرية 1918، إنتفاضات فرنسا 1968، إيطاليا 1969، إيران 1979، إندونيسيا 1998، الأرجنتين 2001 وغيرها. وصولاً إلى نضالات مناهضة العولمة الرأسمالية ومناهضة الحروب الإمبريالية.

إنها الاشتراكية التي تقوم وتستند على كفاح العمال والمأجورين والمهمشين والمضطهدين من أجل التحرر من الاستغلال والاضطهاد، وعلى قدرتهم-هم أنفسهم- على التغيير الجذري من أجل بناء "عالم أفضل ممكن". وهي ليست مجرد أمنية طيبة أو طوبى رومانسية، بل هي إمكانية واقعية طالما يسود العالم نظام رأسمالي يقوم على مركزة الثروات والسلطات في يد حفنة من الرأسماليين على حساب غالبية من البشر الكادحين والمأجورين والمفقرين والمضطهدين.

وإذا كانت الحياة -والواقع- يأتیان كل يوم بجديد، فإن الأسس العامة- وبإختصار شديد- للاشتراكية التي نتبناها هي:

الرأسمالية نظام يعمل لمصلحة الأقلية المترفة في مواجهة مصلحة الأغلبية الكادحة

يقوم النظام الرأسمالي، في جوهره، على الاستغلال وعلى نهب فائض القيمة من عموم العمال والكادحين، ومصدر ثروة الأغنياء الطائفة هو قوة عمل وبؤس الفقراء. وتتراكم الثروة في جانب والفقير والجوع والبؤس في جانب آخر. وليست الليبرالية الجديدة التي بدأت تشهدها بلادنا سوى الشكل الأكثر توحشاً لهذا النظام الرأسمالي العالمي. وهي نتاج أزمتته ومحاولة وضع تكاليف هذه الأزمة، مرة أخرى، على كاهل الفقراء والمأجورين.

لا يمكن إصلاح الرأسمالية من داخلها

لاتزال لأفكار الإصلاحية سوق رائجة، الكثير يتحدث عن التغيير وبعض الإصلاحات. ولكنهم منغمسون أساساً باستلام السلطة السياسية أو المشاركة فيها، مع الحريات العامة أم لا، لكنهم يتفقون في الجوهر على نفس السياسات "الليبرالية" وإطلاق العنان لهمجية السوق. لكننا نعلم أن عصر الإصلاحات قد أفل، وأن كلمة "الإصلاح" قد اختطفها غلاة الرأسماليين أو المسؤولون السابقون و"الراهنون"، وأصبحت على أيديهم تعني حرية السوق، ورفع دعم الدولة للمواد المعيشية الأساسية. إن من يدعو للإصلاح إنما يسعى لتجميل وديمومة نظام يقوم على الاستغلال والقمع. لأنه حتى أبسط الإصلاحات تحتاج إلى ثورة من أجل تحقيقها. في السابق كانت الرأسمالية الصاعدة تعطي الأرض لمن يفلحها، وهي اليوم تنتزع الأرض من الفلاحين لصالح كبار ملاكي الأراضي. ولتحقيق مصالح غالبية الكادحين فإنها فقط ثورة جماهيرية من أسفل يمكنها أن تحقق مطالب وآمال المضطهدين.

الثورة الجماهيرية من أسفل ممكنة وضرورية

لا يمكن أن يحصل التغيير الجذري الحقيقي على يد أقلية مختارة أو بانقلابات القصور أو الجيوش أو بوصول مستبد عادل للسلطة. التغيير الجذري المنشود لن يحدث إلا على يد الجماهير. وحده نضال الجماهير الجماعي والديمقراطي من أسفل هو الطريق إلى تحررها. وإذا كانت الرأسمالية تمتلك جهاز الدولة والقمع، فالكادحين يملكون القدرة على النضال كإغلبية كاسحة لها مصلحتها في القضاء على نظام الاستغلال والقمع. ولأن الكادحون يملكون القدرة على تسيير آلة الاستغلال الرأسمالي فإنهم يملكون القدرة على إيقافها، وعلى الشروع في بناء عالم جديد. وتشكل الثورة صعود المأجورين والكادحين إلى مقدمة مسرح التاريخ، وهي ذروة النضال الجماهيري من أسفل. والثورة تعني أمساكهم لمصيرهم بأيديهم وإدارتهم المباشرة والديمقراطية لشؤون حياتهم. إنها الديمقراطية الأكثر جذرية.

الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة للنضال الثوري

مما لا شك فيه أن الثورة ستكون عيداً لكل الفقير والمضطهدين. لكن من بينهم، وفي عالمنا المعاصر، توجد طبقة واحدة قادرة على قيادة معسكر المضطهدين والمستغلين إلى النصر، إنها الطبقة العاملة. والطبقة العاملة ليست فقط عمال المصانع وإنما كل العاملين بأجر والخاضعين لسيطرة وسلطة رأس المال، سواء أكان عملهم في مصنع أم في أي مؤسسة إنتاجية أو خدمية أخرى. هذه الطبقة، بحجمها الهائل وبتنظيمها وحدائتها ومصلحتها، قادرة على دخول الصراع إلى النهاية، وقادرة على شل حركة الرأسمالية ومصادر أرباحها، لذلك فهي قادرة على تحقيق النصر لمعسكرها. فأغلال الرأسمالية يجب أن تحطم حيث توجد، أي في نظام استغلال العمل المأجور.

دولة العمال والكادحين هي الهدف المنشود

لن تتكلل الثورة بالنصر، إذا ما أزيح حاكم رأسمالي ليحل مكانه حاكم رأسمالي آخر. فانتصار الثورة له معنى واحد فقط هو نهاية كل أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد. ينبغي أن يكون هدف الثورة هو تحطيم جهاز الدولة الرأسمالي وإقامة ديمقراطية عمالية. دولة العمال هي دولة الديمقراطية المباشرة حيث يشارك الكادحون، من خلال مجالسهم العمالية المنتخبة في كل موقع ومكان، في تقرير مصيرهم وفي إدارة المجتمع بموارده وثرواته سياسياً واقتصادياً.

لا بد للثورة من أن تحرر كل المضطهدين والمقهورين

الثورة ليست عملاً جزئياً، بل هي تحرير شامل وكلي. فلا بد للنضال العمالي الظافر أن يتبنى مصالح كل المضطهدين والمقهورين. ولا بد من مواجهة حازمة لكل أشكال تقسيم الطبقة العاملة على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو اللون. والطريق الوحيد لذلك هو النضال العمالي الاشتراكي الحازم من أجل تحرير المرأة والقوميات (ونخص هنا الحقوق القومية للشعب الكردي وغيره من الأقليات القومية) والأقليات المضطهدة من كل صنوف التمييز و الظلم والقهر والهيمنة، والدفاع عن مصالحها وحقوقها في المساواة الكاملة. الاشتراكية الحقّة هي التي تحرر كل المظلومين.

لا توجد اشتراكية في بلد واحد

النضال من أجل الاشتراكية هو جزء من نضال عالمي. فالنظام الرأسمالي سلسلة واحدة منتظمة في سوق عالمي واحد. لا يمكن أن تحيا وتستمر ثورة اشتراكية في بلد واحد، لذلك فإن الثورة العالمية ليست ترفاً أو عملاً ثانوياً، بل هي في الصميم من الإستراتيجية الثورية الطافرة. فإنتشار الثورة، وأساس إمكانيتها هو وحدة العالم ووحدة أزمنته. وهو لا بد أن يكون هدفاً أصيلاً لأي نضال ثوري محلي. والأهمية الثورية هي الرد المنطقي الوحيد على مخططات مجالس إدارات العالم في قمة الثمانية ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات الرأسمالية العالمية.

الحزب الاشتراكي العمالي النضالي ضرورة للتغيير

بالتأكيد الثورة ليست نزهة، فالطبقة الحاكمة موحدة ومنظمة. ويشكل جهاز الدولة عقلاً وجهازاً إدارياً رفيع المستوى للحكم. لذلك فإن نضالات الجماهير الكادحة بحاجة إلى عقل وإلى ذاكرة وجهاز تنظيمي منغرس داخلها، ينخرط في مقدمة نضالاتها، ويقف ضد تفاوتات وعيها وتذبذب حركتها. الحزب العمالي الاشتراكي النضالي والمستوعب لخبرة التاريخ ولخبرة طبقته هو من يستطيع أن يقوم بهذه المهمة. هكذا حزب لا يأتي من السماء، بل يبني بالكفاح الدؤوب والصبر والعمل. ولا بد أن يكون بناؤه هدفاً لكل مناضل من أجل العدل والحرية.. من أجل الاشتراكية.

النضال ليس سهلاً ولكنه اليوم ممكن

يعج عالمنا اليوم بإمكانيات كبيرة للمناضلين من أجل العدل والحرية لأننا نعيش عصر الاستقطابات في أعلى صورته. فقد بدأت الليبرالية الجديدة في الكشف عن وجهها القبيح، وأظهرت إمبريالية ما بعد الحرب الباردة أنيابها. وبدأت تتبدد كل أوهاام مطلع التسعينيات، فالسلام الإمبريالي ذهب ادراج الرياح مع الحروب الإمبريالية المتواصلة. والاستقرار الرأسمالي تحول إلى مزحة سخيفة، فبلدان النمر بدأت تعاني الأزمات، وانهار اقتصاد الأرجنتين، ولم نشهد ازدهارا اقتصاديا شاملا من نوعية الذي صاحب نهاية الحرب العالمية الثانية... الخ. في المقابل، نرى اليوم الصعود البارز لحركات مناهضة العولمة الرأسمالية والحروب الإمبريالية، والصعود الملحوظ لحركات التحرر الوطني. وإذا كانت منطقتنا اليوم ساحة لليبرالية الجديدة بكل همجيتها وميداناً لتعزيز الهيمنة الإمبريالية الأمريكية عالمياً. فإنها أيضاً تغلي بحمى التغيير. والمنطقة مقبلة على زلزل. في هذا السياق، فإننا نرى بأن على النضال الجماهيري من أسفل، والاشتراكية كبديل، أن يحفرا لنفسيهما طريقاً وأن يكسبا مواقعاً. وهذا أمر ممكن وهو أيضاً ضروري، وشرطه هو الانخراط في النضالات اليومية ورفع راية التحرر والاشتراكية في كل ساحة ومجال.

بعض ملامح الصراع الطبقي في سورية

"لا يمكن فهم المستوى السياسي إلا باعتباره مجال التنظيم الاجتماعي"

ج.م فنسان (الدولة المعاصرة والماركسية)

لم تعر الحكومة السورية في نهاية العام الفائت أدنى اهتمام بالاحتجاجات والمطالبات التي صدرت عن هيئات وشخصيات عديدة، ومنها المقربة لها، تطالبها بأن لا ترفع الدعم عن العديد من المواد الغذائية وأيضاً عن المواد النفطية. بل قامت وبتعنت واضح برفع أسعار هذه المواد بشكل مذهل في بداية العام الجاري. وهذا ما كان متوقعاً، فالحكومة السورية، بخلاف ما يعتقد البعض، هي من بين أفضل تلامذة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في منطقتنا، وسياساتها في لبرلة متسارعة للاقتصاد السوري أثارت إعجاب هذه المؤسسات الرأسمالية الكبرى. لدرجة أن دبلوماسي بريطاني كبير أعرب عن إعجابه "بالإصلاحات الاقتصادية الجارية في سورية التي لا تلغي حقيقة وجود خلافات سياسية".

في الواقع، إن التحولات الاقتصادية – الاجتماعية التي تشهدها سورية في السنوات الثمانية الماضية هي من الأهمية لدرجة كبيرة، لأنها تمثل أنموذجاً لصيرورة انتقال إلى "اقتصاد السوق" توشك أن تنجز. وهذه العملية تمت بسرعة ملحوظة فاقت ما حصل في بلدان أخرى مجاورة مثل مصر أو غيرها.

حقاً، لقد جرى، خلال السنوات الماضية، نقل سورية من مرحلة "رأسمالية الدولة" إلى مرحلة دولة رأسمالية "متخلفة" تقليدية، ولكن وفق

الوصفات الليبرالية الجديدة و "المتوحشة". و حققت الحكومة السورية هذا التحول الكبير بوتيرة عالية وبأقل ما يمكن من ردود الفعل الجماهيرية.

و من أهم سمات هذا التحول هو إنجاز السلطة لما يمكن أن نسميه "خصخصة" الطبقة المالكة السورية، ولا سيما الشق الأساسي منها وهو القسم "البيروقراطي" الذي راكم ثرواته من خلال النهب والفساد بفضل احتكاره للسلطة السياسية، وكان أقواها بفضل إضعافه لأقسام البرجوازية الخاصة منذ استلام البعث للسلطة عام 1963 ولغاية عام 1991 حيث بدأت بشكل خجول عملية تعزيز مواقع هذه البرجوازية الخاصة، من جديد، من خلال قانون الاستثمار رقم 10، مما سمح له بضخ أمواله واستثمارها مجدداً في قطاعات التصنيع أو الخدمات أو التجارة، ليصبح هو نفسه قسم تقليدي من أقسام البرجوازية الخاصة.

لهذا يمكن اليوم الحديث عن طبقة برجوازية خاصة سورية قوية متعددة الأقسام ولكنها طبقة سائدة ومالكة وحاكمة تشبه شقيقاتها في الدول الرأسمالية "المتخلفة"، بل قد تنز بقوتها و ديناميتها شقيقاتها في دول عربية أخرى مثل مصر أو المغرب أو تونس.

لا يمكن فهم هذا التحول الكبير، إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الطبقة البرجوازية السورية كانت - ما تزال - بحاجة إلى سلطة قوية استبدادية لتحقيق هذه الصيرورة بالشروط التي وصفناها (والصين نموذج آخر لاستخدام السلطة السياسية في إعادة بناء البنية الاقتصادية - الاجتماعية). لأن سلطة قوية ومستبدة تسمح للبرجوازية الخاصة السورية بالاندراج في السوق الرأسمالية العالمية بمنافسة أقل وبشروط أفضل، من جهة. وبتكلفة أقل من الاحتجاجات الشعبية، من جهة أخرى. وهذا الأمر ما يزال عصي على فهم بعض النخب المعارضة الليبرالية السورية التي انشغلت في السنوات الماضية في نحت مفهوم "الهوية" ليتوصل بعضها في نهاية المطاف - إلى أن كل مواطن هو في جوهره "هوية طائفية و مناطقية" مما

عنى عندهم أن العمل التحالفي السياسي المعارض "الليبرالية جدا" إنما يقوم على لم شمل "الهويات الطائفية والمناطقية" في تحالفات فضفاضة و/ أو مراهنات البعض الآخر منها على الوضع الدولي والإقليمي والقوى الإمبريالية وحلفائها الإقليميين كفاعل أساسي للتغيير "الديمقراطي" المنشود في سورية، مع يقينها شبه الديني بالسقوط القريب للنظام السوري.

و ما كان، في الواقع، لهذه النخب المعارضة "الليبرالية" المقموعة التي تنحدر غالبيتها العظمى من شرائح برجوازية وسطى وصغيرة، شكلت في العقود الماضية العماد الأساسي للنشاط السياسي ومنها أتى طاقم السلطة السياسية منذ استلام البعث لها وإقامته لشكل من أشكال رأسمالية الدولة، لتجد نفسها منذ نحو عقد في حالة تآكل اجتماعي وتهميش وتضييق لدورها السياسي، ما كان لها وهي التي عانت وتعاني الأمرين – ومنه الاعتقال التعسفي- من خلاف حقيقي وعميق مع السلطة (الليبرالية فعلاً في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية) سوى قضية المشاركة السياسية. لكن، و مع إثبات الوقائع المحلية والإقليمية والدولية مدى خطأ هذه النخب المعارضة "الليبرالية" في رهاناتها، فإنها تجد نفسها حالياً في طريق مسدود.

والحال، فإن الغائب الأكبر في سورية عن اهتمامات النخب الليبرالية الحاكمة أو المعارضة هو مصالح وهموم جماهير الناس الواسعة.

تفاقم الوضع الطبقي

لا تترد الحكومة السورية في الادعاء بأن نسبة من يعيش "بأقل من دولار في اليوم لا تتجاوز 0.6 في المائة" كما ذكر عبد الله الدردري المشرف الرئيسي على تطبيق سياسات إعادة الهيكلة الليبرالية في سورية، ولكنه يضيف بأن النسبة تصبح 10 في المائة إذا تحدثنا عن العيش بدولارين في اليوم – وهذا تحت خط الفقر المتعارف عليه دولياً- ونحن

بدورنا نتساءل كم تصبح هذه النسبة، إذن، لو تحدثنا عن العيش بدولارين ونصف في اليوم، مثلاً؟

المعروف أن أكثر من ثلث سكان سورية يعيش تحت مستويات "خط الفقر" وهذا التدهور المعيشي يتفاقم مع عام 2008 الذي شهد "تحرير الأسعار ورفع الدعم"، مع انتشار أحزمة الفقر حول المدن السورية، وخصوصاً إذا عرفنا أن نصف سكان سورية يقطنون في ثلاثة أكبر مدنها. و لكن، لا نية للحكومة السورية أن تأخذ بعين الاعتبار البؤس والفقر الذي تدفع إليه جماهير واسعة من السكان.

فالدردري نفسه يقول رداً على ذلك بأن لا خيار للحكومة السورية سوى "تعميق الإصلاح الهيكلي وتسريعه ومزيد من التحرير"، معترفاً في الوقت نفسه بأن "ظاهرة التفاوت بين الطبقات باتت أكثر بروزاً" (جريدة الحياة 2008/3/1).

لقد أصبحت حصة القطاع الخاص و "رجال المال والأعمال (أي البرجوازية الخاصة) من الناتج المحلي الإجمالي من 4,63 % عام 2005 إلى 70 % عام 2007" مما يدل بشكل قاطع على مدى قوة وجبروت الطبقة البرجوازية السورية الخاصة الذي وصلت إليه، ولا سيما أنها تسيطر على 65 % من قطاع الصناعة و 75 % من القطاع التجاري (صحيفة النور 2008/1/9).

ولهذا لم تجد الحكومة من حرج في القول بأن "الأغنياء في سورية يزدادون غنى" (الدردري، الحياة، 2008/3/8).

في مقابل هذه البرجوازية التي تحوز على 70% من إجمالي الناتج المحلي، يقف العمال والمأجورون الذين لم يبق لهم من هذا الناتج سوى الفتات.

الطبقة الأهم في مواجهة البرجوازية هي الطبقة العاملة السورية وهي طبقة شابة لأن نحو 30% منها له من العمر اقل من ثلاثين عاماً، وخبرتها النقابية والنضالية ما تزال أسيرة اتحاد نقابات العمال الملحق بالحزب الحاكم بشكل وثيق تحت شعار "النقابية السياسية بديلاً للنضال المطلبي" منذ مؤتمره في أيلول / سبتمبر عام 1974.

ولكنها طبقة قوية عددياً، إذ تبلغ نحو خمسة ملايين عامل، الثلث يعمل في القطاع العام والثلثين في القطاع الخاص، علاوة على نصف مليون عامل سوري يعملون في لبنان يضاف على كونهم ضحايا لاضطهاد مزدوج تعرض العديد منهم لاعتداءات عنصرية. (المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007).

نمو نضالات الجماهير

بالرغم من هيمنة السلطة على النقابات، لكن بيروقراطية اتحاد العمال تجد نفسها في مواجهة الإجراءات الليبرالية المتسارعة للحكومة، في حالة توتر دائم، تعرضت خلاله إلى ضغوط هائلة من السلطة لتمرير هذه السياسات في وسط العمال دون احتجاجات، من جهة. وإلى ضغوط القواعد العمالية التي تعاني من تدهور يومي في مستوى حياتها، من جهة أخرى. ولجأت في العديد من الأحيان إلى المذكرات والعرائض و حتى الإضرابات للتعبير عن غضبها، وعلت أصوات نقابية غير معهودة لتندد "بالدور الجديد لوزارة العمل في سورية ضمن المفهوم الليبرالي يعكس بشكل واضح التحالف مع أرباب العمل بشكل مطلق". فطرحت الحكومة السورية "بدعة" جديدة وشعار جديد هذه المرة هو "أن الحكومة والنقابات فريق عمل واحد"! لكن القواعد والكوادر العمالية الوسطى لم تعد تستطيع أن تخفي تمللها المتصاعد.

فقد جردت الحكومة اتحاد العمال من استقلاليته تحت مقولة النقابية السياسية وبحجة أن "اقتصاد الدولة هو اقتصاد اشتراكي"، و كما ينص دستور سورية عام 1973 على أن "اقتصاد الدولة يسير باتجاه إقامة النظام الاشتراكي" بينما ترى جماهير العمال أن ما يحصل هو نقيض ذلك تماماً، فهو انتقال سريع وشبه منجز لاقتصاد السوق بوصفاته الليبرالية الجديدة.

في الواقع، لم تفعل القوى "الشيوعية" الرسمية المتحالفة مع السلطة شيئاً يذكر في مواجهة تفاقم تدهور الوضع المعيشي للجماهير الواسعة بسبب السياسات الحكومية، بالرغم من أنه معروف أن خطابها يقوم بالأخص على التركيز على "تحسين الوضع المعيشي للمواطنين". ومن الطريف أن قذافي جميل، أحد قيادي هذه القوى الشيوعية الموالية (اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، واحد من انشقاقات الحزب الشيوعي السوري جناح بكداش) صرح بأنه في وجه "طرح موضوع رفع الدعم رفعت الأوساط الشعبية والنقابية البطاقة الصفراء، وإذا أرادوا (يقصد الحكومة) الآن الاستمرار في هذا الموضوع سوف تتحول البطاقة الصفراء إلى حمراء" (موقع سيريا نيوز ك2/ديسمبر 2007). وبالرغم من لغة التحذير الواضحة في هذا التصريح فإن هذه القوى "اليسارية" الموالية لم تفعل شيئاً يذكر ولم ير أحد من راياتها أمام استمرار الحكومة في رفع الدعم والأسعار سوى الرايات البيضاء.

لكن، وبخلاف ما تعتقده النخب السورية فإن جماهير المأجورين والمفقرين أثبتت نهوضاً ملحوظاً في نضالاتها ووعيتها.

فقد أرسلت نقابة عمال النقل البحري والجوي في اللاذقية، مثلاً، مذكرة احتجاج بتاريخ 2008/1/9 احتجاجاً على قيام الحكومة بتأجير جزء من ميناء طرطوس ونيتها تأجير جزء من ميناء اللاذقية، وأشارت بشكل صريح ينم عن مدى اتساع حالة التملل في أوساط الطبقة العاملة السورية إلى "أننا كتنظيم نقابي ممثلين لعمال المرفأ... نرفض هذا المشروع جملة وتفصيلاً

كوننا نرى فيه إجحافاً بحقوق العمال وعليه نخشى فقداننا للسيطرة على ردة فعل عمالنا باعتباره يمس لقمة عيشهم" (كلنا شركاء 2008/1/26). وفي مواجهة تعنت الحكومة في مشروعها لتأجير المرفأ قام عمال المرفأ بإضرابهم (حوالي مائتي عامل) في 2008/8/18 بهتافات مثل "لا تأجير ولا استثمار ولا رجعة للاستعمار".

وفي منطقة الضبية في ضواحي دمشق، احتج غالبية سكانها في 2008/1/17، ويقدر عددهم بثلاثة آلاف، على قطع الحكومة للكهرباء والمياه عنهم لدفعهم لإخلاء مساكنهم، وقد قام المتظاهرون أيضاً بإغلاق الطرقات وإحراق الإطارات ومصادرة صهاريج مياه الإطفائية لاستخدامها للشرب. وفي مواجهة قوى الأمن رفع المتظاهرون، بحس عفوي ولكن ذو مدلول سياسي مذهل ورائع، هوياتهم الشخصية "احتجاجاً على المعاملة السيئة التي يعاملون بها".

وحصلت أيضاً مواجهات بين جماهير منطقة الزبداني قرب دمشق وقوى الأمن في 25 أيار/مايو 2008 فقد قام السكان "بإغلاق الطرق العامة وإقامة السواتر الترابية وإحراق الإطارات" احتجاجاً على قرار السلطات إقامة وحدة تنقية مياه الاسيقة وتحويل أحد منابع المياه دون الاهتمام بمصالح سكان المنطقة. وصرخ المحتجون "لن نتوقف حتى تجاب مطالبنا". (سيريا نيوز 2008/5/25).

واليسار؟

لا يلقي تصاعد النقمة في أوساط النقابات العمالية وجماهير الكادحين حتى الآن صدى له ملموس لدى القوى السياسية التقليدية.

لكن نضال الجماهير اثبت انه في عدة قطاعات أكثر تقدما من العديد من هذه القوى السياسية التي تصف نفسها باليسارية. فالنضال العمالي المتنامي بدأ يشيع وعياً لدى الطبقة العاملة السورية بأهمية أن يستعيد العمال استقلالية نقاباتهم عن الحزب الحاكم، وان النضال العمالي وحده هو القادر على وقف تدهور مستوى حياتهم وتحقيق بعض مطالبهم، وفي الوقت نفسه تتسع النضالات الجماهيرية "العفوية" للاحتجاج على الجحف الذي تتعرض له جماهير المأجورين والفقراء وتتراكم خبراتها النضالية من خلال التعلم مما استطاعت نضالاتها تحقيقه أو الإخفاق فيه. لكن سورية، بلا شك، تفتقر إلى يسار اشتراكي نضالي يبنى من خلال النضالات الجماهيرية وداخلها ويسعى إلى توحيدها. وهذه هي المهمة الملحة والضرورية التي تستدعي كأولوية بناء هذا اليسار الاشتراكي الأممي، و العمل على توحيد اليسار النضالي.

والمهم، برأينا، كخطوة أولى لتوحيد اليسار النضالي هي تحديد مكونات هذا اليسار، ليس كما يوصف كل نفسه أو استنادا إلى ما كان عليه تاريخه أو النظرية التي يستند إليها. بل بالدرجة الأولى، استنادا على ما هي عليه فعلاً مواقفه وإجاباته اليوم على التحديات التي تطرحها الوقائع.

المهمة قد تبدو شاقة وعسيرة ولكن لا طريق لليسار الاشتراكي الأممي من أجل بناء نفسه ونموه سوى التعلم والارتباط بنضالات جماهير بلادنا من أجل الحرية والكرامة والعدل والمساواة.

الإعلانات السياسية وصراع الاستراتيجيات في سورية

القوة المهيمنة والايديولوجية السائدة؟

ترافقت الحرب الانجلو-امريكية على العراق ومن ثم احتلاله وسقوط بغداد في 9 نيسان/ أبريل 2003 بحملة تهديدات شديدة من المسؤولين الامريكيين (بوش، رامسفيلد ورايس...) ضد النظام السوري. واليوم، يمكن القول، دون ان نرتكب خطأ كبيراً في التقدير، ان احتلالاً امريكياً "مريحاً" في العراق، كان دفع بالولايات المتحدة الى حسم سريع لبقاء النظام السوري (انظر بول ماري دو لاغورس، لوموند دبلوماتيك، تموز/ يوليو 2004). ولكن الصعوبات الجمة التي يواجهها هذا الاحتلال، ولا سيما المقاومة الشرسة التي يتعرض لها، ما تزال تجعل الوضع في العراق قلقاً ومنهكاً لها. وربما يكون هذا هو احد الاسباب في عدم انتقالها الى الخيار العسكري تجاه النظام السوري.

في الوقت نفسه، تتعرض بلدان المنطقة الى ضخ اعلامي وايدولوجي من الدول الكبرى وبالأخص امريكا، لتسويق "مشروع الشرق الاوسط الكبير" و"النموذج" الديمقراطية التي تعدنا به. ف"الثورة الديمقراطية" العتيدة التي يدعو لها الرئيس الامريكي بوش في المنطقة تستند على "نموذجين". الأول هو افغانستان، وهو انموذج ما يزال عقيماً وسخيفاً

"الديمقراطية" امراء الحروب والعشائر". والثاني هو العراق، الذي لا يمكن ان يكون، ولا بحال، أنموذجاً جذاباً للديمقراطية في منطقتنا. لسبب بسيط انه بلد تم تفكيك وتحطيم القوات الامريكية لدولته، بعد ان كانت قد فككت وحطمت بنى المجتمع العراقي عبر أكثر من عقد من الحصار الرهيب. وبالتالي، فان "الديمقراطية" التي تبنيها قوات الاحتلال الامريكية في العراق هي "ديمقراطية" طائفية، ولأنها كذلك - كالتجربة اللبنانية - فإنها تحمل في طياتها عوامل أزمة دائمة.

بالرغم من ذلك، لا بد من القول إن مجمل هذه العوامل من التواجد الامريكي العسكري المباشر في المنطقة (تحت شعار محاربة الإرهاب والتي بدأت باحتلال افغانستان) اضافة الى المشروع الايديولوجي لإدارة بوش - والذي يجد جذوره لدى المحافظين الجدد وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة - والجيوسياسي لإعادة صياغة منطقتنا، دون ان ننسى حقيقة رفض او استعصاء الانظمة العربية - وخاصة السوري منها - لأي اصلاح سياسي ذو قيمة، ادت الى تبني النخب العربية ومنها السورية بشكل صريح او موارد لهذه المواقف الايديولوجية. فأصبحت الليبرالية - والجديدة منها - هي الايديولوجية السائدة لديها، وأصبح التغيير من "الخارج" هو الإمكانية الوحيدة، ويجب التعامل معه. وأصبحت الديمقراطية، هي ماحدث في افغانستان او هي "الديمقراطية الطائفية" في عراق اليوم.. إلخ.

في سورية، صرح مثلاً احد "نشطاء حقوق الإنسان" المعروفين بخصوص احد الاعتصامات التي دعت لها بعض اطراف المعارضة السورية في 10 آذار/ مارس 2004 في دمشق: "نحن نمثل 85 في المائة من السكان" في إشارة منه لنسبة العلويين التي تقدر ب 15 في المائة (انظر ميكائيل جاكوبسون، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 2005).

أزمة النظام السوري وازدياد عزلته

استطاع النظام السوري خلال أربعين عاماً من إرساء أسس سلطة استبدادية ونظام شمولي، وسحق خلالها كل القوى السياسية او الاجتماعية والنقابية المناهضة له، وكان الطرف المنتصر في "حرب أهلية" شنها ضد المجتمع السوري. لم تصدر السلطة السورية الحقل السياسي فحسب، بل وضعت يدها على الثروات، وخلقت حولها ومعها شرائح اجتماعية واسعة اغتنت من نظام للفساد مرعب. كما انها صادرت الحقلين الاجتماعي والى حد ما الثقافي، وفرضت هيمنة الحزب الواحد.

وفرغت المجتمع، من خلال حرب استنزاف متواصلة، من افضل ممثلي نخبه السياسية والفكرية من خلال اعتقالها وزجها لهم في السجون لسنوات طوال، او دفعها الى المنافي. لقد تم تدمير المجتمع السوري بكامله وفق منظومة ولاءات ومصالح متشابكة حول طغمة حاكمة تربطها وشائج عائلية وشبكة من مجموعات مصالح موالية. وبرزت في سورية طبقة "جديدة" من رجال الاعمال والبورجوازيين اغتنت ونمت فقط بفضل ولائها واندماجها بالسلطة.

كانت ذروة التجلي الاستبدادي في مسار النظام السوري هو الصراع المسلح بينه وبين جماعة الاخوان المسلمين والذي دام بين عامي 1977 و1982 والذي قام خلاله كلا الطرفين بعملية تحشيد طائفي للمجتمع السوري، ما تزال تحمل سورية آثاره. وكرس النظام السوري طبيعته كنظام بوليسي يقوم على اجهزة الأمن التي اصبح عددها كبيراً (يقدر بـ 15 جهازاً) وبصلاحيات غير محدودة، ومعياره الوحيد هو مدى الولاء له.

ومع الانتقال الوراثي لسدة الرئاسة عام 2000، اعلن الرئيس الجديد بشار الاسد في خطاب القسم في 17 تموز/ يوليو عن وعود اصلاحية عديدة، وساهم هذا في ارتخاء العنف الامني وشجع عدد من شرائح النخبة

على استعادة نشاطها واهتمامها بالشأن العام، بعد مرحلة طويلة اقتصر فيه النضال المعارض والسري على عدد قليل من المجموعات المعارضة ومنظمة حقوق إنسان وحيدة (لجان الدفاع...). وانتشرت الهيئات والمنشآت في أرجاء سورية.

لكن سياسة المنع والقمع للسلطة السورية عادت سريعاً الى عاداتها القديمة، وتنطح نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام في شباط/ فيراير 2001 للتهديد بمنع تحويل سورية الى "يوغسلافيا او الجزائر" وتلى ذلك حملة اعتقالات طالت ما عرفوا بنشطاء "ربيع دمشق" لا يزال اغلبهم قيد الاعتقال. ومنعت المنشآت والاجتماعات العامة. زاد تعزيز السلطات من سياساتها القمعية، منذ ما سمي بأحداث القامشلي (شمال سورية) في اذار/ مارس من العام الماضي، مع مظاهرات الاكراد. بل تتفاقم هذه السياسة القمعية في الاشهر الاخيرة، لتعيد اغلاق ما تبقى من منافذ قليلة للتعبير والنشاط السلمي.

بينما جاءت نتائج مؤتمر حزب البعث الحاكم في شهر حزيران/ يونيو من هذا العام لتحبط أي رهان على قدرة - او رغبة - النظام السوري في اصلاح نفسه ولو جزئياً.

هذا الاستعصاء الداخلي فاقم من اهمية وألوية دور العامل الخارجي في "التغيير" في سورية في الوعي العام، وبالأخص لدى النخب. وأضاف على عزلة النظام السوري الدولية عزلته وانفصامه عن شعبه. ولكن السلطة السورية تعتقد انها بذلك تمنع توفر بديل عنها جدي ومقبول أمريكياً، هذا من جهة . وتظن انها بهذا تكون في وضع يحسن من وضعها التفاوضي مع الإدارة الامريكية، بصفقة ما تزال تأمل انها ممكنة مع الأخيرة.

الاستراتيجية الامريكية تجاه سورية

تبدو الاستراتيجية الامريكية، وتشاركها الدول الاوربية الموقف نفسه، تجاه النظام السوري وكأنها تقوم (حتى الآن، على الأقل) على مبدأ "الضغوط السياسية - الدبلوماسية المتصاعدة في شدتها مع التلويح الدائم بالخيار العسكري". فقد استطاعت الإدارة الامريكية، وفي خلال الثلاث اعوام الأخيرة، من تجريد النظام السوري من دوره الإقليمي، وخاصة بعد فرض انسحابه المهين من لبنان في أواخر شهر نيسان/ ابريل من هذا العام. وتحاصره اليوم داخل حدود سورية وتضيق عليه الخناق.

بدأ الضغط الامريكي على النظام السوري بإقرار الكونغرس الامريكي في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 "لقانون محاسبة سورية واستقلال لبنان"، وصادق بوش على العقوبات في 11 ايار/ مايو 2004.

واتفقت دول الاتحاد الاوربي (25 دولة) بكامل عددها على "تأجيل" اتفاق الشراكة مع سورية بتاريخ 25 ايار/ مايو 2004. وصدر قرار مجلس الامن رقم 1559 في ايلول 2004. لكن ما فاقم من ازمة النظام السوري هو اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في 12 شباط/ فبراير 2005، الذي اتهم به فوراً النظام السوري، وأدى الى تشكيل لجنة تحقيق دولية برئاسة القاضي الألماني ديتليف ميليس على اساس قرار مجلس الامن رقم 1595. لقد فجر عمل هذه اللجنة تماسك النظام السوري وافقده توازنه، ليأتي انتحار - او نحر - وزير الداخلية السوري غازي كنعان قبل ايام من اعلان ميليس لتقريره في 21 تشرين الأول/ اكتوبر 2005 الذي يتهم فيه الحكومة السورية بعدم التعاون معه ويعلن عن دلائل تشير على تورط مسؤولين سوريين كبار في عملية اغتيال الحريري، فأتى قرار مجلس الامن رقم 1636 بعد تقرير ميليس بأسبوع ليزيد من ورطة النظام السوري وخنقه، لأن جوهر هذا القرار يعطي للجنة التحقيق الدولية

صلاحيات تمس "السيادة الوطنية"، مما يعني انها أصبحت ناقصة (كما حصل في عراق صدام حسين)، هذا من جهة. وأعطاه صلاحيات مطلقة للتحقيق وإصدار مذكرات اعتقال بأي فرد كان، مهما كان موقعه، والمسؤولين الذين ذكرهم ميليس في تقريره يشكلون "مركز" وقلب السلطة السورية.

لهذا السبب يمكن ان نفهم ما كان يعنيه الرئيس بشار الاسد في خطابه الأخير بداية الشهر الجاري (تشرين الثاني/ نوفمبر) بقوله انه - أي القرار - يقول لنا: "اقتل نفسك او اقتلك". اذن، فإن قبول النظام السوري بهذه الضغوط والقرارات الدولية يعني امكانية تفكيكه داخلياً. في المقابل، فإن رفضه لها سوف يعرضه الى عقوبات وضغوطات اشد قد تصل الى استخدام القوة ضده، بعد إنهاكه، للإجهاد عليه.

والحال، فإن الإدارة الأمريكية - ودول الاتحاد الاوربي - تسعى، من خلال تشديد الحصار والهجوم المتواصل على النظام السوري، وعلى كافة الجبهات، من اجل دفعه الى السقوط "كثمرة ناضجة" (انظر جيو سياسية اغتيال الحريري، بوبل دو موند، بيروت، اذار/ مارس 2005).

مما يدعو للقول إن سيناريو الإدارة الأمريكية - والى حد ما الدول الاوربية - بالضغوط المتزايدة على السلطة السورية هو سيناريو ديناميكي، حده الأدنى هو تطويع النظام السوري وإعادة هيكلته وصولاً الى احتمال إسقاطه، وعلى ارضية استنزاف النظام السوري - وإفقاده - لأي هامش للمناورة ان كان على الصعيد الدولي او الداخلي. وإن كان برزت مؤخراً مؤشرات على محاولة السلطة السورية شد لحمة صفوفها وتماسكها، وخاصة الحلقة الضيقة لها وعمودها الفقري.

محاولات الاصطفافات

على خلفية ما ذكر اعلاه، وفي الايام التي سبقت اعلان تقرير ميليس، صدر في دمشق في 16 تشرين الأول/ أكتوبر بياناً باسم "اعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" بتوقيع التجمع الوطني الديمقراطي (يضم خمسة احزاب هي الاتحاد الاشتراكي وحزب الشعب الديمقراطي وحزب العمال العربي وحركة الاشراكيين العرب وحزب البعث الديمقراطي) وتحالفين للأحزاب الكردية ولجان احياء المجتمع المدني وعدد قليل من الشخصيات. وفور صدوره بسويغات اعلنت جماعة الاخوان المسلمين انضمامها وكذلك فعل فريد الغادري، المقيم في الولايات المتحدة، وحزبه (حزب الاصلاح السوري) وتحالفه، وتلاهم آخرون.

اثار صدور الإعلان ضجيجاً إعلامياً، وكيف لا؟ وسورية اليوم في قلب العاصفة، كما آثار، وما يزال لغطاً حوله وأيدته مجموعات وتحفظت عليه أخرى وعارضه آخرون.. إلخ، لماذا؟

في الواقع، ان اول ما يثير الانتباه هو الشكل المحدود والضيق والإقصائي - بخلاف ما هو وارد في نص الإعلان - لآليات الإعداد له. فأية عريضة او بيان حول الديمقراطية تحوز اليوم على التوقيع "السهل" لعشرات الاحزاب والهيئات والشخصيات. وثاني الأمر، هو ان الإعلان والانضمام المباشرة - بسرعة مذهلة - لجماعة الاخوان المسلمين، كشف عن كونه حصيلة توافق وتنسيق بينهم مع استبعاد التشاور مع العديد من القوى والشخصيات داخل سورية.

لم يخلق هذا الإعلان التفافاً حقيقياً حوله حتى الآن. ولكنه سارع، بسبب السجال حوله، الى الدفع السريع للواجهة لقضية "البديل"، كما دفع حكماً الى اعادة اصطفافات سياسية جديدة. على سبيل المثال صدر في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري "اعلان حمص"، ويتضمن افق سياق ديمقراطي

مختلف عن اعلان دمشق وأكثر تماسكاً منه. وهذا لم يمنع حوارات اخرى تدور بين عدد اخر من القوى السياسية والشخصيات لإدار اعلان ثالث يقال انه سيكون اكثر وضوحاً وتوافقية، وربما اعلان رابع او خامس.

من جهة اخرى، لا بد من القول ان نص الإعلان لم يأت بجديد، فأغلب ما ورد به من مطالب ومحاور إنما هي تكرار لما كانت تطالب به العديد من الأحزاب والهيئات السورية في الداخل منذ سنوات. لكن الجديد فيه هو تبني - أخيراً - التجمع لهذه المطالب، بعد ان التصقت به سمة سعيه الدائم لإرضاء كل من النظام السوري والمطالب الشعبية بالديمقراطية.. لذلك فإن التحاق التجمع الوطني الديمقراطي، ولو متأخراً، بالمطلب العام بضرورة "التغيير الديمقراطي الجذري" هو موقف ايجابي (انظر محمد مقداد، اعلان دمشق ومأزق قواه السياسية، اخبار الشرق، تشرين الأول/ اكتوبر 2005).

من الواضح لكل مطلع على الوضع السوري، بأن جماعة الإخوان المسلمين قامت خلال السنوات الخمسة الماضية بمراجعة هامة لخطابها، الذي تحول الى خطاب "ديمقراطي" وشبه ليبرالي، يقول انه يعترف بالآخر ويدعو الى تداول السلطة. كما لا يخفى على احد بأن جماعة الاخوان هي اكثر اطراف المعارضة تنظيماً وكفاءة ودينامية في نشاطها، حتى لو لم يكن نشاطها الخاص بارزاً حالياً داخل سورية. كما انها استطاعت، وخاصة في الأعوام الثلاث الأخيرة، من نسج شبكة علاقات مع معظم اطراف المعارضة السورية ودخلت الى المعادلة السياسية كطرف رئيسي فيها، بالطبع هذا لا يعني انها، أو أي حزب اخر غيرها، ذات نفوذ جماهيري، وفتحت قنوات حوار مع عدد من حكومات الدول الكبرى.

لذلك يمكن القول إن صدور اعلان دمشق ليس بعيداً عن هذه المعطيات، ويجب قراءته وفقها. لكن "اعلان دمشق" يعاني كنص من اشكالية اساسية، قد تكون مقصودة او فرضها الاتفاق بين اطرافه، هي انه نص ملتبس في كثير من فقراته ومتناقض.

وسنعتي مثالين: الأول، تقول احدى الفقرات في الإعلان "بناء دولة حديثة، يقوم نظامها السياسي على عقد جديد، ينتج عنه دستور ديمقراطي عصري.. المواطنة معياراً للانتماء" وفقرات اخرى عن الحريات الديمقراطية وتداول للسلطة وانتخابات حرة ودورية.

في الوقت نفسه، نجد فقرة اخرى كانت وما تزال اساس سجال ونقد شديدين للإعلان، وهي فقرة كما وردت في الإعلان توشك ان تشكك بصداقية اجزائه الأخرى. يقول الإعلان: "الإسلام دين الأكثرية وعقيدها.. مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين.."، ان يكون الاسلام بمذاهبه المتعددة هو دين الأغلبية وأنه مكون اساسي لثقافتنا فهذا امر متفق عليه. ولكن ان يضع سلفاً افقاً "عقائدياً" لأكثرية على اساس مذهبي في مشروعه "للتغيير الديمقراطي" يعيد الى الذاكرة التجربة العراقية الجارية. وهذا بخلاف مع جاء في فقرة سابقة من الإعلان تنص على "دولة حديثة.. والمواطنة معياراً". وما يعزز من هذا الميل هو استناد النص على كلمتي "نحن" و"الآخرين" المكررة في العديد من فقراته. وما قد يؤكد الى استناد اعلان دمشق على فرضية انه ينطق باسم الأكثرية التي دينها وعقيدها الإسلام، ولكنه بالرغم من ذلك يمد يده للآخرين من الأقليات الدينية او القومية هو الفقرة التالية: "اننا ندعو ابناء وطننا واخوتنا من ابناء الفئات السياسية والثقافية والدينية والمذهبية الى المشاركة معنا..". وهناك امثلة اخرى على تكبير الفقرات التي تعني بمتطلبات التغيير الديمقراطي من اجل بناء تجربة ديمقراطية تقوم على مبدأ المواطنة بغض النظر عن الجنس او العرق او الدين.. بفقرات ذكرنا اهمها تعكس وعياً لا يرى من إمكانية، سوى إعادة بناء سورية الديمقراطية من خلال تفاهم وديمقراطية "الطوائف"، وهذا ما لا نأمله لبلادنا. ولو حصل ذلك لسبب او آخر، مثل انهيار الدولة والمجتمع بعد غزو خارجي مثلاً، فأغلب الظن ان ما سيحصل سيكون اقرب لتجربة افغانستان او العراق التي ستسود في "ديمقراطيتها" جيل جديد من امراء الحروب والطوائف.

المثال الثاني او "الالتباس" الآخر في اعلان دمشق يتعلق بمدى وضوح مواقفه من النظام القائم؟ فمن جهة نجد الإعلان يقول بـ"ضرورة التغيير الجذري في البلاد، ورفض كل اشكال الإصلاحات الترقيعية او الجزئية او الالتفافية" وتأكيد الإعلان على "اننا نتعاهد على العمل من اجل انهاء مرحلة الاستبداد" .. إلخ.

في الوقت نفسه، فإن الإعلان يقول في فقرة اخرى: "ان عملية التغيير قد بدأت.. وهي ليست موجهة ضد احد" ودعوته للمشاركة فيها لمن اراد من "اهل النظام".

يمكن ان نجد نفس الالتباسات تجاه قضية "الخارج" - مثال ثالث - فمن جهة يقول اعلان دمشق "رفض التغيير الذي يأتي محمولاً من الخارج". بينما تعلن التوضيحات التي صدرت معه بأن الاعلان يتوجه الى الرأي العام الخارجي "للقول إن سورية ليست قوقعة فارغة سياسياً.. وهي تتمتع اليوم بوجود قوى شعبية لها تاريخ طويل في النضال الديمقراطي، جديرة بالثقة ويمكن الحوار معها".

كما تجاهل اعلان دمشق الطابع القومي للقضية الكردية، مثلما تجاهل تماماً قضية العدالة الاجتماعية واعادة توزيع الثروة الاجتماعية في بلاد اكثر من نصف سكانها (ومن مختلف الأديان والمذاهب والطوائف والقوميات و..) يعيشون في فقر مدقع او تحت حافة الفقر.

بالنسبة لنا لا يشكل اعلان دمشق سوى "لحظة" - بالتأكيد هامة - من لحظات دينامية الحراك والصراع السياسي والاصطفافات الجارية في سورية اليوم. ومن الضروري التعامل معه ومع الاعلانات الأخرى بروح التعاون والحوار والسجال، من اجل التوصل الى افضل توافق للقوى السياسية (اليسارية والقومية والليبرالية) والاجتماعية في سورية لبناء اوسع تحالف ممكن للانتقال الديمقراطي على اساس برنامج واضح ومكثف ضد العدوان والتبعية وضد الدكتاتورية ومن اجل الديمقراطية والحرية والعدالة.

ديمقراطية تنهض على اساس المواطنة، وفصل الدين عن الدولة، والمشاركة المباشرة والواسعة والواعية للمواطنين. وأخيراً، تبقى الممارسة الفعلية على الارض هي المحك والاختبار الحقيقي لأي برنامج او اعلان.

مما لا شك فيه ان الحراك العام في سورية ما يزال محصوراً على النخب، ولم تنزل الشرائح الاجتماعية الواسعة بعد الى ساحة الفعل. وما تزال النخب المعارضة أسيرة صراع الإرادات والاستراتيجيات بين الدول الكبرى، وعلى رأسها زعيمة الامبراطورية الولايات المتحدة، من جهة، وبين سلطة استبدادية في سورية، من جهة اخرى. ورهانات اغلب هذه النخب تنوس بين الاثنين.

ما ندعو إليه هو التوجه الى غالبية الشعب السوري من المنتجين و المفقرين والمهمشين وصانعي الثروة والحياة والثقافة (النقابات والمنظمات المهنية والمعلمين والطلبة..)، انها المعنية الأولى بمصيرها ومصير بلادها وهي الضحية الأولى لآليات القهر والاستغلال للنظام الدكتاتوري، وهي التي سيكون الضحية الأولى في أي عدوان عسكري امريكي او دولي على سورية. قد يكون هذا هو المدخل الحقيقي لما يسمى الخيار الثالث، اما في حال غيابه فلا شيء يبشر الآن بمستقبل قريب مزهر لسورية. والسير على الطريق ما يزال شاقاً وصعب.

الأزمة والنضالات الجماهيرية الناهضة في سوريا

"انهم لا يقبلون أي شكل من اشكال الخضوع،
و كالنمور لا يخشون مهاجمة السماء"

اسماعيل كاداري: رواية "طبول المطر"

يفترض ان تكون قد اصببت الحكومة السورية، ومشاركيها الرأي من النخب السورية، بصدمة مع صدور تقرير يؤكد هراء الادعاء بان احد أهم اسباب ارتفاع الاسعار وسياسة رفع الدعم عن المواد الاساسية هو تواجد أكثر من مليون ونصف لاجئ عراقي على الاراضي السورية، والصدمة أتت من ان مصدر التكذيب ليس سوبراب السياسات النيو ليبرالية للحكومة السورية أي صندوق النقد الدولي نفسه الذي جاء في تقريره أن " الانتعاش الاقتصادي منذ عام 2004 اكتسب زخماً مستفيداً من اللاجئين العراقيين ووفرة السيولة في منطقة الخليج" وأكد التقرير " أن اللاجئين في سوريا فيما يعتقد يعيشون أساساً على مدخراتهم والانفاق العراقي في سوريا على السلع والخدمات والموجودات مثل العقارات يعادل 7،3 في المئة من اجمالي الناتج المحلي في عام 2006". وفقدت الحكومة بذلك -الى حد ما- حجة ارادت التلاعب بها ساعدت على خلق جو من "العنصرية" يسمح لها بتمرير سياسات لا اجتماعية شرسية. اما الحجة الثانية، التي تبرر بها هذه السياسات النيوليبرالية، فهي حديثها الممجوج عن المقاطعة والتهديدات التي تتعرض لها سورية، لأن هذه الحجة تنهاوى لوحدها لسبب مباشر وبسيط هو ان متطلبات مواجهة هذه التهديدات انما تتطلب سياسات مغايرة تماماً لتلك التي تقوم بها الحكومة السورية وعلى كافة الصعد.

نيوليبرالية متوحشة

والحال، فقد تنطح، مرة أخرى، السيد الدردي لاعلان "خطة لتخفيض الدعم" وخاصة عن المشتقات النفطية". وقد اثارَت هذه الخطة الحكومية، بمجرد الاعلان عنها، الى ارتفاع مذهل في اسعار كافة المواد المعيشية الاساسية وليس فقط النفطية. وان اضطرت الحكومة الى الاعلان عن تراجعها "مؤقتاً" عن خطتها هذه، خشية ردود فعل جماهيرية بدأت تباشيرها الأولى، الا انها - برأينا - حققت احد الاهداف الذي سعت اليها وهو تحقيق رفع اسعار المواد المعيشية، تحت غطاء تراجعها المزعوم عن "دعمها" للمشتقات النفطية. انها سياسة رفع الفزاعة عن امر ما لتمرير امر آخر.

وكما قالت احدى المواطنات في صحيفة رسمية "الله يرحم أيام زمان، فالיום تغيب الشمس على سعر وتشرق على سعر اخر" اعلی. (تشرين 4-2007-9).

ووصلت الازمة الى حد انه صدرت اصوات في الصحافة الرسمية تقر بما هو معروف، أي ان سبب الازمة هو "وقوع الحكومة تحت ضغط الافكار الليبرالية" (الثورة، 5-9-2007). وصرخت بعضها الآخر: "من يعيد هذا الوحش الى عقاله؟". في حين ارتفعت اسعار بعض المواد المعيشية الى اكثر من 500 في المئة.

هذه الازمة المتفاقمة والطاحنة التي تمس اساسا الطبقات الشعبية تحمل في طياتها نذر انتفاضات جماهيرية. وقد دفعت بشائرها الأولى ببعض الاحزاب الحليفة للحكومة بان تحذر من أن "أسلوب المعالجة بالصدمة قد ثبت، في أكثر من مكان، مدى ضرره بل وخطورته"، طبعاً دون ان تنسى هذه القوى الانتهازية ان تؤكد في الوقت نفسه رفضها "بالطبع كل اشكال المزايدة والشعبوية غير المسؤولة" (النور 29-8-2007).

لا ريب بان سياسات الحكومة السورية تقوم على مبدأ أساسي هو ان الطبقات المطالبة بدفع فاتورة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية هي دوماً الطبقات المأجورة والمفقرة. و هي باستمرار قيامها بذلك انما تعمق من "فرز المجتمع الى طبقتين: فقراء محرومين وأغنياء متخمين"(الكفاح العربي، 1-9-2007). انها باختصار : حكومة الرأسماليين و الاغنياء.

نهوض نضالات الجماهير المفقرة

"كشر الوحش عن انيابه"، هذا مقالته احدى الصحف الرسمية، لان الهجوم الحكومي على الطبقات المأجورة والفقيرة، لم يكتف بالاعتداء على قوت حياتها من خلال غلاء المعيشة وتدهور الاجور، وحرمانها من حرية و وسائل التعبير عن مطالبها، بل انه وصل حتى الى حرمانها من مأواها وسكنها البائس في ما يسمى بأحزمة الفقر.

وليست قليلة العدد مناطق تجمع الطبقات المفقرة المسماة بأحزمة الفقر، كما انها ليست حكرًا على العاصمة فقط. بل انها تعني جميع المدن السورية وهي - وفق تقرير رسمي - تقدر ب (120) "حزام" وتقدر مساحتها بأكثر من 63 بالمئة من المساحة العمرانية.

وقامت الحكومة بعملها هذا بحماس نادر، فقد شهد العامين الماضيين، وبشكل أخص هذا العام، تسارع لعمليات هدم الاحياء الفقيرة، بحجة انها "احياء عشوائية" لصالح المقاولين العقاريين وغيرهم من الفاسدين.

ولكن ما يثير اهتمامنا في هذا السياق هو المقاومة الجماهيرية التي برزت في مواجهة هذه السياسات الفظة للحكومة. وشهدت البلاد، ما لم تشهده منذ زمن طويل، مواجهات بين قوى الامن والجماهير المحتجة بالمئات على تدمير منازلها. فقد اصيب واعتقل العشرات من المواطنين في

هذه النضالات التي حدثت في منطقة المعصرانية في حلب او قرية المزرعة قرب حمص (شهري اب/اغسطس وايلول/سبتمبر 2007)، وقد قام المئات من مواطني الاخيرة (600 مواطن) باعتصام امام قصر الروضة في دمشق لاسماع صوتهم. وكان قد سبقها قبل عام (ايلول/سبتمبر 2006) تظاهرات وصدامات أخرى مع قوى الامن في مسكن الديماس في دمشق..

وترافقت هذه النضالات ايضا في شهر اب/اغسطس من هذا العام مع اضراب سائقي السرفيس في قطنا وخان الشيخ.

لقد كان متوقعا تنامي النضالات الجماهيرية كرد على تسارع السياسات الاجتماعية للحكومة، لكن ما تزال هذه النضالات يانعة ومتفرقة، لم يستفد أي منها من خبرات النضالات الاخرى. ولم تستطع الجماهير المشاركة فيها بعد من اكتشاف اشكال التنسيق والمتابعة لها. واذا كان يفسر هذا افتقار ذاكرتها لنضالات سابقة ودروسها، من جهة. مع غياب لقوى سياسية تنخرط فيها وتدعمها وتوحد فيما بينها، من جهة أخرى. الا ان مما لا ريب فيه ان الجماهير المناضلة دفاعاً عن مصالحها وقوت عيشها وكرامتها وفي مراكمتها للخبرات من خلال نضالاتها المتعددة ستكتشف بنفسها افضل الاشكال لنضالاتها وتوفير وسائل نجاحها.

وهذا التنامي للنضالات محكوم بالازدهار، ولن تتوقف المقاومة الجماهيرية للسياسات النيوليبرالية للحكومة المتزايدة الشراسة. هذه النضالات الجماهيرية برزت في المدن، ويبدو انها ستكون ذو طابع مديني عموماً، وخصوصاً اذا عرفنا(وفق دراسة للامم المتحدة) ان ثلثي سكان المعمورة- وليس سوريا فحسب- اصبحوا من سكان المدن واحيائها. كما نتوقع تنوع النضالات الجماهيرية القادمة التي تنهض على مطالب مباشرة لكل من المأجورين والمفقرين والعاطلين عن العمل ومهمشي المدن....

ولأننا نرى ان الجماهير لا تنطلق في نضالاتها سلفاً على اساس برامج سياسية "معلبة" وجاهزة، بل من اجل مطالب "اصلاحية" ديمقراطية واقتصادية واجتماعية، ولكي يتم النفاذ من حالة الاحباط السياسي والعملية التي تتجلى بميل عام لاختزال العمل النضالي في برامج "انشائية" تفتقر للحياة لانها لا تقتصر فحسب على (النضال) "في المرحلة الراهنة من اجل تحسين المستوى المعيشي للجماهير الشعبية"، بل بالاحص، لانها بدون ادنى نشاط ملموس في هذا الخصوص.

لذلك، فان وجود يسار اشتراكي نضالي يرتكز على التراث الماركسي الثوري، وان كان في صيغته الاولى الدعاوية، يصبح مهمة ملحة وضرورية، من اجل الانخراط في هذه النضالات الجماهيرية وتقييم دروسها وتعميقها.

ان خطوة عملية واحدة على هذا الدرب هي افضل من مائة برنامج كهذا.

وعلى سؤال الصحيفة الحكومية من "يعيد هذا الوحش الكاسر الى عقاله؟"، فان جوابنا هو: ان النضالات الجماهيرية وحدها هي القادرة على ذلك.

1 ت 1/ اكتوبر 2007

سوريا: الثمار المرة للسياسات الليبرالية

"الذكرى الباهتة لا قوة لها"

هيجل

لم يكد ينقضي عام 2006 حتى أعلنت الحكومة السورية بشارة أن العام الجديد سيشهد افتتاح "بورصة دمشق" للأوراق والأسهم المالية. و بخلاف توقع الحكومة فانه بدلا من أن تعم جماهير بلادنا مشاعر البهجة والفرح لهذا الخبر المتوج لسياسات ليبرالية جديدة تطبقها الحكومة السورية بتسارع منذ اكثر من خمس سنوات، فقد أصابت شرائح المجتمع السوري الواسعة و خاصة في بداية عام 2007 حالة ذعر وهلع من الزيادات الهائلة في الأسعار للمنتجات الأساسية لمعيشة الناس بعد أن رفعت الحكومة، بسياساتها الليبرالية، الدعم عنها.

وفجأة تناثرت مقولة "اقتصاد السوق الاجتماعي"، وهو اللباس الأيديولوجي، الذي تغطي به الحكومة السورية سياساتها الليبرالية الجديدة "الاجتماعية" وفق التزامها الدقيق بوصفات المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي، لصالح حقيقة اقتصاد السوق الرأسمالي الذي يعني غناء اقلية على حساب شقاء وعمل الاغلبية.

وقدمت الجهات الحكومية تفسيرات عديدة لهذا "الخلل". كما تسمى الازمة الطاحنة بسبب غلاء الاسعار وتدهور الاجور وارتفاع البطالة- تراوح ما بين القول بان اقتصاد السوق يقوم على مبدأ أساسي هو "العرض والطلب" وهي لذلك لا تتدخل. أو كما قال وزير الاقتصاد،دون خجل، أن أسباب الأزمة هو "تحسن دخل المواطنين مما أدى إلى زيادة الطلب". وبين

مسعى إلى طرح قضية ما يزيد عن مليون لاجئ عراقي في سوريا باعتبارهم "كبش فداء" و مصدر هذا "الخلل"، مما يعني توجيه الأنظار بعيدا عن الأسباب العميقة والحقيقية لهذا التدهور في مستوى الحياة لغالبية السكان وحالة التمايز الاجتماعي والطبقي الحادين التي يعاني منها المجتمع السوري بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية الجديدة التي تطبقها الحكومة السورية وهي مطلقة اليدين، فالاحتجاجات الاجتماعية ما تزال يافعة والنقابات ما تزال تحت السيطرة الحكومية.

ورغم ذلك فقد لاحت منذ أكثر من عامين تباشير نضالات جماهيرية، ما تزال جنينية وعفوية، من احتجاجات وإضرابات عمالية وغيرها، لم تسترعي اهتمام يذكر ولا حتى من القوى المعارضة. كان آخرها إضرابان من أجل الأجور في الشركة العامة للبناء والتعمير في دمشق شارك فيهما المئات من العمال في شهر أيار 2006 مع صدامات مع قوى الأمن. سبق هذه الإضرابات إضراب سائقي التاكسي في حلب، ومظاهرات في أحد المشافي وعدد من المصانع في عدة مناطق من سوريا.. أو المواجهة العنيفة في شهر 1 -أكتوبر 2006 بين سكان أحد الأحياء في حمص مع قوى الأمن ضد محاولة هدم عدد من المنازل لصالح بعض المقاولين... الخ.

والحال فإن مسؤول السياسات الليبرالية الجديدة في الحكومة عبد الله الدر دري كان أكثر صراحة وصفاقة من غيره من المسؤولين عندما صرح لصحيفة السفير بأن "الحكومة اختارت اتخاذ القرار غير الشعبي.. حتى وإن تسبب بالآلام الاجتماعية". مضيفا، بما لا يدع مجالا للشك لدى من لا يزال يعتقد بأن بلادنا ما تزال بعيدة عن العولمة الرأسمالية وتأثيراتها، بأن "الدولة السورية حسمت أمرها، واتبعت خط الاقتصاد الحر، بصيغة اقتصاد السوق الاجتماعي".

لم يبق بعد أكثر من 44 عاما من استلام حزب البعث للسلطة من خطابه عن "الاشتراكية" و "العدالة" و.و. سوى ذكرى شاحبة لم تعد قادرة على اقناع أحد.

فالحقيقة أن شكل ما من رأسمالية الدولة التي أسستها سلطته، إن كانت قد أضعفت في البدء أقسام من البرجوازية السورية إلا أنها استطاعت- تحت جناحها وبرعايتها- أن تعيد تكوين برجوازية سورية جديدة – قديمة أقوى بما لا يقارن من تلك القديمة. لم يكن النظام السوري، منذ استلام حزب البعث للسلطة في آذار-مارس 1963، اشتراكيا ولا ليوم واحد.

الطبقة السائدة

شهدت السبعينات نشوء نخبة جديدة هجينة – بفضل اقترابها من او اندماجها في السلطة، ومن خلال اليتي الفساد ونهب القطاع العام- تشمل ضباطا من اصول متنوعة وكبار الموظفين ومديرين في القطاع العام وملاكي اراضي متوسطين ازدهروا من جديد، اضافة الى مجموعة جديدة من رجال الأعمال والمضاربين والوسطاء.. لتتكون منها الأقسام المتعددة من البرجوازية، والتي وصفها الباحث الألماني فولكر برترز وصنفها بأنها تتكون من " الطبقة البرجوازية القديمة وصناعيين جدد وبرجوازية الدولة والطبقة الجديدة". وانه ساد بين أطراف هذه البرجوازية الصاعدة المتعددة وطرفها الأقوى أي "برجوازية الدولة" نوع من العقد فيما بينها يقوم علمبدأ "ابتعدوا عن السياسة واتركوها لاهلها، في المقابل فان السلطة توفر لكم الاستقرار الضروري لاغتنائكم" (غسان سلامة).

ما حصل في الثمانينات والتسعينات هو سيناريو مشابه لما حصل في بلدان أخرى كمصر، بمعنى ان هذين العقدين شهدا عملية اندماج البيروقراطية البرجوازية مع الطبقة البرجوازية الجديدة بل وحتى مع

البرجوازية القديمة التي وافقت على شروط اللعبة. ليحصل معها -منذ عام 2000- ما يمكن أن نسميه نوع من "تطبيع الشريحة الحاكمة الممسكة بزمام السلطة".

و إذا كان صحيحا أن القطاع الخاص النامي في ظل الدولة له مصلحة في تحسين هامش مناورته الاقتصادية، لكنه لا يرى ضروريا من أجل ذلك القيام بعمل سياسي مفتوح، بينما هو يستطيع ان يحصل على ما يريد بأقل تكلفة.

ولعل لسان حال غالبية برجوازيتنا السائدة اليوم هو ما قاله أحد منهم " ما نريده هو الحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي. بالنسبة لنا فان الديمقراطية تعني انقلابا عسكريا كل سنتين"(نقلا عن جوزيف باهوت"المقاولون في سوريا"). ويمكن القول ان "أحزاب "البرجوازية السورية اليوم انما تتجسد في غرف التجارة والصناعة فحسب، وليس لها وجود سياسي مستقل عن الدولة.

شهد نمو البرجوازية السورية ايضا ارتفاع عدد المنشآت الصناعية الخاصة من 31 ألف وحدة إلى 36 ألف وحدة بين عامي 90- 95. وبات عدد العاملون في القطاع الخاص الصناعي يشكلون ثلاث أرباع اليد العاملة الصناعية البالغة 1،1 مليون عمل يعملون في القطاع الخاص والمشارك. مثلما يشير مكتب الإحصاء المركزي أن "عدد العاملين هو بحدود 4 مليون و700 ألف عامل في القطاعات المختلفة، وحوالي 60 في المئة من العاملين باجر يعملون لدى الدولة".

بيد أن متوسط الأجر هو اقل من خمسة آلاف ليرة شهريا، مما يجعل العمال في حالة عوز دائمة.

أن نمو البرجوازية والسياسات الليبرالية الجديدة التي تطبقها الحكومة السورية له في المقابل ثمن اجتماعي قاسي جداً وهو "ان نصف السوريين

صاروا تحت خط الفقر... ونسبة البطالة وصلت إلى عشرين بالمئة و انضموا اكثر من ربع مليون شخص سنويا إلى قوة العمل التي لا توفر الدولة والقطاع الخاص فرص العمل سوى لثلثهم في احسن الاحوال" (العرب اليوم، 6 ك2 2007). ويقدر وزير النفط السابق مطانيوس حبيب ان معدلات البطالة وصلت الى "اكثر من 3 مليون عاطل عن العمل" وان "الفساد كلف البلد عام 2000 نحو 50 الف دولار يوميا " وان سوريا تشهد ظهور متواصل " لرجال اعمال جدد لم تكن وجوههم مألوفة في السابق".

النضالات الجماهيرية القادمة

لا يمكن تصور أن يستمر هذا الازدهار المريع للبرجوازية السورية في ظل حماية دولتها، والتي لا هم لها سوى الربح والاعتناء على حساب قوت وعمل الغالبية الساحقة من السكان، التي لا تفتقر فقط إلى حد أدنى من مستوى المعيشة بل تفتقر إلى الحرية أيضا.

لا يمكن تصور أن القوى العاملة التي تشكل نحو 28 بالمئة من السكان (بإدنى الاجور وبلا ضمانات اجتماعية) اضافة الباطلين عن العمل والمهمشين من سكان المدن والريف والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، ستبقى خاضعة الى نهب وقهر متواصلين دون ان تنهض الى ساحة الفعل لطرح مطالبها.

هذا الحراك الاجتماعي القادم تتجلى بشائره الأولى و يستدعي من اليسار الاشتراكي ومناهضي العولمة الرأسمالية العمل من اجله ودعمه والانخراط فيه وحركة مناهضة العولمة الرأسمالية تراهن عليه.

بينما يعاني التيار الليبرالي السائد لدى النخب المعارضة من معضلة انه يطرح برنامج ليبرالي "برجوازي" كلاسيكي تخلت البرجوازية السورية

وهي الطبقة السائدة بلا جدل عن شقه السياسي منذ زمن طويل، وبذلك يصبح توجه ليبراليينا الى الشرائح الاخرى، التي هي ضحية السياسات الرأسمالية، من اجل حمل برنامجهم "الليبرالي" مفارقة مستعصية تطلبت منهم، دون نجاح يذكر، القيام بإضافة جرعات من خطاب شعبي لتبريره، لكنه برنامج يبقى بلا حامل اجتماعي له.

تعلمنا التجارب أن النضالات الجماهيرية من اجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحدها هي القادرة على مواجهة الرأسماليين ودولتهم، وعلى مواجهة الإمبريالية ومشاريع الهيمنة والتفكيك الطائفي في منطقتنا. وعلى فتح افق مستقبل اكثر انسانية.

وبوابة هذا الافق تتطلب العمل الجاد والشاق والصبور في أن معاً من اجل "الخبز والحرية".

اذار - مارس 2007

اليسار والماركسية

(فصل من حوار مكتوب بين عدد من
الماركسيين حول الثورة السورية - ٢٠١٤)

بودي وبشكل سريع الاشارة الى عدد من النقاط التي اعتبرها هامة:

اولا: الماركسية ليست عقيدة جامدة لا ياتيها الباطل، من وجهة نظري، بل هي منهج للتحليل والعمل السياسي، من موقع المصالح التاريخية والمباشرة للعمال والكادحين. فقد اصبح معروفا ومقرا به، من محبي الماركسية ونقادها وخصومها على حد سواء، انه لا يمكن فهم النظام الرأسمالي وتناقضاته دون قراءة ماركس والمفكرين الماركسيين الكبار.

كما ان للماركسية نفسها قراءات، بل مدارس، متعددة. هذا ما يفسر وجود قوى سياسية تدعي الماركسية، مثلا، لكنها تقف في صف دكتاتورية "برجوارية" مثل النظام السوري.

ما يمكن قوله ان الارث الحقيقي للماركسية هو ارث يقوم على عدد من المبادئ او المقولات الاساسية منها : ان تحرر العمال والكادحين هو من فعل العمال والكادحين انفسهم، وهذا الموقف جوهرى واساسي لتمييز اليساريين ، وليس فقط الماركسيين، الذين يعتقدون بالدور الاساسي والفوقي للنخب في عملية التغيير وادارته ، عن اولئك الذين يعتقدون بان الاشتراكية المنشودة هي تغيير يقوم به الناس من الاسفل اي التنظيم الذاتي والادارة الذاتية للجماهير، وان البشر ليست نعاجا يقودها حزب او اشخاص "مفكرين" يحتكرون العقل والفكر ، وان الجوهر الحقيقي للاشتراكية هو مقالته ماركس نفسه، بان الاشتراكية هي حكم الغالبية العظمى من الناس لصالح الغالبية العظمى من الناس، في المجتمع المعني.

في الوقت عينه، ارى ان الماركسية لا علاقة لها بالاحتميات، والتاريخ البشري ليس خطأ مستقيماً، هنالك انحناءات وتراجعات... الخ. ليس للتاريخ غائية خاصة به. التاريخ يصنعه البشر فحسب ولا شئ اخر.

ونواجه في كل لحظة من الصراعات الاجتماعية احتمالات عدة تقرر مآلها خيارات ونشاطات الاطراف الاجتماعية الاساسية المعنية بالصراع المذكور ، وكل مسار منها سيضعنا مجددا امام خيارات اخرى.

بهذا المعنى فان توفر تعبيرات سياسية جماهيرية للقوى الاجتماعية المتصارعة مع استراتيجية واضحة يكون امر هام بل ومصيري في تحديد نتائج الصراع الطبقي او الاجتماعي-لمن يرتعب من كلمة طبقي-.

وايضا بهذا السياق يحوز الحزب العمالي الاشتراكي الجماهيري اهميته.

ثانياً: لا اتفق مع القول ان الجماهير خلال نحو عامين من الثورة لم يرتق وعيها، اذ لم يبق احد في سوريا، كائنا من كان، لا يشكل همه اليومي هو الثورة ومصير البلاد الخ من القضايا الجوهرية والاساسية في حياة اي مجتمع يعيش مرحلة ثورية عظيمة. كما ان الجماهير الثائرة استطاعت ان تبتدع اشكال كفاحية متعددة لمواجهة عنف السلطة ووحشيتها، مثلما استطاعت ان تبدع في كل لحظة شعاراتها الخاصة التي تجيب على وقائع محددة تواجهها، وتفكر ايضا بسبل الانتصار. اذن، لا يمكن القول بقصور وعيها. ولكن الوعي الراهن للجماهير-وحتى للمثقفين- وعي متفاوت ومباشر ومحمل ب"ثقل الماضي". في هذ الخصوص يكون للقوى السياسية-اليسارية في حالتنا- دورها الهام في الاجابة على هذا الحال: مواجهة تفاوت الوعي في اوساط الجماهير، تعميم خبرات الجماهير النضالية والتنظيمية - ما يحصل في دمشق وحمص وحلب الخ- ، وتعميم دروس و خبرات النضالات والثورات في بلادنا والعالم، والدعوة في صفوف الجماهير للاستراتيجية الثورية.

ثالثاً: نعم اتفق مع القائلين بان الازمات الاقتصادية والسياسات الليبرالية ليست السبب المباشر لاندلاع الثورات، فالثورات الشعبية في تاريخ البشرية اندلعت معظمها بشرارة كانت تبدو بسيطة، ظلم او احتجاج مطلبي بسيط او حدث كان يبدو عابراً، او كما كان يقول ماركس عن ان اندلاع ثورات ١٨٤٨ قامت بسبب "مأدبة" وان لكل الثورات مأدبها. ولكن ليس صحيحا القول بان الثورة اندلعت في درعا رغم انها لم تكن من المناطق التي عانت كثيرا من سياسات النظام الاقتصادية. لان "المأدبة" او الشرارة التي اطلقت الثورة في بلادنا كانت احتجاج جماهير درعا على وحشية النظام في قمعه لاطفالهم، وقد سبق هذا احتجاج الحريقة في دمشق في شهر شباط احتجاجا على عنف الشرطة لشاب بسبب مخالفة مرورية.

لكن الشرارات التي تنطلق اثرها الثورات لا تستغرق كل تفسير اسبابها الاجتماعية والسياسية العميقة.

فالطاغية بشار الاسد طبق سياسات نيوليبرالية من ابشع ما تم في كل بلدان المنطقة، وحين استلم الحكم وراثة عن ابيه كانت نسبة السكان تحت خط الفقر تساوي ١١٪ من السكان لتصل في اقل من عشر سنوات الى اكثر من ٣٣٪، وهذا ليس بلا معنى ، وفي هذه السنوات العشر تحولت نسبة حصة رأس المال من الناتج المحلي الى نحو ٧٢ بالمئة ، ونسبة المافيا المرتبطة بالنظام -مخلف وشركاه - الى ٦٥ بالمئة من هذه النسبة. هذه ليست مجرد ارقام انه تعكس واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي محدد.

ولذلك فقد شهدنا تزايد الاضرابات والمظاهرات-التي لم يهتم فيها تقريبا احد من المعارضين التقليديين- منذ عام ٢٠٠٦ فالقوى الاساسية المحركة للثورة هي الكادحين والماجورين والمهمشين، وهذا لا يعني ان اقسام من الشرائح الوسطى لا تشارك في الثورة او حتى اقسام من البرجوازية السورية نفسها. ولكن القوى المحركة للثورة هي المذكورة، وسبق ان كتبنا عن ذلك بتفصيل اكبر.

رابعاً: صحيح ان للمستويات الاقتصادية والايديولوجية والسياسية استقلاليته النسبية بعضها عن بعض، ولكننا لا نعيش في المريخ ولا خارج المكان والزمان، قد تكون المطالب المباشرة للثورة سياسية، لكن هذا لا يلغي عمقها الاجتماعي، وانها لا يمكن الا ان تكون محددة بالشروط الاقتصادية الاجتماعية السائدة، في المطاف الاخير. واركز على كلمتي "في المطاف الاخير".

ما نعيشه، في سوريا وغيرها من بلدان المنطقة، سيرورات ثورية لم تصل بعد الى نهايتها، وهذا ما نراه في مصر وتونس مثلاً، وستشهد انعطافات وربما تراجعات،، لكننا نفتح على حقبة ثورية عظيمة تتجاوز في تأثيرها وتأثرها حدود منطقتنا الى العالم.

توفر يسار ثوري وجماهيري وفاعل، ام غيابه، سيكون له تأثير عميق على السيرورات الثورية الجارية.

دور اليسار ليس فقط الانخراط في الثورات بل و الدفع نحو اعمق التغييرات السياسية والاجتماعية في بلداننا.

يضم هذا الكراس مجموعة من الدراسات والمقالات تمتد على مدى السنوات الست التي سبقت اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١.

والحال ' فان اعادة نشرها ضمن كراس، يأتي استجابة لطلب عدد من الأصدقاء والرفاق الذين ارتأوا ضرورة توثيق مواقف اشتراكية ثورية في تلك السنوات. ويأتي نشرها أيضا نتيجة قناعة لدينا بأهمية نشر ما عبرت عنه هذه الكتابات في ذلك الوقت من سجلات وتحليلات تتعلق بعدد من القضايا الفكرية والسياسية بتمايز عما كان شائعا في أوساط النخب السورية المعارضة ومن ضمنها اليسارية التي انتقلت الى صفوف الليبرالية. كما انها توضح مواقف الاشتراكية الثورية في هذه القضايا وترسم ملامح تيارها في الصراعات السياسية الدائرة والمحاولات المتجددة لبناء تنظيم اشتراكي.